الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أعمال الندوة الوطنية الثالثة عشر حول

مسارات تسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا

تنظيم:

مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر

مخبر التحولات القانونية الدولية وأثرها على التشريع الجزائري

وفرق البحث:

استراتيجيات الوقاية من النزاعات الدولية وصناعة السلام واسهامات الجزائر فيها

الاستراتيجية الشاملة لتنمية المناطق الحدودية الجزائرية

النظم السياسية الأفريقية وفرص الاندماج وفق أجندة سنة 2063 للاتحاد الأفريقي

22 ماي 2021

تصميم: ياسين شكيمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أعمال الندوة الوطنية الثالثة عشر حول

مسارات تسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا

تنظيم:

مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر

مخبر التحولات القانونية الدولية وأثرها على التشريع الجزائري

وفرق البحث:

استراتيجيات الوقاية من النزاعات الدولية وصناعة السلام واسهامات الجزائر فيها

الاستراتيجية الشاملة لتنمية المناطق الحدودية الجزائرية

النظم السياسية الأفريقية وفرص الاندماج وفق أجندة سنة 2063 للاتحاد الأفريقي

22 ماي 2021

مسارات تسوية النزاعات الحدودية

في أفريقيا

أعمال الندوة الوطنية الثالثة عشر

كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر

الجزء الأول

طبعة 2021

imp mansour

مطبعة منصور

شارع القدس – الأعشاش الوادي

تلفاكس: 45 97 24 032

البريد الإلكتروني: imp_mansour@yahoo.fr

- **عنوان الكتاب: مسارات تسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا**
- **النوع: مجموعة أبحاث**
- **المؤلف: مجموعة مؤلفين**
- **ردمك (ISBN): 978-9931-9837-0-5**
- **الإيداع القانوني: ديسمبر 2021**
- **الطباعة: مطبعة منصور الوادي**

جميع الحقوق محفوظة

1443 هـ/ 2021 م

اشكالية الندوة:

تعتبر النزاعات الحدودية من أهم أنواع المنازعات الدولية، فهي ترتبط بالإقليم الذي تبسط عليه الدولة سيادتها، ولذلك فإن البحث عن وسائل سلمية لحلها هو أمر حتمي وضروري. وقد حاولت الدول الإفريقية حل مشاكل الحدود بالطرق السلمية الدبلوماسية والقانونية، ودعوتها للتعايش السلمي والابتعاد عن استخدام القوة تطبيقا لمبادئ منظمة الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

إن مسألة السلم والأمن الأفريقية لها أهمية في القارة فعندما نتحدث عن أي نزاع دولي فنحن نتكلم اليوم حول نتائجه السلبية على الدول المتنازعة ومواطنيها، لكن تلك النتائج تزداد حدة كلما كان هذا النزاع حدوديا لكون هذا الأخير سيؤثر سلبا على أي مشروع للتوحد أو التعاون بين دولتين متنازعتين من جهة وعلى الدول المنطقة ككل من جهة أخرى.

تتمحور إشكالية هذه الندوة في طبعتها الثانية حول تسوية النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية فهي تحاول تسليط الضوء على تأثير التهديدات اللاتماثلية في حل وتسوية النزاعات الحدودية، وكذا أهم مبادرات التسوية التي تمت على مستوى الاتحاد الإفريقي بالإضافة إلى أهم مبادرات التسوية من خلال منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وصولا إلى مبادرات الجزائر في حل النزاعات الحدودية بالقارة .

ولهذا سنحاول في هذه الندوة **البحث عن أهم مبادرات التسوية للنزاعات الحدودية في القارة الإفريقية في شقيها الإقليمي والدولي، ومن ثمة تقييم مدى نجاعتها، ناهيك عن ابراز أهم ما تعانيه القارة من تهديدات جديدة لا تماثلية.**

محاور الندوة الوطنية:

- تأثير التهديدات اللاتماثلية على مسار النزاعات الحدودية في إفريقيا.
- دور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في حل النزاعات الحدودية بالقارة الإفريقية.
- جهود الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية.
- مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الحدودية في افريقيا.

إدارة الندوة

الرئيس الشرفي للندوة : أ.د عمر فرحاتي مدير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.
رئيس الندوة : أ.د المكي دراجي عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية.
مدير الندوة : د. الهادي دوش
رئيس اللجنة العلمية:أ. د. محمد الأخضر كرام
رئيس اللجنة التنظيمية: د. محمد الطاهر جرمون

أعضاء اللجنة العلمية:

- أ.د محمد ناصر بوغزالة
- د. الهاد
- د. سميرة ناصري
- د. سفيان منصوري
- د. الهاشمي كرشو
- د. عبد الحفيظ جبابلية
- أ.د. محمد الأخضر كرام
- د. محمد الطاهر جرمون
- د. عصام بن الشيخ
- د. الأزهر لعبيدي
- د. سيد أحمد كبير
- أ. عبد الباسط محدة
- أ. ياسين شكيمة

أعضاء اللجنة التنظيمية:

- أ. ياسين شكيمة.
- أ. عتيقة نصيب.
- أ. محمد البشير الأعور.
- ط.د مراد لعبيدي.
- أ. العروسي منصوري.
- أ. حفيضة معمر.
- ط.د عبد الفتاح سويد.
- ط.د اسماعيل سايحي

أعضاء لجنة التوصيات

- أ. د/ محمد الأخضر كرام
- د/ محمد الطاهر جرمون
- د/ الهادي دوش
- د/ الهام بن خليفة
- أ/ ياسين شكيمة.

أعضاء لجنة الاشراف على تجميع أعمال الملتقى

- أ. د/ محمد الأخضر كرام
- د/ محمد الطاهر جرمون
- د/ الهادي دوش
- أ/ ياسين شكيمة.

أهداف الندوة

تهدف الندوة إلى ما يلي:

- توضيح تأثير التهديدات الجديدة اللاتماثلية على مسار تسوية النزاعات في إفريقيا.
- عرض وتقييم مبادرات التسوية في إطار الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.
- تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية.
- ابراز دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية.

كلمة مدير الندوة

****

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد:

يشرفني ويسعدني في هذا اليوم المبارك أن نلتقي بهذه القامات العلمية في هذه الندوة الوطنية الثالثة عشرة لتكمل ما كنا قد تطرقنا إليه في الندوة السابقة حول "النزاعات الحدودية للدول الإفريقية" حيث تناولنا العام الماضي الأبعاد السياسية والقانونية لهذه النزاعات، وسنتناول اليوم بحول الله "مسارات التسوية" سواء تعلق الأمر بالطرق الدبلوماسية والقانونية في إطار مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي أو في إطار مبادرات التسوية ضمن دول الاتحاد الإفريقي، وصولا إلى الجهود الجزائرية على مستوى كافة دول القارة.

لا يسعني في الأخير إلا أن أشكر كل من ساهم معنا من داخل الجامعات الجزائرية ونعتذر للإخوة الأساتذة المشاركين من خارج الجزائر ونتمنى أن نلتقي بهم مساهمات علمية دولية لاحقة بحول الله، كما أتمنى لكافة المشاركين جلسات مفيدة ممتعة رغم هذه الظروف الاستثنائية، وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. الهادي دوش

كلمة رئيس اللجنة العلمية للندوة

****

بسم الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

تعد الندوة الوطنية حول مسارات تسوية النزاعات الحدودية في إفريقيا حدثا علميا مميزا تشرفت باحتضانه كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي بالتعاون مع مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري، ومخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر وبمشاركة فرقة البحث حول استراتيجيات الوقاية من النزاعات الدولية وسياسات الجزائر تجاهها وفرقة الاستراتيجية الشاملة لتنمية المناطق الحدودية الجزائرية وفرقة النظم السياسية الافريقية وفرص الاندماج وفق اجندة سنة 2063 للاتحاد الأفريقي. هاته الندوة التي تعد الطبعة الثانية بعد الندوة الأولى التي تمحورت حول الأبعاد السياسية والقانونية للنزاعات الحدودية في افريقيا.

ويرجع احتضان الكلية لهذه الندوة إلى أهمية موضوعها بالنسبة لجميع الدول الافريقية التي ورغم استقلالها عن مستعمريها منذ وقت طويل نسبيا الا أن كثيرا منها ما زال يتخبط في نزاعات تخص رسم الحدود فيما بينها. ولذلك تعددت مسارات تسويتها بين الإطار الأممي والإطار الاقليمي.

إن تجاوز الدول الافريقية لواقعها المزري الذي فرضته تلك النزاعات وما خلفته من آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها هو ما يحتم على الباحثين والأكاديميين وكل المتخصصين في مجال العلاقات الدولية والقانون الدولي تسليط الضوء على ما يمكن أن يساعد هذه القارة التي انهكتها الحروب والنزاعات على تحقيق الاستقرار والتنمية. ولذلك يعتبر ما قدمه المشاركون في هذه الندوة من مداخلات ضمن هذا المسار.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتوجه بالشكر الجزيل الى جميع المشاركين في الندوة من مختلف الجامعات الجزائرية. دون أن ننسى الاساتذة والباحثين الذين راسلونا قصد المشاركة من الدول الشقيقة ولو تتح لهم الفرصة بسبب الطابع الوطني للندوة، على أننا نسعد بمشاركتهم مستقبلا في تظاهرات علمية ذات طابع دولي. دون أن ننسى في الختام توجيه أسمى عبارات الامتنان للقائمين على الندوة من ادارة الكلية ومدير الندوة ولجنتيها العلمية والتنظيمية على ما بذلوه من جهود لإنجاحها.

أ.د. محمد الأخضر كرام

النزاع الحدودي الإقليمي بين السودان وجنوب السودان حول منطقة أبيي : نزاع متأزم وجهود أممية محدودة

د./ مريم لوكال
جامعة امحمد بوقرة بومرداس. الجزائر
loukalmeriem@yahoo.fr

****

ملخص:

نتج النزاع حول منطقة أبيي بين السودان وجنوب السودان عن ممارسات المستعمر البريطاني إلى جانب الثروة البترولية والطبيعية التي تتمتع بها المنطقة، وهو ما جعل طرق حل النزاعات الدولية بالطرق الودية لاسيما المفاوضات ومن ثم اللجوء إلى محكمة التحكيم الدولية، تفشل في حل النزاع أو حتى تهدئة الصراع المسلح على الأرض بين قبيلتي الدنكا نكوك وقبيلة المسيرية، ما أدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا إلى درجة اعتبر مجلس الأمن أنها تعتبر تهديدا للأمن والسلك الدوليين، وهو ما أدى إلى إيفاد قوات أممية للمنطقة إلا أن هذه الأخير تعاني بسبب استهدافها وقلة العتاد العسكري وتهديد إثيوبيا بسحب قواتها منها على خلفية ازمه سد النهضة.

الكلمات المفتاحية: قوات حفظ السلام، أبيي، محكمة التحكيم الدولية، منظمة الأمم المتحدة، السودان. نزاع حدودي إقليمي.

Abstract:

The dispute over the Abyei region between Sudan and South Sudan resulted from the practices of the British colonialists in addition to the oil and natural wealth enjoyed by the region, which made the methods of resolving international disputes through amicable means, especially negotiations and then resorting to the International Court of Arbitration, fail to resolve the dispute or even calm the conflict The armed men on the ground between the Dinka Ngok and the Misseriya tribe, which led to a large number of casualties to the extent that the Security Council considered it a threat to international security and the corps, which led to the dispatch of UN forces to the region, but the latter suffers due to its targeting, lack of military equipment and the threat of Ethiopia Withdrawing its forces from them against the backdrop of the Renaissance Dam crisis.

Keywords: *Peacekeeping Forces, Abyei, International Court of Arbitration, United Nations, Sudan. Territorial border dispute*

مقدّمة:

تنشأ النزاعات الحدودية في إفريقيا لسببين: يتعلق الأمر بالإدارة السيئة وغير الإنسانية للمستعمر الذي حدد الحدود بالمسطرة والقلم من دون مراعاة المعطيات البشرية على الأرض، ولأسباب اقتصادية تتعلق أساسا باكتشاف ثروات باطنية، وهما السببان اللذان يغذيان الأزمة حول منطقة أبيي التي لا تنفك تتأزم[1].

إذ تعتبر أبيي منجما يحاول كل من السودان وجنوب السودان السيطرة عليه، إذ تضم ما قدر بـ 70 بالمئة من احتياطي البترول في السودان، كما يعتبر إنتاجها ربع الإنتاج البلد بأكمله، وهو ما يعني تدخل الشركات المتعددة الجنسيات للاستغلال، والتي لعبت دور الرادع للسلام باعتبارها الرابح الأكبر من الانقسام واللااستقرار، وهو ما دفع بها لتأجيج النزاع من خلال التمويل بالسلاح في كل القارة السمراء وليس فقط في السودان.

هذا إلى جانب ثروات معدنية أخرى والثروة المائية خاصة أن سكان المنطقة فلاحون أو رعاة، وبالتالي يعتمدون اعتمادا تاما على الموارد الطبيعية، فالماء هو سبب حرب المياه التي يشهدها الثلاثي أثيوبيا السودان و مصر[2] .

مما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل جهود منظمة الأمم المتحدة في فض النزاع الحدودي الإقليمي بين السودان وجنوب السودان حول منطقة أبيي وما مدى نجاعتها؟

هذا النزاع الذي يضرب في جذوره في التاريخ لا يزال قائما إلى غاية اليوم رغم المحاولات الانفرادية والجماعية لحلحلته وهو ما سيتم دراسته في المبحث الأول في حين يخصص الثاني إلى

استقراء جهود منظمة الأمم المتحدة في حل النزاع حول أبيي.

المبحث الأول

التطور التاريخي للنزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان حول منطقة أبيي.

بدأ النزاع حول أبيي كنزاع داخلي تعلق بتعيين الحدود بين الولايات وهو أمر مهم نظرا لمسألتين: تتعلق الأولى بتمتع جنوب السودان منذ الاستقلال بالحكم الذاتي، لذا يجب تعيين حدود المنطقة التي يطبق فيها هذا النظام، كما أن انتماء أبيي لم يُفصل فيه وهو ما يجعل إمكانية انتمائها للشمال أو الجنوب اذا ما تقرر الانفصال، ليتطور من نزاع بين دولة و جماعة انفصالية إلى نزاع اقليمي بين دولتين.

المطلب الأول: التداعيات التاريخية لنشوء النزاع في منطقة أبيي.

كبقية النزاعات الحدودية الإفريقية فإن الدور الاستعماري كان من أهم أسباب نشوء النزاع، فقد تم تقسيم مناطق النفوذ في إفريقيا ابتدءا من مؤتمر برلين لسنة 1884، ووقعت منطقة أبيي ضمن المستعمرات البريطانية، وفي أواخر الثلاثينيات قامت الإدارة البريطانية بإجراء استفتاء خصت به قبيلة "دينكا نقوك" بين البقاء مع الشمال أو الانضمام للجنوب أو البقاء تابعا لمجلس ريفي المسيرة، وحشدت لإقناع القبيلة بالانضمام للجنوب والتخلي عن الشمال إلا أنها قوبلت بالرفض، وهو الاستفتاء الذي أعيد إجراؤه في 1950 و 1951 و 1953 و 1954 و 1955 وانتهى بخروج المستعمر في الفاتح جانفي 1956 وبالتالي إعلان استقلال السودان.

ما بين 1956 إلى غاية 1972 اندلعت حرب أهلية بين الشمال الجنوب سببها مطالبة سكان الجنوب باستقلالية أكثر، انتهت بالتوقيع على اتفاقية أديس أبابا سنة 1972 التي أنهت حرب 17 سنة، ومنحت استقلالية لجنوب السودان في الإدارة، فيها اعتبرت منطقة أبيي تبعا للمجتمع الجنوبي وهو ما كان يوافق الطرح البريطاني[3].

يلاحظ على هذه الاتفاقية اعتمادها على مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار كما كانت غداة استقلال السودان، وهو المبدأ الذي تبنته القارة الإفريقية على غرار القارة الأمريكية الجنوبية، ما عدا في منطقة أبيي التي صنفت في الجنوب مع أنها كانت تابعة للشمال قبل الاستقلال، ما أثار حفيظة قبيلة المسيرية وتخوفها من خسارة أراضيها في حال إجراء استفتاء.

هذه الاتفاقية أسست للنزاع، إذ أعطت لأبيي وضعا خاصا هشا بحيث لم تفصل في مصيرها، كما لم تحدد حدودها وجعلتها تابعة للرئيس مباشرة باعتبارها منطقة انتقال من الشمال إلى الجنوب.

كما نصت الاتفاقية على إجراء استفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان إلا أنه لم يتم، وبالتالي لم يتم تنفيذ اتفاقية 1972 نظرا لتواصل أعمال العنف بالإضافة لاكتشاف البترول، ما أدى لاتحاد قبائل "الدينكا نكوك" التسع التي نقلها المستعمر سنة 1905 إلى أبيي مع حركة ايناني الانفصالية سنة 1975 ونتج عن ذلك إنشاء الجيش الشعبي لتحرير السودان، أما قبائل المسيرية الرحل التي تستوطن أبيي شتاء وتتركها صيفا فانضمت للجيش السوداني مخافة خسارة مناطق رعيها.

على خلفية إلغاء اتفاقية 1972 اندلعت حرب سنة 1983 التي كانت فاتورتها البشرية مليون ضحية كثير منهم من أبيي التي كانت مركز الحرب، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل أو ما سمي باتفاقية نيفاشا بنيروبي لسنة 2005 بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان[4]، التي تضمنت ترسيم الحدود وفقا لبروتوكول أبيي الموقع سنة 2004 المتضمن إنشاء مفوضية ترسيم الحدود في أبيي[5].

وبذلك ظهر على السطح النزاع بين قبيلة المسيرية التي تدعي أنها استوطنت المنطقة قبل الدينكا نقوك، إلا أنها قبيلة رحل خلال الصيف يتوجهون للشمال للرعي مع أن منازلهم وموطنهم الأصلي هو في أبيي، وبين قبائل الدينكا نكوك التي تدعي أنها المستوطن الدائم الوحيد في أبيي، وبالتالي انتقلت المنطقة من النزاع بين السودان وجنوب السودان حول الانفصال إلى التنازع على منطقة أبيي.

المطلب الثاني: دور مفوضية حدود أبيي في حل النزاع الحدودي الإقليمي.

بموجب بروتوكول أبيي لسنة 2004 **أنشأت مفوضية حدود أبيي** عهد إليها بتحديد حدود وترسيم مشيخات "دينكا نقوك" التسع التي تحولت إلى منطقة كردفان سنة 1905 والمشار إليها بمنطقة أبيي[6].

كانت مهمة المفوضية صعبة نظرا لتضارب ادعاءات قبيلتي المسيرية والدينكا نقوك، بالإضافة إلى ادعاءات الحكومة السودانية أن منطقة كير هي الحدود بين كردفان وبحر الغزال، وهو ما اعتبره الجنوبيين محاولة للسيطرة على حقول النفط.

أتمت المفوضية تقريرها وقدمته للرئاسة في 14 جويلية 2005 جاء فيه أنه لا يوجد سند موثوق يمكن الرجوع له نظرا لانعدام خريطة عن أماكن تواجد المتنازعين سنة 1905، وهو ما يستدعي اللجوء إلى تطبيق مبادئ العدل والإنصاف، كما تجاهلت المفوضية مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، وآثرت قسمة المناطق المتنازع حولها مع الإبقاء على حق القبيلتين في استعمال الأراضي.

أثار القرار عدة إشكالات إذ لم توضح المفوضية الوقائع المساعدة على ترسيم الحدود، إضافة إلى تشكيلتها في حد ذاتها التي كانت تفتقر إلى الكفاءات.

لذا لم يقتنع طرفي النزاع بالنتيجة، وحاولا البحث عن طرق أخرى لحل النزاع خاصة بعد تنامي العنف في المنطقة رفضا للتقرير اللجنة.

المطلب الثالث: اللجوء إلى محكمة التحكيم الدائمة.

وقع الطرفان على اتفاقية التحكيم بعد التوقيع على خارطة الطريق بشأن أبيي في الخرطوم في 7 جويلية 2008، مكونة من خمس محكمين، بحيث كل طرف يعين محكمين ويعين الأربع الرئيس.

حدد الطرفان الاختصاص الموضوعي للمحكمة بحيث طلُب منها الفصل في هل تجاوز خبراء مفوضية الترسيم صلاحياتهم في تحديد الحدود في منطقة مشيخات الدينكا نقوك التسع، فإذا قررت المحكمة بأنهم تجاوزوا صلاحياتهم، يكون عليها إعادة ترسيم الحدود في المنطقة.

أما عن القانون الواجب التطبيق فهو بروتوكول أبيي والدستور الوطني المؤقت لسنة 2005 لجمهورية السودان والمبادئ العامة للقانون، إلى جانب خارطة أبيي الموقعة في 2008 ومذكرة التفاهم لإحالة النزاع للتحكيم.

صدر الحكم بالفعل في 22 جويلية 2009، بأغلبية 14 ضد واحد وهو القاضي عون الخصاونة بحيث توصلت إلى:

- فيما يتعلق بالحدود الشمالية فقد تجاوزت المفوضية حدود صلاحياتها.

- فيما يتعلق بالحدود الجنوبية فلم تتجاوز المفوضية حدود صلاحياتها.

- فيما يتعلق بالحدود الشرقية فقد تجاوزت المفوضية حدود صلاحياتها.

- فيما يتعلق بالحدود الجنوبية فقد تجاوزت المفوضية حدود صلاحياتها.

- فيما يتعلق بحقوق الرعي والحقوق التقليدية لم تتجاوز المفوضية صلاحياتها أي الإبقاء على حق الرعي والتنقل للقبيلتين[7].

اعتمدت محكمة التحكيم الدائمة على مبدأ العدالة والإنصاف بالنسبة للحدود الشمالية والشرقية والغربية نظرا لغياب السند القانوني من وثائق وخرائط.

أما فيما يخص تحديد الحدود الجنوبية لأبيي فقد اعتمدت المحكمة على مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو المبدأ الذي تم تبنيه في الكثير من النزاعات الحدودية الإفريقية، بناء على قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المنعقد في القاهرة سنة 1964، إلى جانب تبني حدود الفاتح من جانفي 1956 كتاريخ حاسم في عملية تحديد الحدود.

لذا فإنه يمكن القول بأن المحكمة أقرت حدودا لمنطقة أبيي بحيث تقسم الثروات البترولية والمائية بين السودان وجنوبه إذا ما قررت أبيي الانضمام إلى جنوبه، إلى جانب ضمان حقوق الرعي والترحال التاريخية التي تميز القبيلتين.

مما تقدم فإنه يمكن القول عن فاعلية قرار المحكمة في فض النزاع ما قيل بالضبط من ملاحظات على قرار مفوضية أبيي، فقد فشلت المحكمة في حل النزاع إذ استبعدت مطالبات قبيلة المسيرية من جهة وهي

الفاعل الأساسي في المنطقة وليس حكومة السودان، كما أن فكرة استبعاد مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار في غير الحدود الجنوبية لصالح مبدأ العدل والإنصاف يُغلب مبدأ التراضي على العدالة القضائية.

كما جاء في الرأي الانفرادي المخالف للقاضي الخصاونة أن هناك أدلة لم يؤخذ بها وتم استبعادها بدون سند قانوني، والواقع أن الممارسة الدولية اليوم أضحت تطبق مبدأ العدل والإنصاف أكثر من الحقيقة القضائية بهدف إرضاء الطرفين والوصول إلى حل النزاع بطريقة نهائية.

هذا الحكم المثير للجدل أثار ردود فعل دولية على الحكم التحكيمي متباينة، بحيث أشادت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالحكم والولايات المتحدة الأمريكية وطالبوا الطرفان بالوفاء بالتزاماتها وتنفيذ الحكم.

أما عن طرفي النزاع فقد تم الاتفاق على نهائية القرار التحكيمي والزاميته ووجوب الإسراع في تنفيذه، حيث عبر الطرفين عن قبولها للحكم التحكيمي في يوم صدور القرار ذاته، إلا أن القرار قابله رفض من قبيلة المسيرية على عكس قبيلة الدنكا نقوك وحليفتها الجيش تحرير [8].

من المتفق عليه أن الحكم التحكيمي هو حكم نهائي حائز على قوة الشيء المقضي فيه وملزم لطرفي النزاع، ولا يمكن الطعن فيه إلا بالتفسير أو بالتماس إعادة النظر في حال ظهور أدلة جديدة، إلا أنه ليس تنفيذيا بذاته إذ يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه بمعية الطرف أو بالأحرى الطرف الخاسر.

ولتخطيط الحدود لابد من استتباب الأمن، ونظرا لرفض قبيلة المسيرية للقرار، فقد تم إنشاء أربع من أصل 26 من أجهزة الإرشاد إلى حدود المنطقة، ولتجنب التصادم بين القبيلتين تم التوقيع اتفاق الترتيبات الأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي في 20 جوان 2011.

كانت الخطوة المفصلية نحو تنفيذ القرار هي إجراء الاستفتاء، إذ جاء في بيان مجلس السلم والأمن الصادر في 24 أفريل 2012 بأن تقوم حكومتا السودان وجنوب السودان بالبت في الوضع النهائي لأبيي بحلول 24 جويلية 2012 ، ثم تمّ تعديل هذا الموعد النهائي لكي يتماشى مع القرار رقم 2046 لمجلس الأمن للأمم المتحدة المعتمد في 2 ماي 2012 [9].

في 19 جانفي 2011 تم إجراء استفتاء تقرير مصير جنوب السودان والذي كانت نتيجته لصالح الانفصال عن السودان وقد كان مقررا إجراء الاستفتاء حول مصير أبيي في أن واحد[10]، وبعد تماطل من الطرفين تم تأخير الاستفتاء خوفا من الانفصال، إلى جانب تحرير الأموال بطريقة بطيئة من الحكومة المركزية في مواجهة توحد الجنوب واصطفافه وانسحابه من النفوذ العربي إلى الإفريقي[11].

بالإضافة إلى عدم الاتفاق حول فكرة من يصوت التي بقيت عائقا أمام إجراء الاستفتاء، إذ لم يكن في الإمكان قبول اعتبار قبائل المسيرية كسكان دائمين في شمال كردفان وفي أبيي في الوقت ذاته.

لذا قامت عشائر قبيلة دينكا نقوك ما بين 27 و29 أكتوبر 2013، بإجراء استفتاء غير رسمي وغير ملزم من طرف واحد حول ضم منطقة أبيي المتنازع عليها إلى دولة جنوب السودان، وقد كانت النتيجة لصالح الانضمام إلى جنوب السودان، إلا أن نتيجة الاستفتاء قوبلت بالرفض من الأطراف الصديقة قبل الخصوم، حيث قاطعت قبيلة المسيرية العربية الاستفتاء زاعمة أنها لن تعترف بالنتيجة، في ظل تحذيرات منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تؤجج التوترات.

المبحث الثاني

جهود منظمة الأمم المتحدة في حل النزاع حول أبيي.

إذا ما استقرانا النزاع حول أبيي فإنه يلاحظ أنه نزاع تميز بالعنف منذ بداياته، وهو ما أدى إلى وقوع الكثير من المدنيين ضحايا أو تسبب في موجات نزوح وهو ما يمس بحقوق الإنسان الأساسية، إلا أن الملاحظ يتساءل عن سبب عدم تدخل منظمة الأمم المتحدة علما أن حجم النزاع تعاظم وتعاظمت معه تداعياته على المنطقة.

وربما يرجع ذلك إلى توجه الطرفين إلى المفاوضات وإلى الاتحاد الإفريقي ومن ثم إلى محكمة التحكيم الدائمة وظهور بوادر الحل، إلا أن الأمر اختلف بعد صدور الحكم التحكيمي وعجز الطرفين مع ذلك على ترسيم الحدود على الأرض والأسوأ تواصل الهجمات من الطرفين، وهو ما أدى بالمنظمة الدولية في نهاية المطاف إلى التدخل.

ويمكن حصر هذا التدخل في إنشاء القوة الأممية الخاصة بأبيي (المطلب الأول)،وصعوبة تعاملها مع الوضع الإنساني المتأزم(المطلب الثاني)، كما يجب مناقشة مسألة مصير القوة الأممية في ظل تصلب الوضع في منطقة أبيي وتداعيات سد النهضة على المهمة(المطلب الثالث).

المطلب الأول: إنشاء مجلس الأمن لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي سنة 2011.

أثبتت الممارسة الدولية أن ايفاد القوات الأممية إلى النزاعات الدولية أنها قوات طويلة الأمد، كما أنها تستلزم الكثير من النفقات وتؤدي إلى خسائر بشرية كما أن نجاعتها في حل النزاعات غير مضمونة، خاصة أنها ليست قوات هجومية، ربما هذا ما جعل منظمة الأمم المتحدة تحجم عن التدخل في النزاع والاكتفاء بمراقبة الوضع، إلى أن تأزمت القضية وهو ما جعل مجلس الأمن يتدخل ويصدر قراره رقم 1990 في 27 جويلية 2011 متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق المنظمة، فيه اعتبر أن الوضع في أبيي يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين ويقتضي استجابة دولية عاجلة.

هذا القرار ينشئ قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة ستة أشهر، تهدف في المقام الأول إلى دعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، مع مراعاة الاتفاق المبرم بين السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي.

تتألف القوة من قوام أقصاه 4200 فرد من العسكريين، و50 من أفراد الشرطة وعدد مناسب من موظفي الدعم المدني، وقد تم زيادة تعدادها فيما بعد، ويمكن حصر مهام القوة فيما يلي:

1- رصد إعادة نشر أي أفراد من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان أو من يخلفه، من منطقة أبيي على النحو الذي حددته محكمة التحكيم الدائمة، والتحقق من ذلك بحيث تكون منطقة أبيي منطقة خالية من أي قوات عدا أفراد القوة الأمنية المؤقتة ودائرة شرطة أبيي.

2- المشاركة في الهيئات المعنية بمنطقة أبيي على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

3- القيام بالتعاون مع سائر الشركاء الدوليين العاملين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتقديم المساعدة وإسداء المشورة التقنية في مجال إزالة الألغام.

4- تيسير تقديم المساعدة الإنسانية وحرية تنقل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بالتنسيق مع الهيئات المعنية بمنطقة أبيي على النحو المحدد في الاتفاق.

5- تعزيز قدرة دائرة شرطة أبيي عن طريق توفير الدعم، بما في ذلك تدريب الموظفين، والتنسيق مع دائرة شرطة أبيي في مسائل القانون والنظام.

6- توفير الخدمات الأمنية للهياكل الأساسية النفطية في منطقة أبيي، عند الاقتضاء وبالتعاون مع دائرة الشرطة في منطقة أبيي.

7- القيام بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك في منطقة أبيي دون المساس بالمسؤوليات المنوطة بالسلطات المختصة.

8- حماية منطقة أبيي من الغارات التي تشنها عناصر غير مأذون لها، على النحو المحدد في الاتفاق.

9- كفالة الأمن في منطقة أبيي[12].

وبذلك بدأت الأمم المتحدة بنشر قوات إثيوبية منذ سنة 2011 قوامها أكثر من 7 آلاف جندي من القبعات الزرق بعتاد ضعيف[13].

كما يلاحظ الدور التشادي المهم في تكوين القوة من الناحية البشرية، إذ مولت البعثة ابتداء من قواتها فقط -لينضم بعد ذلك جنسيات مختلفة بأعداد بسيطة-، وهو أمر نادر الحدوث إذ عادة ما تكون القوات متعددة الجنسيات، وقد تطوعت إثيوبيا للقيام بهذا الدور نظرا لاعتبارها -في ذلك الوقت- الطرف المحايد الوحيد المقبول من طرفي النزاع، كما تسهم الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة بتوفير الدعم المادي والأسلحة والدعم اللوجيستيكي والتقني.

يذكر أن الجمعية العامة التابعة للمنظمة كانت قد خصصت بموجب قرارها الصادر في 7 جوان 2016 مبلغا وقدره 6.268 مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من جويلية 2016 إلى جوان 2017[14]، وهو مبلغ مهم إلا أنه يبقى غير كاف بالنظر إلى صعوبة المهمة والتحديات الامنية الواقعية.

المطلب الثاني: تأزم الوضع الإنساني وتأزم وضع القوة الأممية.

لم تتوقف الصراعات المسلحة بين الطرفين والمناوشات حتى في ظل المفاوضات والاتفاقات، إلا أنها كانت تخف شدتها لتعود وتنفجر وهكذا دواليك، إلا أنها الوضع خرج عن السيطرة وذلك عقب الهجوم الذي وقع على قافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان في 19 ماي والتي كانت تنقل أفرادا من القوات المسلحة السودانية إلى دكورا شمالي بلدة أبيي.

منذ 20 ماي 2011 أضحت أبيي معزولة عن العالم الخارجي ولم يتيسر للمنظمات أو وسائل الإعلام الدولية الاتصال بها للقيود التي فرضتها حكومة السودان، وانعدام الأمن بصفة مستمرة نتيجة وجود القوات المسلحة والميليشيات وكذلك الأخطار التي سببتها الألغام الأرضية التي زرعها كلا الطرفين في المنطقة[15].

من ثم بدأ المدنيون بالفرار من أبيي، مع اندلاع الاشتباكات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير الشعب السوداني وقوات شرطة جنوب السودان. وقد قصفت القوات المسلحة السودانية مواقع جيش تحرير الشعب السوداني وقوات شرطة جنوب السودان ومواقع أخرى وفرضت سيطرتها على المنطقة.

وقد غزت القوات المسلحة السودانية بلدة أبيي في 22 ماي مستخدمة دبابات تي 55 وراجمات الصواريخ، بحيث سقطت خمس طلقات للمدفعية على مجمع بعثة الأمم المتحدة في السودان، فأصابت اثنين من المصريين العاملين في حفظ السلام ودمرت إحدى عربات الأمم المتحدة، كما نهبت على إثر هذا التصعيد مخازن وتجهيزات تابعة لمنظمات إنسانية و وكالات دولية[16].

التوترات المتلاحقة والمستمرة أفرزت احتياجات إنسانية كبيرة في المنطقة المتنازع حولها من القبيلتين، إلى جانب الحالة الاقتصادية السيئة، ما أدى إلى تحرك السكان بالنزوح، ومحدودية أو انعدام الخدمات العامة الأساسية، لأجل ذلك تعمل الكثير من المنظمات الإنسانية مثل منظمة العفو الدولية و أطباء بلا حدود، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وتواصل تقديم المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية خاصة في ظل جائحة الكوفيد[17].

إلا أن توزيع المساعدات صعب جدا بالنظر إلى تقلب الحالة الأمنية والتوترات المستمرة بين القبائل، خاصة في أعقاب مقتل سلطان قبيلة دينكا نقوك لسنة 2013، بالإضافة إلى كثرة الفئات التي تحتاج للمساعدات وصعوبة الوصول إليهم دون التعرض للميليشيات المنتشرة التي تتحرش بالقوافل لنهبها.

كما أثرت الحالة الأمنية أيضا في عمل اللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين، التي لم تتمكن سوى من تسيير دوريات منفصلة مع المراقبين السودانيين المنتشرين في شمال توداج في القطاع الشمالي ومع المراقبين من جنوب السودان في المناطق الواقعة جنوب أبيي في القطاع الأوسط.

كل هذه التداعيات انتتجت عدم قدرة القوة الأممية على تأدية مهمتها في حماية المدنيين بل أكثر من ذلك عدم قدرتها على حماية نفسها، وهو ما يمس مبدأ أساسي للنسبة لمنظمة الأمم المتحدة وهو التزامها بضمان سلامة موظفيها قبل كل شيء.

المطلب الثالث: مصير القوة الأممية في ظل تصلب الوضع في منطقة أبيي.

قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة (UNISFA) التي أنشأت لمدة 6 أشهر سنة 2011، وهي المدة المعتادة والتي تستلزم دراسة الوضعية الأمنية في نهايتها للتأكد من مدى الزامية القوة بحيث تتابع مهمتها أو تقفل، **تستمر إلى غاية اليوم** بعد 10 سنوات. وتنتهي ولايتها نهاية ماي الحالي، ويتوقع تمديد عملها، وهو ما يثير العديد من العوائق الذي تهدد تنفيذها لمسؤولياتها كالتالي:

- زرعت كل من القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير شعب السودان ألغاما مضادة للمركبات وألغاما مضادة للأفراد في مناطق مختلفة من أبيي، مما يشكل عائقا أساسيا للعودة الآمنة للسكان المدنيين والمنظمات الإنسانية وخطرا على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام كذلك[18].، وقد ظلت أفرقة دعم الدوريات التابعة لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام جاهزة للانتشار دعما للدوريات الأرضية التي تقوم الآلية في كلا مقري القطاعين الموجودين في كادقلي، السودان، وقوك مشار، جنوب السودان .وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تدريبا متكاملا على تسيير دوريات أرضية إلى 63 من المراقبين الوطنيين والمراقبين العسكريين وعناصر الوحدة الإثيوبية لحماية القوات لدعم التأهب وتنسيق التخفيف من الخطر.

- ضرورة رفع الحظر عن مهبط طائرات أنتوني، إذ يؤدي منع الوصول إلى المطار إلى تعريض قوات حفظ السلام للخطر لأنه يحد من قدرة القوة الأمنية المؤقتة على تنفيذ عمليات الإجلاء الطبي أو حالات الطوارئ الأخرى في الوقت المحدد.

- التأخر غير المبرر في تقديم التأشيرات يعرقل دخول الجنود وضباط الشرطة إلى جانب الوفد الرسمي لتنزانيا، و الوفد **الصيني** وهو ما يمنع من الوصول إلى حجم القوة المسموح به[19] .

- عرقلة وصول ونهب شاحنات المساعدات الإنسانية الممنهج مثلا منعت 49 شاحنة تابعة لبرنامج الغذاء العالمي تحمل إمدادات إنسانية من الوصول لبلدة أبيي من قبل حشد من المسيرية في ديسمبر 2020، بحيث طالبت بنسبة 50٪ من الحمولة كشرط أساسي لمنح المرور إلى الجنوب، وبعد يومين من المفاوضات تقرر عودة القافلة الإنسانية إلى الخرطوم، وقد نُهبت في الحادثة 15 شاحنة.

- إلا أن التهديد الأكبر فيما يتعلق بFISNUA ، يتعلق بأن القوات الإثيوبية التي قُبلت في البداية على أنها محايدة من قبل الأطراف، فقدت هذه الصفة نظرا للنزاع الثلاثي بين مصر وإثيوبيا والسودان حول ملء سد النهضة الكبير بإثيوبيا، وقد حذر مجلس الأمن من أن أي تخفيض في عدد أفراد البعثة سيؤدي إلى تدهور

الوضع الأمني على الأرض ودعا الطرفين إلى التعامل مع قضية القوة الأمنية المؤقتة بشكل منفصل عن الأحداث الجارية الأخرى في المنطقة ودعا إلى الهدوء وضبط النفس.

ذلك أن أي تخفيض مفاجئ في أفراد البعثة من شأنه أن يخلق "فراغا أمنيا" وسيؤدي، إلى تدهور الوضع الأمني الهش أصلا في أبيي، كما أن انسحاب القوات الإثيوبية ينبغي أن يكون مشروطا بإحراز تقدم في الوضع الأمن لمنطقة أبيي[20].

الخاتمة والتوصيات:

إن الإخفاق في تسوية مسألة الوضع النهائي لأبيي على الوجه الصحيح يمكن أن يؤدي بسهولة إلى آثار كارثية تتمثل في اندلاع حرب بين الجمهوريتين، الأمر الذي يطيح بجميع الاتفاقات الأخرى الهادفة إلى تجسيد التعاون الودي بين جمهوريتي جنوب السودان والسودان بما يكفل تنميتهما كدولتين تتوفر لهما مقومات البقاء[21].

وفي مطلع 2020 ظهرت بوادر الأمل نظرا للتقارب المسجل بين البلدين، من خلال تبادل الزيارات وإبرام الاتفاقات بشأن المعابر الحدودية. إلى جانب التعاون بين إدارة أبيي من قبل جوبا وإدارة المسيرية في موغلاد خارج أبيي فيما يتعلق بحقوق الرعي لسكان المسيرية، بالإضافة إلى مشاركة مجتمعي دينكا نقوك والمسيرية في مؤتمر السلام في فيفري 2021، إلا أن اتفاق ملموس حول الحل النهائي لمنطقة أبيي مازال محل تعنت من الطرفين.

وفي انتظار الوصول إلى اتفاق نهائي، يمكن إبداء التوصيات التالية:

- التعامل مع الوضع الإنساني في أبيي بسبب تأثير COVID-19 من خلال ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق في المنطقة.

- يجب إيجاد الظروف الأمنية الضرورية لتشجيع عودة النازحين إلى أبيي، ووضع حماية المدنيين في قمة الأولويات

- إمداد قوات الأمم المتحدة المؤقتة لحفظ السلام في أبيي بالموارد الضرورية من حيث الأفراد والأسلحة المساعدة لتأمين حماية فعالة للمدنيين.

- ضمان سلامة وأمن موظفي القوة الأمنية المؤقتة وتعزيز القدرات الطبية للبعثة.

- إجراء تحقيق دقيق وكامل في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في أبيي في 2011 ، بما في ذلك مزاعم قتل المدنيين وحرق ونهب ممتلكات المدنيين، وغير ذلك من انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

الهوامش:

1 تقع هذه المنطقة في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية غرب كردفان، وهي تحد من الجهة الغربية ولاية جنوب دارفور .أما من الناحية الشرقية والناحية الجنوبية، فتقع عند الحدود الدولية لجمهورية السودان مع جنوب السودان عند ولايتي الوحدة وولاية شمال بحر الغزال .وتقع المنطقة من الشمال على خط العرض 10.10 شمال، ومن الشرق خط الطول 27.50 شرقا، وغربا خط الطول 29.0 في مساحة تقدر ب 16 ألف كم .2 ويمر في هذه المنطقة أحد روافد النيل الأبيض وهو بحر العرب الذي يجري من الغرب إلى الشرق مع هطول الأمطار. المصدر: أسامة أحمد عيدروس، قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، في سياسات عربية، العدد 31، قطر، 2018، ص 57.

2 A Abdalla Muna, Situation Report Abyei Natural Resources Conflict, institute for security studies, Addis Ababa, 2010. pp. 3-4.

3 أسامة أحمد عيدروس، مرجع سابق، ص 49.

4 De Alessi, Benedetta, The CPA failure and the conflict in southern KORDOFAN and BLUE NILE STATES, UNISCI discussion papers, Núm. 33 , octubre-, 2013, España, p. 80.

5 الفرع 6 أ من بروتوكول أبيي لسنة 2004 المبرم في نيفاشا(كينيا) بين حكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان.

6 Muna A Abdalla, Op. Cit., p. 5.

7 Award of permanent arbitral court, In the matter of an arbitration before a tribunal constituted in accordance with article 5 of the arbitration agreement between the government of Sudan and the Sudan people's liberation movement/army on delimiting Abyei a; the government of Sudan, and the SUDAN people's liberation movement/army award of 22 July 2009, par 413-414.

8 The member of the tribunal was : Professor Pierre-Marie Dupuy (Presiding Arbitrator) H.E. Judge Awn Al-Khasawneh Professor Dr. Gerhard Hafner Professor W. Michael Reisman Judge Stephen M. Schwebel.

9 مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الإفريقي، الاجتماع رقم 339 أديس أبابا إثيوبيا تقرير مرحلي لفريق التنفيذ الرفيع المستوى مقدم إلى مجلس الأمن و السلم بشان القضايا التي تناولها بالتفصيل بيان المجلس المعتمد في 24 أفريل 2012. ص 10.(CCCXXX)/2/ PSC/PR

10 Joshua Craze, Creating Facts on the Ground: Conflict Dynamics in Abyei, Small Arms Survey Graduate Institute of International and Development, Studies, Geneva 2011, pp. 23-26.

11 DE ALESSI Benedetta, Op. Cit., pp 86.

12 قرار مجلس الأمن رقم 1990 الصادر في 27 جويلية 2011، المتعلق بإنشاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وثائق الأمم المتحدة رقم المتحدة الأمم (2011) S/ RES/1990 ، الجلسة 6567، ص 3-4.

13 les conflit soudanais a l'horizon 2011 : scenarios, occasionalpaper ,l'institut d'études de sécurité, France, janvier 2009, p.17.

14مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي، الصادر بتاريخ 11 أفريل 2017، وثائق الأمم المتحدة رقم /S/2017 312، ص 11.

15 CRAZE Joshua, Op. Cit., p. 17.

16 السودان– جنوب السودان الدمار والبؤس في أبيي مطبوعات منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى 2011 ، المملكة المتحدة، رقم الوثيقة: AFR54/041/ 2011، ص ص 9-10.

17 مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي، الصادر بتاريخ 11 أفريل 2017، وثائق الأمم المتحدة رقم /S/2017 312.، ص 7.

18 المرجع نفسه، ص 3 وما بعدها.

19 المرجع نفسه، ص 10.

20 Conseil De Sécurité, Au Conseil de sécurité, inquiétudes sur le statut d'Abyei malgré un rapprochement bilatéral entre Soudan et Soudan du Sud, communiqués de presse, SC/14505, NEW YORK, 26 AVRIL 2021, P. 3.

21 مجلس الأمن و السلم التابع للاتحاد الإفريقي، الاجتماع رقم 339 أديس أبابا إثيوبيا، مرجع سابق، ص 7.

التكامل كآلية لفض وتسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا

Integration as a Resolving and Settling Mechanism for Border Conflicts in Africa

أ./ ياسين شكيمة*
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي. الجزائر
chekima-yassine@univ-eloued.dz

****

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان سياسات التكامل كآلية لفض وتسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا، باعتبار الجهود التي يقدمها الاتحاد الافريقي وبقية المنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية في القارة، اذ أن بواعث النزاعات الأفريقية متعددة ومتنوعة ومترابطة وشديدة التعقيد، ويستوجب حلها تبني مقاربة شاملة تأخذ في اعتبارها طبيعة النزاعات الافريقية، ودرجة تعقيدها، وفي ظل فشل عديد مسارات تسوية النزاعات الحدودية في القارة، تؤمن المنظمات الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الافريقي بأنه لا سبيل لحلحلة هذه النزاعات الا في اطار جماعي، ووفقا لأجندات التكامل الإقليمي، لما لهذه الاليات من وزن سياسي وشرعية دولية. تعتمد الدراسة في هذا الإطار على مركب تحليلي يتكون من اقتراب متعدد المتغيرات والمستويات لتحليل بواعث النزاعات الحدودية في افريقيا، وتوضيح مضامين سياسات التكامل الافريقي الرامية الى حلحلة النزاعات ودور المنظمات الإقليمية في هذه المسارات، في حين تعتمد الدراسة على منظار التفاعل السياسي ل:"نعومي شازان" لبيان انعكاسات سياسات التكامل على تسوية النزاعات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، الرسمية منها وغير الرسمية.

الكلمات المفتاحية: التكامل، النزاعات الحدودية، تسوية النزاعات، الاتحاد الافريقي، أفريقيا.

Abstract:

The paper aims to explain integration policies as a resolving and settling mechanism for border conflicts in Africa, given the efforts of African Union, regional and sub-regional organizations in Africa. the multiple, diversity, linked and high complexity of African conflicts requires a comprehensive approach that takes into account the nature of African conflicts and its complexity. the settlement fails of many border conflicts in Africa lead African Union and other regional organizations to believe that there is no way to resolve these conflicts except in a collective framework, and with regional integration agendas, because of its political effects and international legitimacy. In this context, The current study rests on an analytical framework consisting of an approach that is multivariate and multileveled to analyzing the sources of border conflicts in Africa, and the contents of African integration policies, which aim to resolve African conflicts and examines regional organizations role in those plans, while the political interaction approach for: Naomi Chazan tries to explain the integration policies implications on settling conflicts at the national, regional and international levels, including official and non-official effects.

***key words**: Integration, Border Conflicts, Conflict Settlement, African Union, Africa.*

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، وعضو فرقة البحث: النظم السياسية الأفريقية وفرص الاندماج وفق أجندة سنة 2063 للاتحاد الأفريقي، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي. الجزائر.

مقدّمة:

تكتسي ظاهرة النزاعات الحدودية أهمية بالغة في البحث العلمي عموماً، باعتبارها ظاهرة قديمة عرفتها كل الحضارات القديمة، فقد كانت سببا في اشعال صراعات دموية وحروب طويلة الأمد على البشرية، فلطالما كان الصراع البشري تاريخيا مبنيا على مسائل التوسع والتملك والبقاء، ومن هنا فقد حظيت قضايا النزاع باهتمام خاص من الاكاديميين في العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية على حد سواء، الا انها جلبت لها اهتماما وافرا من علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع على وجه الخصوص، ولاقت مسائل النزاعات الحدودية اهتماما أيضا من صانعي القرار والممارسين باعتبارها مسائل تمس بالأمن القومي للدول وبمبدأ سيادتها الجغرافية على أراضيها، وباعتبارها أيضا تحديا يفرض نفسه على الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خصوصا إذا علمنا بالآثار المترتبة عن مثل هذه النزاعات على المستوى الدولي بعد هجمات 11 من سبتمبر، كما تحظى قضايا التكامل بنفس الاهتمام الاكاديمي والعملي باعتبارها أحدى اهم الاليات المستحدثة لتسوية النزاع بصورة عامة والنزاعات الحدودية على وجه الخصوص.

تعتبر القارة الأفريقية حقلا خصبا لدراسة ظاهرة النزاعات الحدودية، إذ يلاحظ المتابع لخريطة النزاعات الحدودية في العالم استئثار افريقيا بالجزء الأكبر منها، وبجميع أنواعها، كما تعتبر الاليات التكاملية في افريقيا أحد أهم طرق فض وتسوية النزاعات الحدودية في افريقيا، اذ ان المنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية اكتسبت خبرة هامة في هذه المسائل بحكم كثرة النزاعات وتشابه مواضيعها وخلافاتها، فتمارس المنظمات الإقليمية هذا الدور بطريقة مباشرة، او بالطرق التقليدية لفض وتسوية النزاعات مثل الوساطة والتحكيم والتفاوض وغيرها، فالنزاعات الحدودية اذا تشكل مصدرا من مصادر المشكلات وتحديا أساسيا يفرض نفسه على طاولة السياسات الأفريقية الوطنية والإقليمية.

لقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري، ومبحثين واستنتاجات، وسيتناول المبحث الأول بواعث النزاعات الحدودية في أفريقيا، من خلال مجموعة العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية المسببة والمحفزة لنشوب النزاعات الحدودية في القارة، بما تعكسه هذه الظاهرة من آثار وخيمة على أوضاع الدول الافريقية والنسيج الافريقي عموما. وستعالج الدراسة في المبحث الثاني سياسات التكامل وانعكاساتها على تسوية النزاعات في افريقيا من خلال مضامين هذه السياسات الإقليمية وتحت الإقليمية لفض او تسوية النزاعات، وانعكاساتها على الأوضاع الافريقية بشكل عام، مما يعطي إشارة لمستقبل التكامل كآلية لتسوية النزاعات المختلفة وتحدياته، خصوصا بعد ظهور فواعل دولية جديدة في عصر العولمة. كما تم ختم الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات العامة التي توصلت إلها عملية البحث.

مدخل منهجي ومفهومي ونظري:

1- المشكلة البحثية:

ترزح أفريقيا منذ عقود تحت وطأة نزاعات حدودية وصراعات وحروب أهلية متواصلة، استنزفت شعوب القارة بمزيد من الفقر والجهل والمرض والتهجير والتخلف، وتشير التقارير والإحصائيات إلى أن الدول الافريقية هي الدول الأكثر انتشارا للنزاعات الحدودية في العالم، مما جعل القارة مصدرا من مصادر التوتر الدولي، كونها موردة لظواهر الهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، والإرهاب وغيرها، وفي ظل فشل عديد مسارات تسوية النزاعات في افريقيا، يؤمن رعيل من الأفارقة بأن مسألة الحدود يجب أن تحل في اطار جماعي ووفقا لمسار تكاملي يكفل فعالية القرارات المتعلقة بمسألة الحدود:

فما هي مضامين سياسات التكامل وما أثرها على مسارات تسوية النزاعات في افريقيا؟

2- الفرضيات العلمية:

للإجابة على المشكلة البحثية المطروحة يمكن صياغة الفروض العلمية التالية:

- ✓ هناك علاقة تكاملية بين توفر الموارد الطبيعية للدول ونشوب الحروب والنزاعات الحدودية، فكلما توفرت الموارد الطبيعية والثروات الباطنية للدول جعلها عرضة للنزاعات الداخلية والمطامع الخارجية.
- ✓ هناك علاقة عكسية بين درجة تحقيق التكامل ونشوب النزاعات، فكلما تحقق الاندماج نقصت النزاعات الحدودية.

3- الأهمية العلمية والعملية:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها العلمية والعملية انطلاقاً من أهدافها التي تُوجز فيما يلي:

- ✓ بيان مجموعة أسباب النزاعات الحدودية في افريقيا والتعرف على خصائصها.
- ✓ بيان مضامين سياسات التكامل الافريقي وأثرها في فض وتسوية النزاعات الحدودية.
- ✓ توفير دراسات علمية متخصصة لصانع القرار، إذ أن الجزائر ترافع وبشدة عما يعرف بالمنظار الشامل لحل الأزمات المختلفة في افريقيا وعلى رأسها قضايا النزاعات الحدودية وما يرتبط بها من إرهاب وجريمة منظمة...الخ.

4- المناهج والاقترابات المستخدمة:

ستوظف هذه الدراسة منهجا تكاملياً توافقياً يعتمد على استخدام مركب تحليلي متعدد المستويات والمتغيرات، ويتكون هذا الاقتراب من مجموعة من العناصر المفتاحية لمختلف السياسات والظواهر في القارة الأفريقية، تتمثل في البعد التاريخي والثقافي والأنثروبولوجي، والقيادة، وطبيعة النظام السياسي، والأبنية الاجتماعية والاقتصادية، والسياق الإقليمي والدولي.(1)

ويأتي استخدام اقتراب متعدد المتغيرات والمستويات لمعرفة الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإقليمية والدولية التي أدت أو ساعدت على نشوء النزاعات الحدودية في القارة، وتزايد درجة تعقيدها.

تستخدم الدراسة أيضا منظار التفاعل السياسي الذي اقترحته "نعومي شازان" Naomi Chazan، لدراسة العملية السياسية في أفريقيا، ويركز هذا الاقتراب على البعد التاريخي والعمليات المعقدة والعوامل التي تؤثر في القارة، وينطلق هذا المنظار من افتراض مفاده أن علاقة الدولة بالمجتمع تعد مركزية لفهم ديناميات الحياة السياسية لأفريقيا، فالأفراد والحكومات مقيدون بعوامل مختلفة، تاريخية وإيديولوجية واجتماعية وديموغرافية وتكنولوجية عالمية، وتحدد هذه العوامل شروط التغير والخيارات المتاحة لدول وشعوب القارة في كل لحظة تاريخية. فالقرارات والعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يقتصر صنعها على القادة والموظفين الرسميين فقط، وإنما يشارك فيها فاعلون خارجيون وتنظيمات اجتماعية داخلية. كما يفترض هذا المنظار أن المكونات المفتاحية للسياسة الأفريقية أوسع من المجال الرسمي والشكلي للدولة، فإذا كانت المؤسسات الرسمية تعد فاعلا هاما، فان الأفراد والجماعات الاجتماعية، وأبنية السلطة التقليدية، والأطراف الإقليمية، والشبكات التجارية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية تلعب أدوار معتبرة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأفريقية. وبالتالي فإن فهم الأبنية المختلفة يعتبر شرطا ضروريا لفهم الحصائل والسياسات الاقتصادية، والديناميات الاجتماعية، والعلاقات الخارجية.(2)

5- الإطار المفاهيمي والنظري

أ- في مفهوم النزاعات الحدودية وطرق تسويتها الاقليمية:

يثار جدل كبير حول مفهوم النزاع وذلك لوجود عدة مفاهيم تتقارب معه، ومن أهمها مفهوم الصراع، اذ يعرف يوسف ناصيف حتى النزاع على أنه:

"تصادم أو تعارض بين اتجاهات مختلفة، أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعينة مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره." (3)

أما نزاع الحدود فيشير الى ذلك الخلاف الذي ينشب بين دولتين أو أكثر بشأن تحديد المسار الصحيح لخط الحدود المشترك، وذلك على ضوء السند أو الصك القانوني الذي تم بموجبه تعيين هذا الخط ابتداءا، والذي يمكن ان يكون اتفاقا دوليا، او قرارا صادرا عن هيئة تحكيم دولية أو حكما قضائيا دوليا أو قرارا صادرا عن منظمة دولية.(4)

في حين أن النزاع الإقليمي هو صنف محدد يختلف عن بعض النزاعات الحدودية البسيطة، بحيث يتميز بثلاث عناصر هي أن اشخاصه دول، وموضوعه إقليم أو حدود متنازع عليها، ووجود تطابق دقيق بين موضوع ومادة الخلاف، فلا يكون النزاع إقليميا بين الافراد الأجانب ودولة ما، أو عند شعوب تسعى من أجل حقها في تقرير مصيرها وتأسيس دولة مستقلة، كما لا تكون المنظمات الدولية أيضا طرفا في النزاعات الإقليمية بحكم عدم امتلاكها لإقليم معين.(5)

يعد الهدف الأساسي من انشاء المنظمات الإقليمية هو تعزيز التعاون والعمل المشترك على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعد تسوية النزاعات من بين مهامها الرئيسية لما تشكله مسألة النزاعات من تحديات تقف في وجه التكامل بين الدول الأعضاء في المنظمة، وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية والخمسين العلاقة التي تحكم المنظمة الأم بالمنظمات الإقليمية في مسائل تسوية النزاعات، اذ يعرض النزاع أولا على المنظمة الإقليمية لحله بوسائل سلمية، وفي حالة تعذر ذلك، يعرض على مجلس الأمن.[(6)]

ب- في مفهوم التكامل الإفريقي:

تحدث "جيمس دورتي" و"روبرت بالسغراف" في كتابهما النظريات المتضاربة في العلاقات على فكرة جوهرية للتكامل السياسي أن هناك معيارين قامت عليهما التكتلات في العالم:[(7)]

- ✓ النظم السياسية التي حققت التكامل السياسي نتيجة سيادة قيم مشتركة واتفاق عام على الإطار الذي يعمل من خلاله النظام.
- ✓ النظم السياسية التي حققت تكاملها بسبب الخوف من الخطر الخارجي، أو حافظت على تكاملها نتيجة هذا الخطر.

هذه المعايير دفعت بمنظري العلاقات الدولية ونظرية التكامل الدولي إلى تعريف التكامل وفقا لمعايير متباينة واتجاهات نظرية مختلفة كالمدرسة الدستورية، والوظيفية، والوظيفية الجديدة، وكانت من أهم التعاريف التي قدمت تعريف "ارنست هاس": "التكامل هو العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءاتهم، وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير"[(8)]

وقدم "ايتزيوني" تعريفا للتكامل إذ اعتبره: "هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية"[(9)] ويرى "ايتزيوني" بتساؤلاته الأربعة، التي حاول من خلالها دراسة الوحدة السياسية التي نشأت بين دول عدة هو محاولة تتبع تطور عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة وصولا إلى مرحلة النضوج مستندا لأربع مراحل:

1- حالة ما قبل التوحيد: إفريقيا قبل التوحيد
2- عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها: منظمة الوحدة الإفريقية وصولا للاتحاد الافريقي
3- عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها. تجسيد العمل الوحدوي في الاتحاد الأفريقي ليشمل كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية
4- نضوج عملية التوحيد ووصولها لنهايتها المرسومة: أجندة 2063 للاتحاد الافريقي.[(10)]

المبحث الأول
بواعث النزاعات الحدودية في أفريقيا

تترابط العديد من المصادر في نشوء النزاعات الحدودية في افريقيا وتوسعها وتزايد درجة تعقيدها، وبالرغم من تشابه أسباب بروز النزاعات الحدودية في العالم، إلا أنه يجب دراسة الأسباب الحقيقية في كل دولة أو إقليم على حدى، إذ إن النزاعات الحدودية الافريقية لها مميزات خاصة، تجعلها الأكثر تعقيدا بحكم مجموعة من الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشير التقارير الصادرة عن مشروع بيانات موقع النزاع المسلح وأحداثه "أسلاد" ACLED (*)، بأن عدد التوترات الحدودية في افريقيا خلال الثلاث سنوات الأخيرة فقط –ماي 2018 الى غاية أفريل 2021- بلغ 969 توترا تراوحت انواعه بين المعارك المسلحة والعبور السلمي للحدود بطريقة غير نظامية، والاستيلاء على الحدود من قبل قوات غير حكومية، واسترجاع قوات حكومية لأراضي حدودية، وقد خلفت هذه التوترات فقط أكثر من 2918 قتيل.[11]

المطلب الأول: المصادر التاريخية للنزاعات الحدودية في افريقيا

تستدعي دراسة أي ظاهرة الإلمام بالسياق التاريخي الذي نشأت فيه، خصوصا إذا كانت هذه الظاهرة تتعدد في أشكالها وتختلف في آثارها، ويتداخل في تكوينها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مثل ظاهرة النزاعات الحدودية، وستتناول الدراسة في هذا الإطار الموروث التاريخي الاستعماري وما قبله، وتأثيره على التقسيمات الجغرافية وطبيعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفريقيا، وما انجر عنه بعد الاستقلال من حروب وصراعات ونزاعات بين دول المنطقة، بل حتى داخل الدولة الواحدة، التي كانت ولا تزال من الأسباب الرئيسية لتخلف افريقيا عن ركب الحضارة.

الفرع الأول: مصادر النزاعات في حضارات ما قبل الاستعمار

أثبتت الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية قيام حضارات متعددة في أفريقيا قبل بداية الفترة الاستعمارية الأوروبية، فقد ظهرت نظم ووحدات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، عرفت نوعا من الاستقرار، والتي انهار بعضها نتيجة الغزو الأوروبي، واستمر البعض الآخر بعد تكيفه مع الأوضاع الجديدة، ونذكر منها إمبراطورية غانا الوثنية، ومملكة مالي الإسلامية، ومملكة سنغاي، ومملكة الهوسا، ومملكة البينين...الخ.[12]

يذهب بعض الباحثين الأفارقة أمثال "الشيخ عنتا ديوب" Cheikh Anta Diop صاحب كتاب: أفريقيا السوداء في مرحلة ما قبل الاستعمار، و"جوزيف كي زيربو" Joseph Ki-Zerbo صاحب كتاب: تاريخ أفريقيا السوداء، و"إبراهيما بابا كاكِ" Ibrahima Baba Kaké صاحب كتاب: تفسخ الإمبراطوريات الكبرى، إلى القول بضرورة عدم إهمال كل ما ينتمي إلى مرحلة ما قبل الاستعمار، بل يرون أن أسباب تدهور الأوضاع الأفريقية اليوم، وما تعانيه من فقر وجوع وتخلف ونزاع لا يرجع إلى مخلفات الحقبة الاستعمارية فقط، مستدلين في ذلك بأن تلك الظواهر كانت موجودة قبل قدوم الأوروبيين إلى أفريقيا، وأن الحضارات الأفريقية

عرفت صراعات ونزاعات عديدة بين الممالك بسبب السيطرة على الإنتاج الحيواني والفلاحي والتوسع الخارجي.[13]

ويرى البعض الآخر أن بداية ظهور النزاعات والصراعات الكبرى بين هذه الحضارات بدأت مع وصول الموجات الاستعمارية الأولى، والذي تزامن مع بداية ضعف بعض الممالك الكبرى، وقد عمل هؤلاء منذ وصولهم على إذكاء النعرات القبلية والعائلية.[14]

الفرع الثاني: التقسيمات الاستعمارية وسياسات اذكاء النزاعات

عُرفت أفريقيا منذ القدم، بأنها أرض الخيرات والثروات الطبيعية والبشرية، لأن أراضيها تقع في حزام ملائم للزراعة وتربية الحيوانات، كما أنها تتمتع بمصادر وفيرة للمياه، لغزارة الأمطار فيها، ووجود نهري النيجر والسنغال هناك، بالإضافة إلى خصوبة التربة، ووجود المعادن الثمينة خاصة الذهب التي اشتهرت المنطقة بتجارته.[15]

وقد أثارت المنطقة بخيراتها المختلفة الأطماع الأوروبية، الذين قدموا أساسا لأهداف اقتصادية أهمها تجارة الذهب، وفيما بعد تجارة الرقيق، وبعد قرارات مؤتمر فيينا 1815 الذي منع منعا باتا تجارة الرقيق، لم تتغير علاقات الاستغلال بين القوى الاستعمارية وأفريقيا، والتي كانت تقوم على السيطرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بل تغيرت أنماط هذا الاستغلال في حد ذاته، فانتهجت القوى الاستعمارية مجموعة من السياسات والممارسات، كان الهدف منها أساسا نهب الثروات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها القارة الأفريقية، وقد جُسِّد هذا الطرح من خلال مؤتمر برلين (1884-1885)، والذي قسمت بِموجَبه أفريقيا إلى عدة مناطق نفوذ، بعد تصارع القوى الأوروبية عليها، وقد تم تقسيم القارة بين القوى الاستعمارية دون مراعاة لحقوق الشعوب أو الممتلكات أو الهويات والإثنيات أو التقاليد والأعراف في القارة، مما ساهم لاحقا- عشية الاستقلال- في تخبط دول الساحل في مشاكل مثل مسألة الحدود وتوزيع الثروة والوصول إلى السلطة، وقد زادت هذه المسائل في درجة تعقيد النزاعات الافريقية بشكل مباشر أو غير مباشر.[16]

لقد عمل الاستعمار الأوروبي في أفريقيا بالإضافة إلى استغلال ثروات القارة، على تفكيك الشخصية الوطنية الأفريقية، والسيطرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كما قام بترسيم الحدود الجغرافية وعمل على إذكاء الصراعات الدينية والقبلية والعرقية، كل هذه العوامل أدت إلى نشوء نزاعات عديدة بين الدول الافريقية عشية الاستقلال.

المطلب الثاني: المصادر السياسية والأمنية لنشوب النزاعات في افريقيا

يوجد الكثير من النظريات السياسية المفسرة لظاهرة النزاع، باعتبارها ظاهرة ترتبط بأهم ركن من أركان الدولة وهو الأرض او الرقعة الجغرافية أو الإقليم، كما ترتبط أيضا بأهم مبدأ من مبادئ قيامها الا وهو مبدأ السيادة، ولعل هذا من أهم أسباب نشوء النزاعات في افريقيا، لارتباط العوامل السياسية بكل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، في ظل مفاهيم الدولة الكوربوراتية، فنمط القيادة والنخب ومميزاتهما في دول أفريقيا يؤثران بشكل أو بآخر على القرارات والسياسات المتخذة في كل لحظة تاريخية، وينعكس ذلك على

الأوضاع الإقليمية في القارة، كما أن نمط التحولات السياسية يفضي إلى تحديد شكل التحالفات الإقليمية في ظل تشابه آليات الخلافة السياسية في هذه الدول.

الفرع الأول: نمط القيادة، البرجوازية عوامل مساهمة في نشوء النزاعات

اتسمت شخصية الزعماء والقادة في افريقيا بالديكتاتورية والتزمت والمزاجية، حيث عمل هؤلاء منذ تقلدهم الحكم على تجميع وتركيز كل السلطات بأيديهم، والانفراد باتخاذ القرارات حتى في قضايا تهم الدولة ككل مثل قضايا السيادة، والتي لا يمكن حمايتها دون مشاركة الشعوب أنفسهم في مواجهة أي تهديد أو خطر داهم عليها ، فاستقلال الدول الافريقية كان بفضل تحرر الشعوب وبفضل تضحياتهم، فكانوا هم وقودا للثورات الشعبية التي ظهرت في افريقيا، ولم يكتفي هؤلاء الرؤساء بعدم إشراك الشعوب في مثل هذه القضايا، بل عملوا على إثارة الحروب الأهلية واستخدموا نفوذهم لنهب ثروات بلدانهم، وفي كثير من الأحيان كانوا سببا مباشرا في نشوء نزاعات بين دول افريقية متجاورة. كما أن شخصية القادة الأفارقة تتسم بالاضطراب في تحديد ولائها، بالرغم من أنهم يعيشون في أفريقيا وينعمون بخيراتها وينهبون أفضل مواردها، لكن يظل ولاؤهم مشدودا إلى أقطار بعيدة خارج أفريقيا ذاتها، ومنه فقراراتهم مرتبطة بالأجندات الدولية والتجاذبات الاستعمارية القديمة والحديثة.[17]

لقد نشأت البرجوازية الأفريقية في أحضان الاستعمار، وقد استعان بها لفرض وجوده وضمان استمرار سيطرته، لذا فقد ولدت هذه البرجوازية عاجزة ضعيفة، وقد أدى عجز وضعف البرجوازية الأفريقية أثناء الفترة الاستعمارية إلى إنتاج برجوازية طفيلية وبيروقراطية عشية الاستقلال، سيطرت ولا تزال تسيطر على قيادة وحكومات هذه الدول، في مظهر من مظاهر الاستعمار الجديد.[18]

الفرع الثالث: الانقلابات العسكرية وغياب الديمقراطية عوامل مساعدة لتنامي النزاعات

تتميز أفريقيا باتساع ظاهرة الانقلابات العسكرية والنزاعات المسلحة الداخلية وعدم الاستقرار السياسي والحروب بين الدول حول مسائل عدة أهمها الحدود، فقد تعرضت أغلب الدول الافريقية إلى انقلاب عسكري واحد ناجح على الأقل.[19] وتعاني عديد الدول الافريقية من حركات تمرد من طرف قبائل مختلفة، وقد ازدادت خطورة هذه الحركات التمردية مع اتصال هذه القبائل بالجماعات الإرهابية من جهة، وعصابات التهريب والمخدرات التي تنشط في القارة من جهة ثانية، كما تستغل هذه الجماعات حالة عدم سيطرة الدول الافريقية على حدودها الجغرافية للاستقرار والنشاط في هذه المناطق التي تتميز في اغلبها بشساعتها وصعوبة السيطرة عليها أمنيا.[20]

إن غياب الثقافة السياسية وضعف الوعي السياسي في افريقيا أدى إلى تعارض التحول الديمقراطي مع الاستقرار الاقليمي في مجتمعات تعاني أشد درجات الفقر، وتحتاج الى تكامل فيما بينها لتضغط باتجاه مصالحها في المجتمع والحكومة في دول توزع فيها القوة السياسية بصورة غير متكافئة، تحاكي في أغلب الأحيان توزع القوة الاقتصادية، وقد نتج عن ذلك أشكال سلبية للديمقراطية والمشاركة الشعبية، فبدلا من أن تؤدي إلى تكامل الشعوب وتعاونهم، فقد أدت على العكس تماما إلى صراعهم وتشرذمهم، وبالتالي إلى زيادة حرمانهم وتهميشهم، وتعتبر ظاهرة التأييد الشعبي للانقلابات العسكرية في افريقيا من أهم المظاهر السلبية للديمقراطية،

باعتبار أن ذلك النمط الانقلابي في التحول السياسي، ربما يمثل الخيار الأمثل لتجنب مخاطر الحروب الأهلية أو التدخل الأجنبي، ففي ظل حالات الاستبداد والتسلط السياسي، وإغلاق كافة السبل للتغيير السلمي والإصلاح الديمقراطي، يٌنظر للمؤسسة العسكرية بحسبانها المؤسسة الوطنية التي تمتلك قوة مادية حقيقية للتغيير.[21]

المطلب الثالث: المصادر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنزاعات في افريقيا

لقد فسرت العديد من المداخل النظرية مسألة النزاعات على أسس اقتصادية واجتماعية وثقافية، حتى ان بعض تصنيفات النزاعات وعوامل وقوعها، تعتمد على المعايير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفهم طبيعة النزاع، وإيجاد الحلول المناسبة لتسويته وفقا لتلك المعايير. فقد تمثل البنى والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سببا لنشوب نزاع، كما يمكنها ان تمثل بوصلة لتسويته.

الفرع الأول: البنى والسياسات والثروات الاقتصادية عوامل لاستشراء النزاعات

تتميز البنى الاقتصادية في افريقيا عموما بسيادة النشاط الاستخراجي، أو الإنتاج الأولي الذي يعتمد أساسا على الحرف التقليدية كالزراعة والرعي والصيد، وبشكل أقل الخدمات والصناعة. كما تتميز طبيعة البناء الاقتصادي في افريقيا بوجود ثنائي اقتصادي متناقض، الأول يسمى الاقتصاد المعيشي، والثاني يطلق عليه الاقتصاد النقدي أو التبادلي، أما الأول فهو ما يعيش عليه أغلب السكان كالزراعة والرعي والصيد، فهو إنتاج غذائي لحاجة السكان، والثاني هو الذي يعتمد على رؤوس الأموال والخبرة، ويظهر في قطاع إنتاج الغلال التجارية كالبن والقطن والشاي والمعادن المختلفة، فهو إنتاج موجه للتصدير. وقد أدت الازدواجية الاقتصادية –اقتصاد معيشي واقتصاد تبادلي- التي يقوم عليها البناء الاقتصادي، والتي وضعها الاستعمار وحافظ عليها حكام أفريقيا إلى ضعف نسب النمو الاقتصادي، بسبب اعتماد اقتصادات هذه الدول على تصدير المواد الخام بدرجة أولى، وخاصة في إنتاج المحاصيل الزراعية مثل القطن والكاكاو وغيرها، وقد أدى هذا إلى إرهاق التربة، إذ إن المحاصيل في افريقيا قبل الفترة الاستعمارية كانت تزرع بالتفاوت وبالتناوب، إلا أن ذلك تغير بعد الاستقلال بحجة تحقيق التنمية بأسرع وقت ممكن ولمواجهة الانفجار السكاني القارة.[22] وقد أدى كل ذلك الى نشوب نزاعات بين الدول الافريقية أساسها يعود لاعتبارات اقتصادية أهمها المياه والانهار والبحار، والمحاصيل الزراعية والحيوانية والثروات الباطنية.

لا تعبر افريقيا عن كتلة منسجمة من حيث البنى الاقتصادية، فهناك اختلاف واضح من حيث المساحة والموقع والواجهة البحرية والثروات الباطنية، كما أن الاختلاف واضح جدا في القدرات البشرية والتعداد السكاني، وتتضح كل تلك الفوارق الاقتصادية والبشرية، من خلال نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تحققه كل دولة من الدول الأفريقية. ويذهب الدارسون إلى أن هناك علاقة ترابطية بين توفر المصادر الطبيعية ونشوء النزاعات، فاكتشاف النفط في أفريقيا، مع وجود بعض الاستثناءات، أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاقليمية، والذي أدى بدوره إلى توفير بيئة خصبة لنشوب أي نزاع داخلي او خارجي. [23]

الفرع الثاني: البنى الاجتماعية والتعددية الاثنية والثقافية عوامل صراع وتشرذم

يتميز البناء الاجتماعي والثقافي في افريقيا بدرجة كبيرة من التعقيد والتداخل التي تصل إلى حد الصراع والتشرذم، إذ يرتبط العامل الاثني بالعامل العرقي من جهة، وبالاختلافات المذهبية والعقائدية والدينية من جهة ثانية، ويرتبط أيضا بالتقسيمات اللغوية السائدة في القارة من جهة أخرى. وتتكون البنية الاثنية في افريقيا من عدة عرقيات وقبائل، منها قبائل "اليوروبا" Youruba و"الهوسا" Housa و"الفولاني" Fulani و"الابو" Igbo، والطوارق...الخ. ويختلف أعداد وحجم هذه الاثنيات من دولة إلى أخرى، كما تزداد أو تقل نسبها مع مرور الأزمنة في الدولة الواحدة.

انعكست التعددية الاثنية والدينية واللغوية المكونة للبناء الاجتماعي في افريقيا، بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي لدولة ما بعد الاستقلال، واتضحت إشكالية الانتماء القبلي أو العرقي ضد الانتماء الوطني، وقد كرست الطبقة الحاكمة في افريقيا الانتماء القبلي، بتوزيع الثروة على شيوخ وزعماء القبائل وأتباعهم الموالين للنظام، في حين حرمت قبائل أخرى من الريع وهجرت من أراضيها. وقد أدى هذا الربط بين المنصب السياسي وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع بالقبائل المحرومة إلى تبني وسائل غير سلمية، كالانقلابات والاغتيالات والحروب الأهلية والنزاعات الحدودية، للحصول على الثروة، في ظل غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية، وذلك ما حصل في دول عديدة التي قامت فيها حروب أهلية أساسا لعدم التوزيع العادل للثروة بين القبائل.(24) كما أدت اللامساواة في توزيع الدخل إلى خلق بيئة مناسبة في هذه القبائل لتزايد الجريمة وتهريب الأسلحة والمخدرات.

اتجهت أغلب الحكومات في افريقيا إلى تقليص الإنفاق على التعليم والصحة مقابل تعظيم الإنفاق على أولويات أخرى أهمها الإنفاق العسكري. وقد أدى الإنفاق الحكومي المتدني على التعليم -والذي غالبا ما تكون حصة الأغنياء فيه أكبر بكثير من حصص الفقراء-، إلى مغامرة سكان بعض الدول الافريقية في اتجاه أقاليم أفريقية أخرى، أكثر رفاهية، بسبب حرمانهم من العمل والدخل اليومي، وقد كان ذلك من بين أسباب نشوب نزاعات حدودية بين قبائل متناحرة حول أحقيتها بالبقاء في أقاليم معينة في افريقيا.(25)

ان تفاقم مشكلة النزوح الداخلي في افريقيا اجج الصراعات الداخلية المبنية على الصراعات بين الأعراق من جديد في حلقة مفرغة من النزاع حول السيطرة على الموارد، في ظل انعدام الأمن الغذائي. وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة حول عدد النازحين، إلا أنه من الواضح أن أعدادهم تقدر بالملايين نتيجة الحروب الأهلية المستمرة، وتعتبر مجموعة النازحين داخليا من أكثر المجموعات المعرضة للخطر في العالم، ويصارع العديد منهم للعودة أو للاستقرار والاندماج مجددا في أوضاع تفتقر إلى البنى التحتية، والخدمات الأساسية، ومؤسسات الصحة، والمؤسسات التعليمية. ويعاني النازحون داخليا من مشاكل أخرى، مثل التمييز، وعدم توفر الأغذية والسلع والمستلزمات الصحية والتعليمية، إضافة إلى افتقارهم للوثائق الشخصية الأساسية، وعدم السماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية.(26)

كما يعتبر التدهور البيئي معزز للبقاء تحت وطأة النزاعات، حيث تعتبر الكوارث الطبيعية والبيئية وتغير المناخ من بين أسباب نشوب نزاعات في افريقيا بشكل مباشر او غير مباشر، وذلك لكونها قارة تتعرض لكافة أنواع الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والجفاف والتصحر...الخ، كما يعتبر التغير المناخي من أهم

أسباب زيادة حدة هذه الكوارث الطبيعية، إذ يؤدي إلى تقليص كميات الأمطار وتقطع هطولها، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إزالة الغابات، وتفكيك الكثبان الرملية وتحركها لسد المجاري المائية، حيث ينتج عن ذلك جفاف لبحيرات شاسعة وموت للمواشي ونضوب لمياه الآبار، فلم يعد السكان قادرين على تأمين لقمة العيش فيضطرون الى النزوح الى أقاليم أخرى من جديد.[27]

المطلب الرابع: المصادر الدولية لتشجيع النزاعات في افريقيا

أفضت الظروف الدولية السائدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى تركيز أغلب الجهود الدولية في منظمة الأمم المتحدة على أهداف تحقيق السلم والأمن الدوليين، الا ان افريقيا لم تحظى بذلك الاهتمام بل على العكس تماما كانت ميدانا للصراع الدولي من جديد في فترة الحرب الباردة، اذ مثلت أفريقيا ساحة اشتد فيها الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي، ومن ثمة فقد كانت النزاعات والصراعات والحروب الأهلية هي الأدوات الكبرى التي استعملها المعسكرين في تحقيق أهدافهما في القارة، وما حدث في عديد دول القارة من حروب أهلية في تلك الفترة نتيجة لذلك الصراع، الذي دفعت ثمنه شعوب القارة بمزيد من القتلى والجرحى والمرضى والنازحين والفقراء، لذا فقد بقيت دول القارة دولا غير مستقرة لأنها وجدت نفسها مرتبطة من جديد في اتفاقيات وترتيبات مع الدول الاستعمارية السابقة. وقد كان لتلك الترتيبات أهداف جديدة ظهرت جليا بعد نهاية الحرب الباردة أهمها فتح المجال للشركات العابرة للقارات في القارة، والتي كانت سببا في تفاقم أزمة النزاعات والتمردات التي ذكتها ومولتها هذه الشركات.[28]

إن اشتداد الصراع فيما بين الشركات متعددة الجنسيات لاستغلال الموارد الأفريقية، واصطدامها مع الرأي العام الداخلي في عدة دول أفريقية، والذي أصبح أكثر وعيا مع عمليات التحول الديمقراطي التي انطلقت في عقد التسعينيات، جعلها تغير من استراتيجيتها في أفريقيا، إذ عقدت تحالفات سياسية مع عديد الأنظمة في أفريقيا،[29] وما زاد الأمر تعقيدا دخول الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في المجال الأمني إلى أفريقيا كفاعل جديد، فهناك دلائل تشير إلى تورطها في عديد الانقلابات والحروب الأهلية، وتأجيج النزاعات، وتمويل حركات تمردية في القارة، ناهيك عن تعاونها مع الأنظمة الحاكمة لقمع الحركات المعارضة.[30]

تجنح الدول والقوى الكبرى إلى تصوير المساعدات التي تقدمها لدول الساحل على أنها أعمال خيرية تمليها المسؤولية الأخلاقية تجاه الفقراء وضحايا الحروب والكوارث. إلا أن التجارب التاريخية أظهرت أن العديد من دول الساحل دخلت في حروب ونزاعات أهلية وإقليمية بسبب المساعدات، حيث تحظى بعض الحكومات والمجموعات الاثنية بعينها على المساعدات دون أخرى. وهذا ما يزيد من تعقيد مشكلة الاندماج الوطني من جهة، والصراع على السلطة من جهة ثانية، إذ تحولت المنافسة السياسية على السلطة في العديد من دول افريقيا إلى صراعات دموية، تغذيها المساعدات الفرنسية والأمريكية على وجه التحديد.[31] كما يخضع توزيع المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف في الدول الافريقية غالبا إلى منطق الأهمية الاستراتيجية والسياسية للدولة المتلقية، فكثيرا ما توجه المعونات للدول ذات الدخل المتوسط وليست الفقيرة بالفعل، بل غالبا ما تقدم المعونات لدول غنية بالموارد، وفي أغلب الأحيان تقدم إليها المعونات لأغراض غير تنموية، ويخضع ذلك للتنافسية التجارية بين الدول الكبرى على القارة، وخصوصا بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين.[32]

أدت المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية المعنية بالإغاثة والعمل الإنساني في افريقيا أثناء فترات المجاعة والتصحر والحروب الأهلية إلى إطالة أمد الصراعات وخلقت نوعا من الاتكال لدى شعوب القارة، وقد تسببت في كثير من الأحيان إلى زيادة التوتر بين الجماعات المتنازعة ودعم القائمين على النزاع، فقد حظيت بعض النظم التي تنتمي إلى جماعة إثنية بعينها بالمساعدات في مواجهة الجماعات الأخرى، وهذا زاد من تفاقم مشكلة الاندماج الوطني، كما شكلت المساعدات في عديد المرات مصدر دخل مباشر لتقوية اقتصادات الحروب ودعم الميلشيات المسيطرة على منطقة ما.[33]

المبحث الثاني

سياسات التكامل وانعكاساتها على تسوية النزاعات في افريقيا

تعتبر قضايا التكامل خلال السنوات الأخيرة المحور الرئيس لعمليات تسوية النزاعات التي توصي بها المؤسسات الإقليمية والدولية على حد سواء، ولذا فقد كان لزاما على المنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية في أفريقيا بقيادة الاتحاد الافريقي السير في هذا الاتجاه، ولعب دور بارز في إنجاح هذه المسارات، والاستفادة قدر الإمكان من الاهتمام الدولي المتزايد بهذه المشاكل المستعصية في أفريقيا لما لها من اثار إقليمية ودولية.

المطلب الأول: العملية التكاملية في افريقيا وبرامجها

لقد كانت وحدة القارة الأفريقية بعد الاستقلال هي القناعة الراسخة لدى كثير من القادة الأفارقة، كونها السبيل الوحيد للتغلب على المشاكل الأفريقية آنذاك، إذ يقول كوامي نكروما:

" ولذلك فإننا نلاحظ بفخر وسعادة كيف أن افريقيا التي أفاقت من سباتها، تشهد اليوم عملية اعادة تكوين الشخصية الافريقية.. وتصوغ روابط الوحدة القومية التي تكفل تحقيق هدفنا النهائي: وهو تحقيق اتحاد الولايات والجمهوريات الافريقية الذي يعتبر في رأيي الحل الوحيد للمشكلات التي تواجهنا في افريقيا اليوم.[34]"

إلا أن مواقف الدول الكبرى في ذلك الوقت تراجعت في دعم هذا الاتجاه على غرار الاتحاد السوفياتي والصين، كما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية مع القوى التقليدية في أوروبا التي كانت تعارض بشدة هذا التوجه خوفا على مصالحها هناك، كما أن بعض الدول الأفريقية رأت أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها دون التعاون مع أوروبا.

إن تواصل تلك الأفكار التكاملية عبر أجيال من القادة الأفارقة، وشعور الشعوب الأفريقية بضرورة ذلك من جهة، وإيمانها العميق بأنها الطريقة الأمثل للخروج من حالة البؤس التي تعيشها تلك الشعوب من جهة ثانية، جعل من التوجهات الإقليمية وتحت الإقليمية حلا من حلول مسائل النزاعات الحدودية في أفريقيا، كما أصبح دفع هذه العمليات التكاملية في إطار التوجهات الجديدة في القارة إحدى أهم آليات الاستقرار السياسي والأمني في أفريقيا، بما يشمل جهود الدول والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

الفرع الأول: الآليات السياسية والأمنية الإقليمية لتسوية النزاعات في افريقيا

يعد التكامل الإقليمي سمة أساسية من سمات عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إلا أن الظروف السياسية والأمنية للقارة الأفريقية حولت عمليات التكامل الإقليمي من وسيلة إلى هدف في حد ذاتها، فلم تعد الأولوية الكبرى للتكامل الإقليمي تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، وإنما تشمل الجوانب السياسية والأمنية، نظراً لتأثير هذه الأبعاد على الهياكل الإقليمية من جهة، وعلى عمليات التنمية الاقتصادية الإقليمية من جهة ثانية سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية بالقارة الأفريقية. فضلاً عن أن عملية التكامل الاقتصادي في حد ذاتها وما يترتب عليها من تدعيم لعلاقات التبادل التجاري بين الدول تقلل من إمكانية حدوث نزاعات حدودية بين تلك الدول، وكذلك ما تنطوي عليه من تحقيق معدلات نمو

اقتصادي مرتفعة، وارتفاع في متوسط دخول الأفراد، وتحقيق مستويات معيشية أعلى، يساهم كل ذلك في تقليل حدة النزاعات الداخلية، سواء كانت هذه النزاعات ناجمة عن عدم عدالة توزيع الموارد الاقتصادية أو كانت ناتجة عن تباينات إثنية.(35)

1- فض النزاعات والصراعات الداخلية والخارجية

تراوحت أساليب التجمعات الإقليمية في تسوية النزاعات الداخلية والصراعات الخارجية في أفريقيا بين الوساطة والقوة العسكرية في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى الآليات الوقائية الأخرى، كمحاربة الجريمة المنظمة والمخدرات، وتهريب الأسلحة، ومكافحة الإرهاب والانقلابات العسكرية، وفي هذا الإطار فقد أقرت القمة الأفريقية بالجزائر سنة 1999، بوضع آلية لمواجهة الانقلابات، تتضمن إجراءات عديدة من بينها تعليق عضوية الدول التي يقع فيها الانقلاب في منظمة الوحدة الأفريقية، وفرض الحصار الدبلوماسي عليها، كما ركزت هذه القمة على موضوع الإرهاب وآثاره السلبية على الأمن الأفريقي والجماعي.(36)

لقد شكل ميثاق الاتحاد الأفريقي بحد ذاته ثورة في آليات العمل الأمني على المستوى الإقليمي والدولي، حيث أقر الميثاق بشكل واضح حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ثلاث حالات، حددتها المادة الرابعة من الميثاق، هي جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، ومن هنا فقد شهدت الفترة التي تلت تأسيس الاتحاد الأفريقي طفرة في مجالات التعاون الدفاعي والأمني، نتج عنها إقرار معاهدة الدفاع المشترك، وإنشاء قوة التدخل السريع، وإقرار البروتوكول المكمل للاتفاقية الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.(37)

إن تراجع الاهتمام الدولي بحل الصراعات الداخلية والخارجية في أفريقيا جعل المنظمات القارية والإقليمية الأفريقية تغير من طابعها الهيكلي والوظيفي العام من منظمات إقليمية اقتصادية إلى منظمات أمنية، معلنة بذلك على تفسخ التحالفات العسكرية التقليدية التي سادت إبان الحرب الباردة، هذا التغير الجوهري في شكل العلاقات بين القوى العالمية والدول الأفريقية أدى بدوره إلى تغير آليات ووسائل حل وتسوية الصراعات الداخلية والخارجية في القارة.(38)

إن الدارس للبنود الستة والخمسين المؤسسة لجماعة الايكواس مثلا يرى جليا أن أهداف تأسيس هذه الجماعة كان اقتصاديا اجتماعيا إلى حد كبير، وقد حاول مؤسسوها الابتعاد عن القضايا السياسية التي تعتبر مسببة للانقسام بين دول الإقليم، حيث لم يشر أي من بنود المعاهدة إلى قضايا الدفاع والأمن الإقليمي، إلا أن الظروف الدولية والإقليمية جعلها تستحدث آليات لإدارة الصراعات الإقليمية في المنطقة، فقد لعبت هذه الجماعة الدور الهام في تسوية الصراعات الداخلية في بلدان ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج، أو الصراعات فيما بين الدول الأعضاء بين نيجيريا والكامرون حول جزر باكاس، وبين ليبيريا وسيراليون وغينيا حول دعم كل منهم للمعارضة الداخلية في الدول الأخرى. وفي هذا الإطار تم تشكيل القوات العسكرية الموحدة للجماعة (AAFC)، وتم استحداث هيكل آخر سنة 1990 وهو لجنة الوساطة الدائمة والتي أسست بدورها جماعة مراقبة وقف إطلاق النار (ECOMOG)، أما سنة 1999 فقد كانت أساسا لمرحلة جديدة في إدارة الصراع في غرب أفريقيا، فأسست الجماعة آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن، فتوسعت صلاحيات الجماعة ضمن هذا الهيكل الجديد وأصبحت أكثر فاعلية في حل وتسوية الصراعات الداخلية والخارجية.(39)

إن التغيرات التي طرأت على أهداف ووسائل المنظمات الإقليمية في أفريقيا يرجع أساسا إلى تغير مفاهيم الأمن، فالاقتراب الأمني في أفريقيا لا يقضي بمجرد تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي للدول، وإنما يشمل تحرير الفرد من القيود الجسدية والبشرية، ومن هنا تصبح انتهاكات حقوق الإنسان، ونقص الغذاء والمجاعة، وعدم تكافؤ الفرص، وفشل خطط التنمية، وحظر الفكر والرأي، قضايا أمنية بهذا المعنى، وبالتالي فالتحرر من هذه القيود وتوفير الأمن وجهان لعملة واحدة.[40]

2- المساهمة في التحول الديمقراطي وتحقيق الحكم الرشيد

أدركت التجمعات الإقليمية في أفريقيا بعد موجة التحولات الديمقراطية التي مرت بها دول العالم، أن ترقية الديمقراطية، وتحقيق الحكم الرشيد مطلبين أساسيين، للأمن والسلام والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، خصوصا أن هذه المنظمات لعبت دورا طلائعيا في عمليات الانتقال الديمقراطي، من خلال فض النزاعات الداخلية والخارجية، والسهر على تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، ومن هنا فقد تبنت المنظمات الاقليمية في افريقيا بروتوكولات للديمقراطية والحكم الرشيد كأدوات لدعم السلام والأمن والاستقرار في القارة، كما أن ترقية الديمقراطية وتحقيق الحكم الرشيد يعتبران أفضل ضمان للعلاقات المنسجمة بين الجماعات في دول متعددة الانقسام مثل الدول الافريقية، وبالرغم من أن تدخل هذه المنظمات في مسائل داخلية مثل تعزيز الديمقراطية، يثير إشكال السيادة الوطنية للدول، إلا أن الشعوب الأفريقية وجدت في مشاريع هذه التجمعات والمنظمات ملاذا أفضل، بعد فشل مشروع الدولة الوطنية في أفريقيا.[41]

الفرع الثاني: الاليات الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية لمكافحة النزاعات الحدودية في افريقيا

1- البرامج الزراعية

ترتكز برامج وسياسات التجمعات الإقليمية وتحت الإقليمية في أفريقيا في المجال الزراعي للحد من الفقر على تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي، وإيجاد وتحرير الأسواق لبيع المحاصيل الزراعية، وتحقيق نمو اقتصادي يقوده الإنتاج الزراعي. أما المنهج الذي تتبعه هذه التجمعات في تنفيذ برامجها يتحدد حسب طبيعة وأهداف كل برنامج، والطابع الذي يميز التجمع، فتارة تقوم هذه التجمعات بتنسيق السياسات المحلية وتطويرها، وتارة تقوم بتنفيذ سياسات تقررها الهياكل والمؤسسات التابعة لها، وتارة أخرى تقوم ببرامج كاملة وضخمة تحتاج لدعم مادي وبشري، ومن هنا تصبح الحاجة ملحة للتعاون والشراكة المحلية والإقليمية والدولية.

2- البرامج الصناعية والثروات الباطنية

تم تحديد العديد من المشروعات الصناعية في إطار برامج التجمعات الإقليمية وتحت الإقليمية في أفريقيا، بهدف توفير مناصب شغل والتقليل من نسب البطالة المرتفعة من جهة، والنهوض بالقطاع الصناعي لرفع القدرة التنافسية للشركات المحلية ضد الشركات المتعددة الجنسيات من جهة ثانية، وإحداث توازن بين القطاعات المختلفة والمساهمة في النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

3- برامج البنى التحتية:)الطرق والاتصالات والنقل)

ركزت التجمعات الإقليمية في أفريقيا مجهوداتها خلال العقدين الأخيرين على برامج لتنمية البنى الأساسية في القارة، مثل الطرقات وقطاع النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء. كون هذه البرامج تؤثر مباشرة على الحياة اليومية للأفراد من جهة، وتوفر روابط بين الدول وتشجع حركة السلع والأفراد من جهة ثانية، ويمكن اعتبار هذه الأهداف جوهر العملية التكاملية في أفريقيا، فبالرغم من الأعباء والتكاليف التي تحملتها الدول الأفريقية في فترة الإعداد والإنشاء، إلا أنها ستستفيد من هذه المشاريع التنموية، لما لها من مساهمة فاعلة في عدم نشوب أي نزاعات داخلية او خارجية.

المطلب الثاني: انعكاسات سياسات التكامل على خريطة النزاعات الحدودية في افريقيا

الفرع الأول: تسوية النزاعات ضمن المحاور الكبرى لأجندة 2063 للاتحاد الافريقي

انعكس اهتمام الاتحاد الأفريقي بمعية التكتلات الإقليمية المختلفة بأهمية تسوية النزاعات ومواجهة التحديات الأمنية في القارة، من خلال اعتماد الاتحاد ضمن أجندة 2063 للاندماج الافريقي واحدة من أهم الاستراتيجيات، وهي استراتيجية إسكات الأسلحة أو صمت البنادق وهي استراتيجية تتبنى إنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية والعنف القائم على التميز الجنسي والصراعات العنيفة ومنع الإبادة الجماعية في القارة بحلول عام 2020، ويدعم هده الاستراتيجية مجموعة من الاستراتيجيات الموازية في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن أهمها:

- ربط أفريقيا بشبكة القطارات السريعة: عبر ربط العواصم والمراكز التجارية الأفريقية من خلال شبكة القطارات فائقة السرعة، وتسهيل حركة البضائع والخدمات وعوامل الإنتاج والأفراد، بالإضافة إلى تقليل تكاليف النقل وتخفيف الازدحام في الأنظمة الحالية والمستقبلية من خلال زيادة الربط بالسكك الحديدية.

- استراتيجية السلع الأفريقية: من خلال تحويل الدول الأفريقية من مجرد مصدر للمواد الخام إلى دول تتمكن من إعطاء قيمة مضافة، والاستفادة من مردود أعلى من السلع الأفريقية، والاندماج في سلاسل الإنتاج العالمي، وتعزيز التنوع الاقتصادي المرتكز على تطوير المنتوج المحلي.

- جواز السفر الأفريقي وحرية تنقل الأفراد: عبر إزالة القيود المفروضة على قدرة الأفارقة على السفر، والعمل والعيش داخل قارتهم، من خلال تغيير القوانين المقيدة، وتشجيع السفر بدون تأشيرة، لتعزيز حركة جميع المواطنين الأفارقة في جميع البلدان الأفريقية.

- سوق نقل جوي أفريقي موحد: عبر تعزيز الترابط الإقليمي بين عواصم إفريقيا من خلال إنشاء سوق نقل جوي موحد في إفريقيا، كقوة دافعة للتكامل الاقتصادي في القارة وأجندة النمو.

- المنتدى الاقتصادي الأفريقي: عبر اجتماع الفاعلين المختلفين من صانعي السياسات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في إفريقيا، للتفكير في تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- الشبكة الالكترونية الأفريقية: وتحويل إفريقيا إلى مجتمع إلكتروني من خلال تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تقود إلى التطبيقات والخدمات الإلكترونية المتحولة مثل البنية التحتية الأرضية ذات النطاق العريض والأمن السيبراني والصناعات الحيوية وتكنولوجيا النانو.

- استراتيجية الفضاء الخارجي الأفريقي: عبر تعزيز استخدام أفريقيا للفضاء الخارجي لدعم التنمية في القطاعات الحيوية مثل الزراعة وإدارة الكوارث والاستشعار عن بعد، والتنبؤات المناخية، والخدمات المصرفية والمالية، والدفاع والأمن.

- استراتيجية الأمن السيبراني: يعد قرار اعتماد هذه الاستراتيجية كبرنامج رائد في أجندة 2063 مؤشرا واضحا على أن إفريقيا لا تحتاج فقط إلى دمج التغييرات السريعة التي أحدثتها التكنولوجيا الجديدة في خططها التنموية، ولكن أيضا لضمان استخدام هذه التقنيات لصالح الأفراد أو المؤسسات أو الدول الأفريقية من خلال ضمان حماية البيانات والأمان عبر الإنترنت، وتستدل هذه الاستراتيجية باتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية.

- الجامعة الإفريقية الافتراضية أو الالكترونية: يهدف المشروع إلى استخدام البرامج القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة الوصول إلى التعليم العالي والتعليم في إفريقيا من خلال الوصول إلى أعداد كبيرة من الطلاب والمهنيين في مواقع متعددة في وقت واحد، وعن بعد، ومن أي مكان في العالم وفي أي وقت.

- المتحف الافريقي العظيم: يعترف الميثاق الأفريقي للنهضة الثقافية الأفريقية بالدور المهم الذي تفعله الثقافة في تعبئة وتوحيد الناس حول المثل العليا المشتركة وتعزيز الثقافة الأفريقية لبناء الوحدة الأفريقية، ويهدف مشروع المتحف الإفريقي العظيم إلى خلق وعي حول القطع الأثرية الثقافية الكثيرة والمتنوعة في إفريقيا، والتأثير الذي كان لأفريقيا ولا يزال على ثقافات العالم المختلفة في مجالات مثل الفن والموسيقى واللغة والعلوم وما إلى ذلك، وسيكون المتحف الأفريقي العظيم مركزا محوريا للحفاظ على التراث الثقافي الأفريقي وتعزيزه.[42]

الفرع الثاني: انعكاسات التكامل الاقتصادي على مشكلة الحدود الجغرافية

تولي استراتيجية إنشاء المنطقة الأفريقية الحرة للتبادل التجاري أولوية خاصة لإزالة ما يقارب 84000 كلم من الحدود الجغرافية بين الدول الأفريقية، ويتعلق الأمر برفع الحواجز غير الجمركية على المدى المتوسط والبعيد من خلال ضبط معايير تجارية افريقية مشتركة وليس الاكتفاء فقط بإزالة الحواجز ذات الصلة بالحقوق الجمركية، كما يهدف إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر إلى حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين،

وتسهيل إنشاء الاتحاد الجمركي القاري والاتحاد الجمركي الأفريقي، وتطوير التجارة فيما بين الدول الأفريقية من خلال تنسيق المبادلات التجارية وتحريرها، وإعداد أدوات لتسهيل ذلك على مستوى المجموعات الاقتصادية تحت الإقليمية في كل أنحاء القارة، وستعمل المنطقة أيضا على تسهيل الانتماء إلى المنظمات الإقليمية لتسريع التكامل الإقليمي والقاري، وتشجيع مبدأ التنافسية في مجال الصناعة والمؤسسات من خلال الاستفادة من فرص الإنتاج على نطاق أوسع وفتح الطريق أمام ولوج الأسواق في جميع أنحاء القارة مع توزيع عادل للموارد والثروات. (43)

الفرع الثالث: تحديات العملية التكاملية في فض وتسوية النزاعات

يرى البعض أن التوجهات الإقليمية وتحت الإقليمية في أفريقيا تحولت من الحل إلى المعضلة، وأضحت عامل غير مساعد لتجاوز الخلافات والصراعات السياسية والإيديولوجية والحدودية بسبب جملة من المشاكل الهيكلية والوظيفية التي تعانيها هذه المنظمات، مما انعكس سلبا على أدائها في حل مشاكل القارة التي تعد مسألة النزاعات الحدودية من أهمها على الإطلاق.(44)

شهد التزام الدول الأفريقية تذبذبا كبيرا نحو سياسات التكامل باعتبارها أحد السياسات المهمة في تسوية النزاعات، ويرجع هذا التذبذب إلى عدم رغبة الدول الأفريقية في التنازل عن سلطاتها، ونظرتها للعملية التكاملية باعتبارها أحد أهم الأدوات لتحصيل المساعدات الخارجية، ونيل عطف المنظمات الدولية المانحة دون تحمل أية انعكاسات أو تضحيات، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدول التي لا تستطيع تحمل أعباء العملية التكاملية. ويأتي ذلك في ظل اعتماد التجمعات تحت الإقليمية في أفريقيا على مساهمة أعضائها في قضايا التمويل، ويطرح هذا مشكلا إضافيا في مجالات التعاون الاقتصادي والأمني المشترك، حيث إن تعدد هذه المجالات لا يتناسب مع الموارد التمويلية المتاحة للتجمعات، ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي والتغيرات الحكومية التي تؤدي إلى إهمال السياسات والبرامج طويلة المدى نسبيا.(45)

كما أن الاختلافات الإيديولوجية والسياسية أفضت إلى تعدد وتداخل المنظمات تحت الإقليمية في القارة، ومن هنا فقد ظهرت صعوبة توافق أهداف هذه المنظمات، واتضح تأثير هذا العامل في عديد القضايا المصيرية في أفريقيا، على غرار التخبط في مشاكل تداخل العضوية، وعدم الاستقرار السياسي، ومشاكل البنى التحتية، والتباين الواضح في الإمكانات بين دول التجمع الواحد أو بين التجمعات المختلفة.(46)

خلاصة واستنتاجات:

خلُصت هذه الدراسة فيما يتعلق بالإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة، إلى أن مضامين سياسات التكامل الرامية الى تسوية النزاعات الحدودية في افريقيا تراوحت بين الأساليب والطرق التقليدية للتسوية مثل المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق، وبين التدخل المباشر للمنظمات الإقليمية عن طريق التحكيم وقطع العلاقات والحصار وحتى استخدام القوة المسلحة.

الا ان ايمان الافارقة بأن الطرق السلمية هي الأسلوب الأمثل في تسوية النزاعات الحدودية، واجتنابا للانعكاسات الخطيرة للطرق العنفية على الدول والشعوب الافريقية، جعل المنظمات الإقليمية تتبنى حزمة من السياسات التكاملية على المستويات الأمنية والسياسية، وتم تعضيدها بمجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ليس فقط كآليات ناجعة لتسوية النزاعات الحدودية بل أضحت آليات وقائية تستبق نشوب أي نزاعات مستقبلية، وانعكس ذلك جليا في الخطط التكاملية الانية والمستقبلية للمنظمات الإقليمية في افريقيا وعلى رأسها أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، رغم ما تعتري هذه الخطط من تحديات.

أما على المستوى المنهجي والنظري فقد تميزت المنهجية المتبعة في هذه الدراسة بقدرتها على استيعاب أبعاد ظاهرة النزاعات الحدودية في افريقيا، إذ إن اقتراب متعدد المتغيرات والمستويات واقتراب التفاعل السياسي وفرا فهما عميقا لجميع الظروف والمتغيرات التي أحاطت ببواعث النزاعات وطرق تسويتها وفقا للعملية التكاملية، كما تأكد بالشواهد والأدلة صحة الفرضيات المصاغة، فالفرضية المتعلقة بالعلاقة الترابطية بين توفر الموارد ونشوب النزاعات تم تأكيدها اذ أن الأقاليم الأكثر مواردا في افريقيا هي الأقاليم التي تكثر فيها النزاعات الحدودية، وهي نفسها الاقل استقرارا سياسيا وأمنيا، اما الفرضية العكسية المتعلقة بدرجة التكامل و نشوب النزاعات، فتشير البراهين العلمية الى أن المناطق الافريقية التي في طور تحقيق اندماج تحت إقليمي كامل تقل فيه النزاعات الحدودية مثلما هو الوضع في جنوب القارة.

الهوامش:

(1): Laura Neack, Jeanne Hey and Patrick J. Haney "Generational Change in Foreign Policy Analysis," in Laura Neack, Jeanne Hey and Patrick J. Haney (eds.), ***Foreign Policy Analysis : continuity and change in its second generation*** (New Jersey: Prentice Hall, 1995), p. 10.

(2): Naomi Chazan et al. (eds.), ***Politics and Society in Contemporary Africa*** (Colorado: Lynne Rynner Publishers, 1999), pp.23, 24.

(3): يوسف ناصيف حتى، ***النظرية في العلاقات الدولية*** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 293.

(4): أحمد محمد الرشيدي، "التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الاقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة،" ***دراسات استراتيجية***، ع. 34، (1 يناير 2000)، ص ص. 1-85.

(5): نوري مرزة جعفر، ***المنازعات الاقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.س.ن)، ص ص 15-16.

(6): United Nations, ***Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justice*** (San Francisco: 26 June 1945), p. 11.

(7): جيمس دورتي وروبرت بالسغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، ترجمة: وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص. 269.

(8): عامر مصباح، ***نظريات تحليل التكامل الدولي*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص. 15.

(9): ***المكان نفسه.***

(10): دورتي وبالسغراف، ***مرجع سابق***، ص ص. 278-9.

(*): ACLED: The Armed Conflict Location & Event Data Project.

مشروع بيانات موقع النزاع المسلح وأحداثه (منظمة غير حكومية) هو مشروع لجمع البيانات المصنفة وتحليلها ورسم خرائط الأزمات. يجمع التواريخ والجهات الفاعلة والمواقع والوفيات وأنواع جميع أحداث العنف السياسي والاحتجاج المبلغ عنها في جميع أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(11): Clionadh Raleigh, Andrew Linke, Håvard Hegre, and Joakim Karlsen.. "Introducing ACLED-Armed Conflict Location and Event Data." ***Journal of Peace Research,*** vol. 5, n. 47, (2010) pp. 651-60.

(12): حمدي عبد الرحمن حسن، ***دراسات في النظم السياسية الإفريقية*** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002)، ص. 29.

(13): أمين اسبر، ***أفريقيا: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا*** (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1985)، ص. 133.

(14) : ب. س. لويد، ***أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي***، ترجمة: شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، 1980)، ص. 54.

(15): الهادي المبروك الدالي، ***التاريخ السياسي والاقتصادي لأفريقيا فيما وراء الصحراء: من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر*** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999)، ص. 267.

(16): عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، ***دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر*** (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 1998)، ص ص. 69، 70.

(17): ريتشارد داودن، "أفريقيا..الأسرار والمعجزات (2/2): صورة استعمارية مشوهة تكرس مظاهر الفقر والتخلف،" ***قراءات العرب***، الاثنين 5 أفريل 2010، ص. 9.

(18): ياسين شكيمة، ***الفقر في دول غرب أفريقيا وآليات مكافحته*** (برلين: نور للنشر، 2020)، ص. 53.

(19): Alex Thomson, ***an Introduction to African Politics*** (London: Rutledge Taylor& Francis Group, 3rd ed., 2010), pp. 136, 7.

(20): Patrick J. McGowan, "Coups and Conflict in West Africa, 1955-2004 Part I: Theoretical Perspectives," ***Armed forces & Society,*** v. 32, n. 1 (October 2005), pp. 5-19.

(21): حمدي عبد الرحمن حسن، "المشهد الديمقراطي الراهن في أفريقيا،" ***السياسة الدولية***، م. 42، ع. 169 (جويلية 2007)، ص ص. 56-61.

(22): عبد القادر المحيشي وعبد العباس الغريري وسعدية الصالحي، ***جغرافية القارة الإفريقية وجزرها*** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000)، ص. 141.

(23): Karin Alexander and Stefan Gilbert, ***Oil and Governance Report: a Case Study of Chad, Angola, Gabon, and Sao Tome é Principe*** (Pretoria: Idasa, an African Democracy Institute, 2010), p. 14.

(24):Ward Anseeuw and Chris Adlen, "Introduction: the Struggle Over Land in Africa," in Ward Anseeuw and Chris Adlen (eds.), ***the Struggle Over Land in Africa: Conflicts, Politics & Change*** (Capetown: Human Sciences Research Council, 2010), pp. 1-5.

(25): ياسين شكيمة، "مصادر الفقر في دول الساحل الافريقي: وفق منظور الأمن الانساني،" ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، م.10، ع.1 (أفريل 2019)، ص ص. 230-57.

(26): جيسيكا ويندهام، "تحديات النزوح الداخلي في غرب أفريقيا،" ***نشرة الهجرة القسرية (26) ضمن مشروع بروكينغز- جامعة بيرن حول النزوح الداخلي***، ص.69.

(27): جان ايغلاند، "من منطقة الساحل إلى مفاوضات كوبنهاغن المعنية بتغير المناخ،" في الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، ***إدراج الحد من مخاطر الكوارث في أنشطة محاربة الفقر: التقرير السنوي 2008*** (واشنطن: الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، 2008)، ص. 19.

(28): خالد حنفى على، "الشركات العالمية..لعبة الصراع والموارد في أفريقيا،" ***السياسة الدولية***، م. 42، ع. 169 (جويلية 2007)، ص ص. 90-95.

(29): ***المكان نفسه.***

(30): عزيزة محمد علي بدر، "التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات في الحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا،" في معهد البحوث والدراسات الإفريقية (محرر)، ***الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا*** (القاهرة: جامعة القاهرة، 1999)، ص. 807.

(31): John M. Kabia, ***Humanitarian Intervention and Conflict Resolution in West Africa: from ECOMOG to ECOMIL*** (UK: Ashgate Publishing Company, 2009), p. 44.

(32): هويدا عبد العظيم عبد الهادي، "كيف تستفيد إفريقيا من المعونات الدولية،" ***السياسة الدولية***، م. 42، ع. 169 (جويلية 2007)، ص ص. 74-81.

(33): خالد منصور، "إشكاليات العمل الإنساني الدولي..إفريقيا نموذجا،" ***السياسة الدولية***، م. 42، ع. 169 (جويلية 2007)، ص ص. 82-89.

(34): كوامي نكروما، "العمل الايجابي في افريقية،" في جيمس دفي وروبرت ا. مانزر (محرران)، ***أفريقيا تتكلم: من الشرق والغرب***، ترجمة: عبد الرحمن صالح، مراجعة: إبراهيم جمعة، (مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، د. س. ن)، ص. 35.

(35): سماح سيد، "التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا: مع اشارة خاصة لدور الايكواس في غرب افريقيا،" ***آفاق أفريقية***، م. 6، ع.21 (خريف 2006)، ص ص. 1-18.

(36): سامية بيبرس، "القمة الافريقية الـ35 في الجزائر..النتائج والدلالات،" ***السياسة الدولية***، س. 35، ع. 138 (أكتوبر1999)، ص ص. 205-9.

(37): أحمد إبراهيم محمود، "الأمن الإقليمي في إفريقيا: نظرة تقييمية،" ***السياسة الدولية***، م. 42، ع. 169 (جويلية 2007)، ص ص. 68-73.

(38): Kathy Powers and Gary Goertz, "the Evolution of Regional Economic Institutions (REI) into Security Institutions," ***Working Paper: the National Science Foundation Grant*** (29 October 2006), p. 3.

(39): هالة جمال ثابت، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة،" في محمد عاشور وأحمد علي سالم (محرران)، ***التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق*** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005)، ص ص. 415-7.

(40): Mohammed Ayoob, ***the Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and International System*** (Boulder : Lynne Rienner, 1995), p. 10.

(41) : Hélène Gandois, "the Regional Organisation as an Agent of Democratisation? the African Experience," ***STAIR, St Antony's International Review*** (February 2007), pp. 1-14.

(42): African Union, "Flagship Projects of Agenda 2063," ***https://au.int/agenda2063/flagship-projects*** (Accessed 09-05-2020).

(43): اسماعيل جنادي، "الاتحاد الإفريقي: إنشاء منطقة إفريقية للتبادل التجاري الحر،" ***الجيش***، ع. 661 (أوت 2018)، ص ص. 28-31 .

(44): اسماعيل جنادي، "الذكرى الـ54 لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي: ضرورة الإصلاح،" ***الجيش***، ع. 646 (ماي 2017)، ص ص. 50-52.

(45):طارق عادل الشيخ، "التجمعات الإفريقية..مقومات النجاح ومعوقات التكامل،" ***السياسة الدولية***، م. 42، ع. 169 (جويلية 2007)، ص ص. 120-9.

(46): هالة جمال ثابت، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة،" في محمد عاشور وأحمد علي سالم (محرران)، ***التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق*** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005)، ص. 429.

آلية الإنذار المبكر "السيوارن" وجهود تفعيلها في الاتحاد الإفريقي من اجل درئ الأزمات في القارة.

د./ ناصري سميرة
جامعة عباس لغرور خنشلة. الجزائر
nasri_samira@yahoo.fr

ط.د./ بهلول هدى
جامعة عباس لغرور خنشلة. الجزائر
badjaa81@gmail.com

****

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية من خلال الآليات التي انتهجها الاتحاد لتتنبأ ببوادر النزاعات في القارة الإفريقية والعمل على تجنبها ومدى اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوعها. فتعتبر التسوية السلمية أمرا هاما لحل وإدارة النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية؛ حيث يهتم الاتحاد الإفريقي بمسألة النزاعات الحدودية وذلك بتضمنه لأهداف ومبادئ تتعلق بآليات تسوية التهديدات الأمنية في القارة. كما سيتم تسليط الضوء على آلية الإنذار المبكر والاستجابة له "سيوارن" التي تبناها الاتحاد الإفريقي كنظام قاري يعمل على توقع النزاعات والإنذار المبكر للنزاعات والتهديدات الأمنية في القارة الإفريقية، الأمر الذي يتطلب الاستجابة السريعة للعمل على منع تلك النزاعات والتخفيف من حدة تداعياتها.

Abstract:

This study attempts to shed light on the role of the African Union in settling African conflicts through the mechanisms adopted by the Union to anticipate the signs of conflicts in the African continent and work to avoid them and the extent of taking the necessary measures to prevent them from occurring. Peaceful settlement is considered an important matter for resolving and managing border disputes on the African continent. The African Union is concerned with the issue of border disputes by including objectives and principles related to mechanisms for settling security threats on the continent. It will also highlight the early warning and response mechanism adopted by the African Union as a continental system that anticipates conflicts and early warning of conflicts and security threats in the African continent, which requires rapid response to work to prevent these conflicts and mitigate their repercussions.

مقدّمة:

يعرف الواقع الإفريقي نزاعات حدودية، وهي مرتبطة بمخلفات الإرث الكبير للاستعمار الأجنبي والتقسيم العشوائي للحدود، حيث كان الاستعمار السبب الرئيسي في نشوب النزاعات الحدودية في إفريقيا.

فتعتبر التسوية السلمية أمرا هاما لحل وإدارة النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية؛حيث يهتم الاتحاد الإفريقي بمسألة النزاعات الحدودية وذلك بتضمنه لأهداف ومبادئ تتعلق بكيفية الحيلولة دون وقوع النزاعات وطرق تسويتها وآليات تجنب حدوثها.

وقد عانت القارة الإفريقية من التهديدات الأمنية الجديدة التي أثرت في مجال الأمن الداخلي والإقليمي، فتعتبر دول الساحل الإفريقي ساحة حاضنة للجريمة المنظمة والارهاب والهجرة الغير شرعية والتي عانت القارة من تداعياتها الخطيرة

ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم آلية الإنذار المبكر في التنبؤ بالنزاعات في القارة الإفريقية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تقسيم دراستنا إلى ثلاث محاور:

المبحث الأول: مفهوم آلية الإنذار المبكر cewarn

المبحث الثاني: آلية عمل نظام الإنذار المبكر

المبحث الثالث: تطبيق آلية الإنذار المبكر للكشف عن النزاعات الحدودية في إفريقيا

المبحث الأول

مفهوم آلية الإنذار المبكر CEWARN

يعتبر التنبؤ بالنزاعات أمر في غاية الأهمية وذلك للعمل الاحترازي والمسبق لاتخاذ التدابير اللازمة قبل حدوث أي نزاع ولتسهيل الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب.

المطلب الأول: مفهوم آلية الإنذار المبكر CEWARN

كلمة CEWARN هي اختصار ل: آلية الإنذار المبكر والاستجابة لها

بدأت فكرة ابتداع هذا النظام Early Warning System خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد اقترح بولدينغ Boulding إقامة محطات اجتماعية للمعلومات Social Data Stations وقد شبه بولدينغ هذه المحطات بشبكات الأرصاد الجوي وقد اعتبر هذا المشروع على قدر من الأهمية لرصد مناطق محددة يتوقع أن تنفجر فيها أزمات أو نزاعات مسلحة[1].

تعددت تعريفات نظام أو آلية الإنذار المبكر للنزاعات والأزمات في مختلف الدراسات فعموما تهتم هذه الآلية بالتحذير المسبق لبوادر واكتشاف وجود نزاع وذلك للعمل على التقليل من حجم أضرارها والعمل الاحترازي لها.

إن آلية الإنذار المبكر لها أهمية أساسية لمنع التصعيد في النزاعات الداخلية أو الإقليمية في إفريقيا، وكذلك هي آلية تفيد التصدي لتحديات التهديدات الجديدة، لذا يجب على القائمين على مثل هذه الآليات العمل على تطوير وتحسين أدائها.

فهي عبارة عن قاعدة بيانات موسعة تقدم معلومات دقيقة في الوقت المناسب عن النزاعات عبر الحدود.

تنص المادة (12) من البرتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن على إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر لتسهيل منع النزاعات وترقبها في إفريقيا[2].

يعد اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي نقطة انطلاق آلية الإنذار المبكر للنزاعات؛ حيث أقر اجتماع المجلس التنفيذي المنعقد في أديس أبابا في كانون الثاني-يناير2007 تقرير لجنة الخبراء بشأن تنفيذ نظام الإنذار المبكر، طالب المجلس مفوضية الاتحاد باتخاذ كافة الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ الكامل لهذا النظام[3].

المطلب الثاني: أهمية آلية الإنذار المبكر

إن الإنذار المبكر يشكل صمام أمان للاستقرار والمحافظة على الأمن والسلام ويعتبر الكثير من الباحثين والدراسات في مجال الأمن الوقائي للنزاعات أن وجود نظام كفؤ ودقيق للإنذار المبكر يعتبر أحد المتطلبات الأساسية لتوقع الأزمات والمنع الوقائي للصراعات[4].

-الاستشعار المبكر لطبيعة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

-يتم إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر لتسهيل عملية ترقب النزاعات ومنعها.

كما يهدف لتسهيل توقع النزاعات بما يتيح التحرك السريع من أجل منعها, ويتكون من وحدة مركزية في أديس أبابا بأثيوبيا ووحدات فرعية منتشرة في أقاليم القارة الخمس داخل الآليات الأممية للتجمعات الإقليمية، ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات، ولم يتم بعد اكتمال إنشاء نظام الإنذار القاري المبكر[5].

المبحث الثاني

آلية عمل نظام الإنذار المبكر للاتحاد الإفريقي

تعتبر الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها عناصر هامة في البنية الأمنية الشاملة للاتحاد الإفريقي الذي بدوره يعمل على تطوير هذه الآليات حتى تمكنه من تفادي النزاعات والعمل المسبق حول بوادر أي نزاع في القارة الإفريقية بصفة عامة والساحل الافريقي بصفة خاصة.

خطا الاتحاد الإفريقي خطوات كبيرة نحو تطوير أنظمته للإنذار المبكر التي تساعد المنظمة على تحديد البلدان التي يحتمل أن تسقط في أتون الصراع أو أن تعود إليه، وتتيح هذه الآليات للمنظمة الفرصة لتفادي أي صراع وشيك[6].

المطلب الأول: الية عمل نظام الإنذار المبكر ومكوناته

من النماذج الرئيسية لأنظمة الاتحاد الإفريقي الإنذار المبكر والاستجابة الذي تم تأسيسه عام 2002م لغرض احتواء الأزمات والحيلولة دون تحول الأزمات إلى صراع عنيف ذي نطاق واسع، حيث يتم جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها[7].

وقد تم الاعتراف بالآلية التي اعتمدتها الهيئة بوصفها الإطار مؤسسي شامل بشأن الإنذار المبكر بالصراعات والاستجابة لها في أفريقيا[8].

فمنذ إنشائها في عام 2003، اقتصرت CEWARN على التعامل مع النزاعات الرعوية عبر الحدود بين الدول الأعضاء ومع ذلك، من الناحية المفاهيمية والقانونية، لم يتم منع CEWARN من التعامل مع أنواع أخرى من الصراع[9].

وقد تم افتتاح أول مركز تنسيق وطني لآلية الإنذار المبكر والاستجابة في باماكو في أكتوبر 2017، وفي عام 2018 تم افتتاح أربعة مراكز أخرى في بوركينافاسو ،ليبيريا ،ساحل العاج وغينيا بيساو ،وبتعاون الدولة مع خدمات الجماعة الاقتصادية فإن الآلية الوطنية للإنذار المبكر والاستجابة تحقق هدفين :

- إعطاء المراكز تفويض التنبيه الحكومة للتهديدات المحتملة للسكان واقتراح ردود مناسبة على تلك التهديدات وتحديد هياكل الرد في المقابل.
- تسهيل وتنسيق ومراقبة تنفيذ أنشطة الاستجابة[10].

-تسعى هذه الآلية لتتبع تطور الأوضاع في القارة الإفريقية ومعالجة التوترات السياسية والأمنية قبل تحولها إلى نزاعات وحروب[11].

يتألف نظام الإنذار المبكر من:

1- **مركز مراقبة ورصد** يعرف بغرفة الأوضاع، ويكون موقعه في الإدارة المعنية بإدارة النزاعات في الاتحاد الإفريقي مقره بأثيوبيا، ويكون مسؤولا عن جمع البيانات وتحليلها على أساس وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر[12].

2- **وحدة قياس للإنذار المبكر:** تقوم على أساس مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية يتم تحديدها وقبولها بصورة واضحة وتستخدم لتحليل التطورات داخل القارة[13].

يستخدم رئيس المفوضية المعلومات التي جمعها عن طريق نظام الإنذار المبكر لتقديم النصح في الوقت المناسب إلى مجلس السلم والأمن بشأن النزاعات المحتملة والتهديدات للسلام والأمن في إفريقيا ويوصي بأفضل المسارات ويستخدم رئيس المفوضية أيضا هذه المعلومات لتنفيذ المسؤوليات والمهام الموكلة إليه بموجب البروتوكول الحالي[14].

ينبغي أن يكون هناك المزيد من المدخلات في آليات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات حتى تكون هناك استجابة سريعة وتدابير مستبقة للنزاعات في إفريقيا.

ولتمويل نشاط آلية الإنذار المبكر أشار تصريح القاهرة إلى إنشاء صندوق منظمة الوحدة الإفريقية للسلام بما يقدر بنسبة خمسة بالمائة من ميزانية المنظمة السنوية المقدرة بحوالي ثلاثين مليون دولار[15].

الشكل 1: مكونات آلية الإنذار المبكر

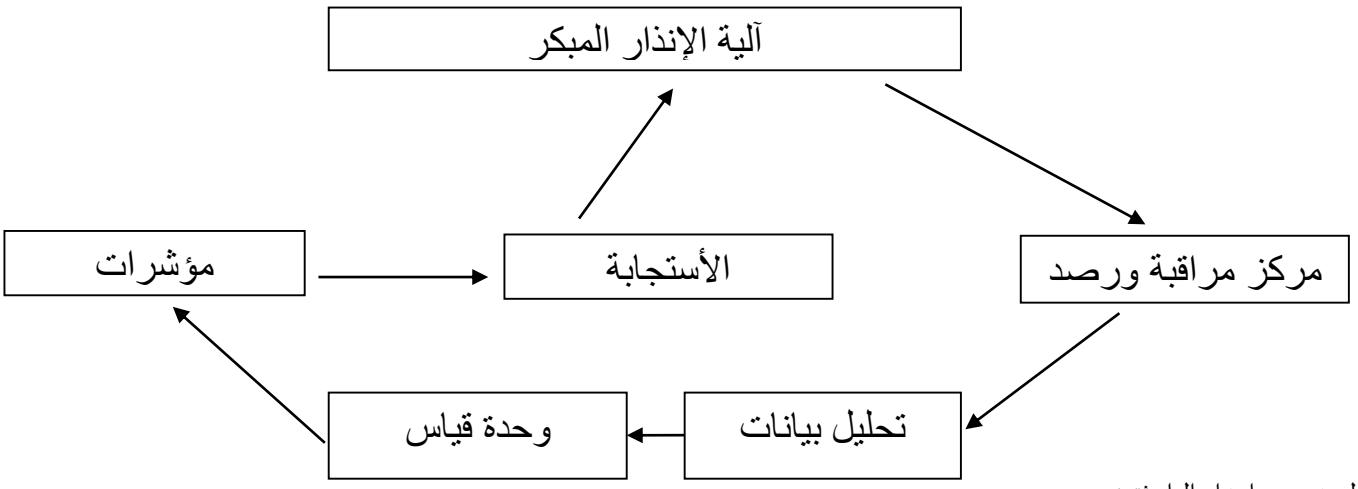

المصدر: من إعداد الباحثتين

المطلب الثاني: تحديات آلية الإنذار المبكر

يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه ويعرقل مسار آلية النظام القاري للإنذار المبكر CEWARN فيما يلي:

- عدم قدرته على إجراء تحليل المعطيات والمعلومات في الوقت المناسب.
- التأخر في طرح حلول فعالة باعتبارها جزء لا يتجزأ من الرد السريع الذي هو عنصر محوري لأي نظام قاري للإنذار المبكر.

صعوبة القيام بعمليات الإنذار المبكر في ظل اختلاف تنوع التهديدات التي تشهدها القارة الإفريقية خاصة النزاعات الحدودية والترابية التي تشتهر بها القارة. وكذلك الهواجس الأمنية التي تؤرق كاهل صناع القرار في دول القارة الإفريقية خاصة دول الساحل الإفريقي والتي تحتوي على بيئة حاضنة للتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ...إلخ.

المبحث الثالث

تطبيق آلية الإنذار المبكر في دول الساحل الإفريقي

تتمتع منطقة الساحل الأفريقي بتعقيدات أمنية لا يستهان بها فالمنطقة التي تعيش على إيقاع تنامي التهديدات الأمنية الجديدة كالمنظمات الارهابية والاتجار بالأشخاص وكذلك الهجرة الغير شرعية، علاوة على ذلك الجريمة المنظمة التي أثقلت كاهل صناع القرار في دول المنطقة.

ولمساعدة بلدان الساحل تم إنشاء نظم وطنية وإقليمية للإنذار المبكر لكي يتسنى لها التصدي لتحديات الحوكمة وتهديدات الأمن التي يحتمل أن تواجهها[16].

المطلب الأول: توفير الامن في منطقة الساحل

لتوفير الأمن في منطقة الساحل والصحراء من التهديدات الأمنية الجديدة تداعت الدول الأعضاء الى انشاء مبادرات ولقاءات دورية تبحث فيها عن السبل التي تواجه وتتصدى بها من مخاطر ويلات تلك التهديدات وقد بلغ عدد المبادرات نحو27 كدليل من جهة على رغبة دول المنطقة في العمل المشترك لكنها تعني أيضا تعدد أطر التعاون دليل على التعارض في الاستراتيجيات والمصالح[17].

فنجد أن الرباط اتخذت الخطوة الأولى التي تمثّلت باستضافة اجتماع لتجمع دول الساحل والصحراء يهدف إلى إعادة إحيائه وتحويل تركيزه نحو الأمن مستغلة غياب الجزائر عن تجمع "سين-صاد" الذي من شأنه أن تفرض المغرب وجودها كحامي للساحة الإقليمية، وكذلك زوال شخصية القذافي، فقد كشف الاجتماع عن النوايا المغربية؛ حيثيرجح أن يواصل المغرب خطواته المدروسة لتسلّم قيادة التجمّع[18].

ومن أهداف هذه المبادرة الجديدة تحقيق تنمية شاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وترتكز على تحقيق الهدف الأول وهو التنمية المستدامة لمواجهة تحديات الفقر والحرمان واللامساواة، كما أن هذه المبادرة النابعة من عمق القارة الإفريقية حاولت أن تعالج مشاكل القارة ومنطقة الساحل الإفريقي وهو ما من شأنه تحقيق الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

وفي ظلّ تصاعد الأعمال الإرهابية وإعادة انتشار الجماعات المسلّحة في منطقة الساحل الأفريقي، انعقد اجتماع رؤساء الدول مجموعة الساحل الخمسة زائد فرنسا، للتباحث عن سبل تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي للتمرّد الجهادي الذي بات يهدّد كامل المنطقة[19].

المطلب الثاني: دور الجزائر في دعم الالية في الساحل

ترفض الجزائر وبشدة الانخراط والمشاركة في العمليات العسكرية ضد الإرهاب خارج حدودها بسبب الوجود الفرنسي فهي متمسكة بمبدأ عدم التدخل الأجنبي لمواجهة الازمات الأمنية في المنطقة.

وردا على المبادرة الفرنسية أعادت الجزائر تفعيل مبادرة «دول الميدان» في نواكشوط، التي تأسست في مدينة تمنراست جنوب الجزائر عام 2010 وتضم الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، للتأكيد على دورها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ولامتصاص نفوذ مبادرة الساحل الفرنسية، ما يعكس صراعًا بين البلدين على منطقة تمتد من موريتانيا، وصولاً إلى الحدود الليبية مع تشاد والنيجر[20].

الجزائر تسعى إلى استعادة دورها في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تفعيل مبادرة دول الميدان التي انضم إليها أربع دول من الساحل والتي شددت على الاعتماد على الجيوش المحلية في مواجهة التهديدات الأمنية والأخطار التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي.

فتعتبر المبادرات التي قام بها دول الميدان في العديد من الاجتماعات كتدابير مستبقة واحترازية للتعامل المسبق مع التهديدات المختلفة التي تتمتع بها منطقة الساحل الإفريقي فهي تمثل جانب أساسي من آلية الإنذار المبكر والاستجابة له

الخاتمة

إن آلية الإنذار المبكر لها أهمية أساسية لمنع التصعيد في النزاعات الداخلية أو الإقليمية في إفريقيا، وكذلك هي آلية تفيد التصدي لتحديات التهديدات الأمنية الجديدة، لذا يجب على القائمين على مثل هذه الآليات العمل على تطوير وتحسين أدائها.

كما أنه يصعبه العمل على المستوى الإقليمي بآلية الإنذار المبكر والحصول على نتائج إيجابية دون وجود تنسيق بين دول الأعضاء لذاعلى القائمين المختصين في الاتحاد الإفريقي العمل على وضع مراكز إنذار مبكر في الدول الأعضاء حتى يتم التنسيق بينها وبين مركز الإنذار على المستوى الإقليمي للخروج بنتائج ومعلومات أكثر دقة فتكون بذلك استجابة سريعة وأكثر دقة.

فعلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية السبع الأخرى التابعة للاتحاد الإفريقي العمل والتكاتف لتنسيق الجهود ما من شئنه معالجة التهديدات الأمنية المتنوعة وذلك بالتركيز وتفعيل مبادرات التنمية المستدامة في القارة الإفريقية.

الهوامش:

1-ناصري سميرة، إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي. **أطروحة دكتوراه**، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص192.

2-الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي **الدورة العادية العاشرة أديس أبابا إثيوبيا 26/25يناير2007**، ص1.

3- حمدي عبد الرحمان حسن، الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا. **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، العدد 162 ،2011، ص54.

4-سامي إبراهيم الخزندار، **إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات العربية للعلوم للناشرين، 2014 ص201.

5- زياني كلتوم، الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات. **مذكرة ماجستير تخصص دبلوماسية وتعاون دولي**، جامعة الجزائر 3: 2012/2011، ص132.

6-مجلس الأمن السنة السادسة والستون الجلسة 66212011، ص6.

7مولوجيتا جيبر هيوت، جيتاشو زيروا، **نحو غاية مشتركة: الأساليب التعاونية لحل الصراعات في إفريقيا**. جامعة أديس أبابا: معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم، 5فبراير2013، ص16.

8-جيلبرت خاديا جالا، شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**. العدد 86 ،2009، ص33.

9-**المرجع نفسه.**

10-قريبيز مراد، مايدي نعيمة، الإنذار المبكر في إفريقيا لمنع الصراعات. **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد الرابع، العدد الثامن، أيار 2020، ص، 91.

11-محمد جعبوب، دور مجلس السلم والأمن في تسوية النزاعات في إفريقيا: محاولة التقييم. **مجلة مدارات سياسية**، عدد ديسمبر 2017، ص70.

12- حمدي عبد الرحمان حسن، **مرجع سابق**،ص54.

13مهند عبد الواحد النداوي، **الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات**. ط1. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2015، ص54.متحصل عليه من: https://books.google.dz/books?id=CRK8DQAAQBAJ&printsec=frontcover&dq

14- بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي،http://www.voiceofafrica.com.ly/index.php?option=com_conten

15-عصموني خليفة، تسوية الخلافات الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي_**مذكرة ماجستير**، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة سعيدة:2010/2009، ص،72.

16-**تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل** مجلس الأمن الأمم المتحدة 14جوان 2013. ص25.

17-عبد النور بن عنتر، الثورات العربية تداعيات الموجة الثانية. ط1. **لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية**، العدد6، مايو/أيار،2020، ص247.

18-بنجامين نيكلز،**المغرب ينخرط في تجمع دول الساحل**. مقال متحصل عليه من الرابط https://carnegieendowment.org/sada/50491

19-عمار لشموت،**التهديد الإرهابي في الساحل.. بين التدخّل الفرنسي والدور الجزائري** متحص عليه من: https://bit.ly/3vKjPyc

20-**الجزائر تشارك في اجتماعات مبادرة «دول الميدان»في نواكشوط للحيلولة دون تمدد فرنسا إلى جنوب ليبيا**

15 - أغسطس – 2017: متحصل عليه من: https://bit.ly/2TUvGwy

نجاعة الطرق القضائية كآلية لتسوية النزاعات الحدودية البرية والبحرية في افريقيا – دراسة في المضمون والنتيجة

د./ عبدلي سفيان
جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر
abdelli.sofiane@gmail.com

ط.د./ رفرافي عبد الرحمان
جامعة صفاقس. تونس
deharefrafi@gmail.com

****

ملخص:

يحث ميثاق الأمم المتحدة الدول بالسعي إلى حل خلافاتها الحدودية بالطرق السلمية، السياسية والدبلوماسية وعن طريق التحكيم أو التسوية القضائية. كانت العديد من البلدان الأفريقية التي تم إنهاء الاستعمار فيها في القرن الماضي غير مقتنعة الى حد كبير بأساليب التسوية التي يمكن أن تؤدي إلى حلول نهائية وملزمة للأطراف، وفضلت الحلول السياسية والدبلوماسية، في إطار الأمم المتحدة، غير أن هذا الموقف يرجع إلى عدة أسباب منها عدم الثقة التي طالما رافقت هذه الدول فيما يتعلق بإجراءات التسوية التي كثيرا ما كانت تحت حماية بعض الدول ذات التاريخ الاستعماري. يبدو أن اللجوء طريقة التسوية القضائية أكثر تفضيلا من طرف الدول الأفريقية حيث اختارت العديد منها حل التحكيم لترسيم حدودهم البحرية، والتجأت دول أخرى لمحكمة العدل الدولية لتسوية النزاعات حول ترسيم حدودها البرية، وكذا الى المحكمة الدولية للبحار لتسوية النزاعات البحرية. نسعى من خلال هذه الدراسة الى تأكيد أن القانون الدولي ساهم بشكل فعال في تسوية حالات النزاع المختلفة بالطرق القضائية. وبأن القانون الدولي يلعب دورًا فعالاً في صون السلم والأمن الدوليين، كون التسوية القانونية عززت التعاون الدولي، وأدت إلى حفظ السلام الدولي.

Abstract:

The UN Charter urges states to seek to resolve their border disputes by peaceful, political and diplomatic means and by arbitration or judicial settlement. Many African countries that were decolonized in the last century were largely unconvinced of settlement methods that could lead to final and binding solutions to the parties, and preferred political and diplomatic solutions, within the framework of the United Nations, but this position is due to several reasons, including the lack of The confidence that has always accompanied these countries with regard to the settlement procedures that were often under the protection of some countries with a colonial history. It seems that resorting to the judicial settlement method is more preferred by the African countries, as many of them have chosen the arbitration solution to delineate their maritime borders, and other countries have resorted to the International Court of Justice to settle disputes over the demarcation of their land borders, as well as to the International Court of the Seas to settle maritime disputes. Through this study, we seek to confirm that international law has effectively contributed to the settlement of various conflict situations through judicial means. And that international law plays an effective role in maintaining international peace and security, as the legal settlement has enhanced international cooperation and led to the maintenance of international peace.

مقدّمة:

تنطوي الأساليب القضائية لتسوية المنازعات على تسوية النزاع من قبل المحاكم أو هيئة التحكيم المخولة حسب القانون الدولي أو المعاهدة لفحص الأدلة، وإثبات الوقائع، لتقييم تطبيق القانون ذي الصلة على الوقائع واتخاذ قرار بشأن حل النزاع على أساس الوقائع والقانون[1].

حل يختلف عن التفاوض والطرق الأخرى في حل النزاعات الدبلوماسية[2]، فالأحكام القضائية مفروضَة وملزمة على الاطراف بدلاً من الاتفاق عليها.

كما أن الأحكام القضائية هي أيضًا نهائية وواجبة التنفيذ، وبموجب القانون الدولي، يجب تنفيذها على الفور.

إشكالية الدراسة: ماهي الاليات القضائية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في تسوية إشكاليات النزاعات الحدودية بين الدول الافريقية؟

على ضوء هذه الإشكالية وللسعي للإجابة عليها ارتأينا نهج الخطة التالية:

المبحث الأول: محكمة العدل الدولية بين اختيار الالية والزامي الاحكام

المبحث الثاني: التحكيم بين اختيار الالية واختيار الاحكام

المبحث الثالث: تسوية المنازعات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

المبحث الأول

محكمة العدل الدولية بين اختيار الالية والزامي الاحكام

هناك نوعان من الهيئات القضائية الرئيسية الأفريقية قد يلجأ إليها لحل النزاعات الحدودية .الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، والجهاز الثاني هو هيئة التحكيم التي تشكلها الأطراف لغرض الاستماع إلى اقتراح معين، هذان الخياران، وفضلا عن مزاياهما وعيوبهما، فهما طريقتان أساسيتان لفض النزاعات الحدودية والتي سنتناولها بالتفصيل.

هناك أشكال إضافية من القواعد القضائية التي يمكن استخدامها في سياق النزاع على الحدود خاصة البحرية منها وذلك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

المطلب الأول: وجوب التعريف بمحكمة العدل الدولية ووظائفها

الفرع الأول: تعريف محكمة العدل الدولية

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تم إنشاؤه بموجب ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945، والتي تعتبر مؤسسة دائمة، على عكس هيئات التحكيم.

الفرع الثاني: وظائف محكمة العدل الدولية

للمحكمة وظيفتان رئيسيتان:

(1) الفصل، المنازعات المعروضة عليها من قبل الدول وفقًا للقانون الدولي؛

و (2) تقديم المشورة بشأن المسائل القانونية المحالة إليها من طرف هيئات الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة الأخرى.

سنركز هذا الدراسة على أول هذه الوظائف، ومع ذلك فهي لا تتجاهل الدور الاستشاري للمحكمة بشأن المسائل المتعلقة بنزاع حدودي (كما في قضية *الصحراء الغربية*)[3] والغرض الوحيد من فتواها هو إبلاغ الأطراف لتمكينهم من الوصول إلى الحل النهائي وهنا تتجلى أهمية المحكمة، على نقيض الطرق الأخرى، كون أحكامها نهائية وملزمة للأطراف.

يجب على كلتا الدولتين المتنازعتين إبداء موافقتهما للمثول أمام المحكمة، على عكس المحاكم الوطنية، فإن محكمة العدل الدولية لا يمكن لها ممارسة الاختصاص القضائي على النزاع الا بموافقة الأطراف

كيف يمكن للأطراف إعطاء موافقتهم على اختصاص المحكمة، وماهي الطريقة التي يجوز لأي طرف من خلالها بدء الإجراءات الخاصة بالمحكمة.

المطلب الثاني. النظام الأساسي للمحكمة واختصاصها

الفرع الأول: النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

على عكس التحكيم، فإن الأطراف المتنازعة أمام المحكمة ليس لديها أي سلطة على مراقبة طريقة تنفيذ الإجراءات الخاصة بالمحاكمة: النظام الأساسي للمحكمة وقواعد المحكمة والوثائق الرئيسية التي تحكم إجراءات المحكمة و التي يجب أن تحترمها الأطراف، بالإضافة إلى ذلك، أصدرت المحكمة عدد من المبادئ التوجيهية لتوجيه الأطراف[4] .

الفرع الثاني: اختصاصات محكمة العدل الدولية

يستند اختصاص المحكمة إلى موافقة الدول، من أجل تقديم اقتراح تمهيدي أمام المحكمة، فإنه يجب أن تكون الدولتان طرفا النزاع قد أعطت موافقتها امام المحكمة، يمكن التعبير عن هذه الموافقة بأربع طرق : بقبول الولاية الإلزامية للمحكمة أومن خلال التوقيع على معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف التي تنص على اختصاص المحكمة ، أو من قبل تمديد الاختصاص "forum prorogatum" [5].

المطلب الثالث: مزايا ومساوئ اللجوء للمحكمة لتسوية النزاع الحدودي

الفرع الأول: مزايا اللجوء لمحكمة العدل الدولية

هناك العديد من المزايا لجلب نزاع حدودي إلى المحكمة، بدلاً من استخدام وسائل أخرى لتسوية المنازعات، بعض هذه المزايا هي نفس مزايا التحكيم في حين أن البعض منها مرتبط بالمحكمة:

نهائية الأحكام بصرف النظر عن عدد قليل جدًا من الاحكام الاختيارية، لا يمكن مقاطعة العملية القضائية أو افشالها، كما هو موضح أعلاه، تصدر المحكمة حكمها حل النزاع وبالقدر الذي يتفق عليه الطرفان وفقًا لهذا الحكم، فإنه يضع حداً للنزاع .في حالة النزاعات الحدودية، يجوز أن تكون نهائية القرارات ذات أهمية خاصة من النزاعات الأخرى.

قوة المحكمة في مسائل التدابير المؤقتة . والتي يمكن أن تساعد في الحفاظ على الوضع الراهن ومنع الدول المعادية من استغلال المنطقة أو لبدء الصراع في هذه المنطقة أثناء استمرار القضية للمراجعة من قبل المحكمة[6].

قرار المحكمة يستند إلى القانون والوقائع بدلا من العوامل الدبلوماسية أو الخارجية .يمكن أن يكون هذا ميزة للدول عندما يعتقدون أن القانون أو وقائع معينة تؤدي إلى التقاضي لصالحهم.

المحكمة التي تحكم، وليس الدول، فوي حالة وجود نزاع على الحدود، قد لا تكون الدول قادرة سياسياً على تقديم التنازلات اللازمة لحل نزاعهم عن طريق التفاوض، فمن خلال السماح لمحكمة أو هيئة قضائية بالحكم، يمكن للدولة تقليل الانعكاسات السياسية الداخلية، ففي هذه الحالة فان الاختيار الصائب

هو عمل المحكمة وليس الدولة .بمعنى، أن المحكمة هي التي "ترتدي القبعة" للقرارات التي لا تحظى بموافقة أحد الأطراف.

المحكمة أقل عرضة من محاكم التحكيم لمحاولات الطرف الخصم للسعي لتخريب العملية .

من يريد معارضة التحكيم قد يعطل العملية برفضه للتعاون وتعيين المحكمين الخاصين بها، والطعن في حيادية أعضاء المحكمة ورفض متابعة القواعد الإجرائية التي وضعتها المحكمة مسبقًا، تقلل المحكمة احتمالات هذه المقاومة بفضل القواعد المعمول بها.

السوابق القضائية للمحكمة، فعلى الرغم من أن معظم أعضاء هيئات التحكيم مؤهلين، الا أن المحكمة لديها عقود من الخبرة في مجال التعامل مع النزاعات الحدودية الإقليمية والبحرية، وقد شارك معظم القضاة في واحدة على الأقل من هذه القضايا.

الطبيعة النهائية لحكم المحكمة . نهائية وبدون استئناف . وأسس قانونية محدودة للتفسيرات القانونية.

تطبيق الحكم فلكون معظم الدول لا توافق على قرارات محاكم التحكيم فان النظام الأساسي للمحكمة، قد يضيف ضغطًا إضافيًا على الأطراف بحيث يمتثلون لأحكامها، مع إمكانية احالة حكم المحكمة إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة بموجب المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: مساوئ اللجوء لمحكمة العدل الدولية

تكاليف اللجوء إلى المحكمة: المحكمة لا تفرض أي رسوم على الدول فيما يتعلق بالنظر في النزاع، ومع ذلك، يجب على الدول أن تدفع التكاليف لمحامي أو هيئة دفاع يتم تعيينه لتمثيلها أمام المحكمة.

غالبًا ما تكون هذه الرسوم كبيرة، تصل إلى حد مئات الآلاف من الدولارات، أو أكثر .إنه معترف به

أن هذه تكلف موارد ضريبية حتى في الولايات ذات الحجم الكبير الميزانيات .بالنسبة للدول الصغيرة، يمكن أن يكون الوزن ثقيلًا بالفعل كما ذكرنا سابقًا، يمكن أن يكون التمويل بدعم من المحكمة في ظروف معينة.

يمكن أن تكون الفترة بين إيداع الطلب والحكم النهائي فترة كافية، يجب إعطاء الأطراف الوقت لتقديم ملفات القضية، وجميع الاعتراضات الأولية، للسماح للمحكمة بالتداول وللحكم، الأطراف لديها بعض السيطرة على مدة القضية، لأنها تعتمد جزئيًا على الوقت.

ومع ذلك، حتى لو كان ملف القضية يتقدم بسرعة، فان الامر سيستغرق ما لا يقل عن عام بين تاريخ تقديم الطلب والحصول على حكم المحكمة، مع ذلك، فإن المدة الأكثر شيوعًا هي من ثلاث إلى أربع سنوات .

يجوز للدول الثالثة أو الدول الغير أن تتدخل في الإجراءات إذا رأت المحكمة-أن مصالحهم قد تتأثر بحكمها، في بعض الحالات، يمكن أن يكون التدخل مفيدًا لجميع الأطراف، مما يسمح للمحكمة بحل النزاع الحدودي مع الجميع الدول المعنية، ومع ذلك، في حالات أخرى، قد تتمسك الأطراف الأصلية من النزاع في رغبتها في حل نزاعاتهم دون أن يتدخل أي طرف اخر.

حسم الخلاف مفروض على الطرفين وليس عن طريق التفاوض أو عند استخدام آليات أخرى لتسوية المنازعات .

يستند الحل القضائي للنزاع على القانون بدلاً من التفاوض أو التسوية العادلة، وقد يحدث أحيانًا أن تدعم المحكمة موقف أحد الاطراف على نطاق واسع .

في مثل هذه الحالات، فإن الحل القانوني الذي تفرضه المحكمة قد لا يقبل بسهولة من قبل معظم الأطراف المتضررين، مثل الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتنازع عليها[7].

المبحث الثاني

التحكيم بين اختيار الالية واختيار الاحكام

المطلب الأول: تعريف التحكيم

أولا: تعريف التحكيم

التحكيم هو آلية لتسوية المنازعات يحيل الطرفان نزاعهما إلى محكمة مشكلة خصيصًا لسماع هذا النزاع بالذات، تتكون المحكمة بشكل عام من مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة في القانون الدولي.

امتلاك المعطيات حول الموضوع الذي سيتم الحكم عليه، بالرغم من ذلك يمكن للدول أن تقرر تعيين محكم واحد إذا رغبوا في ذلك، من الشائع أن تلتقي بمجموعات من ثلاثة إلى خمسة حكام.

عادة ما يطلب من المحكمين اتباع الإجراءات القانونية الصارمة ويتوقع منهم اتخاذ قرار مسبب

تحت اسم قرار التحكيم، يجب تنفيذ قرار التحكيم بشكل عفوي من قبل الأطراف ما لم يقرروا خلاف ذلك.

المطلب الثاني: اتفاق التحكيم

التحكيم على أساس الاتفاق بين الأطراف:

حقيقة أن للدول حرية اختيار العناصر الخاصة بهم في اتفاق التحكيم – وبالتالي في كيفية عملية وإجراءات التحكيم، وهو ميزة رئيسية للتحكيم كأسلوب في حل النزاعات الحدودية والذي يمكن أن يحتوي على:

أ) مدى النزاع؛ ب) المعايير التي سيتم تطبيقها. ج) عدد المحكمين الذين سيتم تعيينهم وشروط التعيينات؛ د) النظام الداخلي الذي سيحكم التحكيم؛ ه) سرية الإجراء وقرار التحكيم.

الفرع الأول: تحديد نطاق النزاع

تحديد نطاق النزاع مهم لأنه يحدد حدود اختصاص هيئة التحكيم، واتفاقيات التحكيم الواردة في المعاهدات الدولية

والتي يتم صياغتها بطريقة عامة إلى حد ما؛ على أن تكون جميع النزاعات الناشئة عن المعاهدة خاضعة للمراجعة من قبل المحكمة.

على العكس من ذلك، الأطراف التي تتفاوض على اتفاق التحكيم حول النزاع تميل إلى صياغة النزاع بطريقة محددة للغاية من أجل تجنب تحقيق المحكمة في جوانب أخرى.

الهدف من التأكد من أن جوانب معينة من النزاع ليست نفسها المقدمة للنظر من قبل المحكمة بدافع أن الطرفين أو أحد هما يعتقد أن هناك طرقًا بديلة أكثر ملاءمة لتنظيم الجوانب المذكورة.

الخلاف بين الطرفين حول نطاق القضية التي سيتم البت فيها، هي نقطة شائكة متكررة في الحصول على التحكيم، في مثل هذه الظروف، إذا كانت هناك إرادة سياسية كافية لتسوية النزاع، يجوز للأطراف تقديم تحديد نطاق النزاع -بالإضافة إلى النزاع نفسه للتحكيم .

في عام 1996، تمكنت اليمن وإريتريا من الوصول إلى "اتفاق من حيث المبدأ" يثبت أن نزاعهم على الأرخبيل من جزر حنيش وحدودهم البحرية في البحر الأحمر متفق عليها.

من ناحية أخرى، عندما يتعلق الأمر بالتفاوض حول اتفاق تحكيم، ولم يتمكن الطرفان من الوصول إلى موقف مشترك حول نطاق النزاع .ولذلك فإن الدول تحيل القرار إلى هيئة التحكيم، معبرة أن هيئة التحكيم يجب أن تحكم على النزاع "على أساس موقف كل منهما [8]" .

الفرع الثاني: معايير التقديم

جانب آخر لا يقل أهمية عن تحديد نطاق التقاضي، هو توجيه الأطراف لتحديد المعايير الواجب اتخاذها والتي تأخذها المحكمة في الاعتبار عند إصدار قرارها.

التوجيه المعطى يستخدم عادة من قبل المحاكم لتسوية النزاع المعني وفقا للقانون الدولي، ومع ذلك، هناك حلول أخرى ممكنة.

على سبيل المثال، يمكن للأطراف أن تطلب من المحكمة أن تستند في حكمها على مبدأ الإنصاف *والحسنى* أو على أساس آخر، مع مراعاة المبادئ المذكورة في معاهدات خاصة [9] اختيار الأطراف يجب أن يتم على ضوء طبيعة النزاع.

في الحالات التي لم تحدد الأطراف المعايير التي سيتم تطبيقها على نزاعهم بموجب اتفاق التحكيم، ستحاول المحكمة السعي لاستنتاج نوايا الأطراف في هذا الصدد.

في كثير من الأحيان هذه الاحكام تستند إلى القانون الدولي، ولكن المحكمة ستنظر أيضًا في العناصر المتعلقة بالخيارات الأخرى التي تم طرحها من قبل الأطراف.

الفرع الثالث: هيئة التحكيم

ان تصور الأطراف لشرعية قرار التحكيم يعتمد بقوة على مدى تكوين هيئة التحكيم لذلك فان اختيار

الحكام المناسبين والموثوق فيهم أمران ضروريان.

تقبل الأطراف غالبًا أن يختار كل منهم محكمًا واحدًا أو أكثر والذي يحتمل أن يكون متعاطفا وأن يكون المحكمون المحايدون الآخرون قد تم اختيارهم لإكمال الهيئة والحصول على تكوين متوازن حيث يمكن اختيار محكمين محايدين من بين المحكمين المعينين من قبل الأطراف أو من قبل طرف ثالث محايد كرئيس محكمة العدل الدولية أو رئيس المحكمة الدائمة.

الفرع الرابع: إجراءات التحكيم

القواعد الإجرائية التي ستحكم كيفية إجراء التحكيم يتم اختيارها أيضًا من قبل الأطراف، هذه القواعد ستجعل معرفة، متى وكيف سيتعين على الأطراف تقديم ملف طلبهم، ومكان جلسة التحكيم، ولغة (لغات) التحكيم، وتمويل الإجراء، حيث يمكن للأطراف التفاوض والتوافق على كل هذه الجوانب، أو امكانية اتخاذ قواعد محددة مسبقًا والتي وضعتها مؤسسة التحكيم.

محكمة التحكيم الدائمة (PCA) ولجنة القانون الدولي، على سبيل المثال، طورتا مجموعة من القواعد المناسبة بشكل خاص للمنازعات الحدودية بين الدول[10].

من المرجح أن يتم تسريع تبني مجموعة من القواعد الحالية لإعادة الحصول على الموافقة على شرط التحكيم.

الفرع الخامس: خصوصية التحكيم

القضية الرئيسية الأخرى بالنسبة للأطراف هي اتخاذ قرار في اتفاق التحكيم على مستوى سرية الإجراء

التحكيم .إذا كان النزاع حساسًا بشكل خاص.

من الناحية العملية، قد يصر أحد الأطراف على السرية كشرط لقبول التحكيم .قد تطلب الدولة أيضًا السرية إذا كان من المحتمل أن تتطرق إلى القضايا التي قد تكون مؤثر في نزاع آخر مع دولة ثالثة.

المطلب الثالث: مزايا ومساوئ التحكيم

الفرع الأول: مزايا التحكيم

للتحكيم مزايا عديدة للجهات الراغبة في ذلك من أجل تسوية الخلافات الحدودية، كما هي الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية، وعادة ما يؤدي التحكيم إلى الحل النهائي للنزاع وهو وسيلة فعالة لتسوية المنازعات في الحالات التي لا يكون فيها الأطراف القدرة على التوصل إلى اتفاق من خلال التفاوض.

ميزة مهمة للتحكيم على الأشكال الأخرى في حل النزاع القضائي يتمثل في حقيقة أن تحتفظ الأطراف بالسيطرة على العملية بأكملها تقريبًا، باستثناء النتيجة النهائية للمحكمة .على سبيل المثال، كما هو موضح في السابق، يمكن للأطراف اختيار المحكمين الخاصين بهم، وتحديد الإجراءات التي سيتم استخدامها والقانون المعمول به، ووضع الحدود الزمنية والمواعيد النهائية والحجج.

يجوز للتحكيم أن يكون أيضًا طريقة سريعة جدًا لحل النزاع، نظرًا لأن للأطراف سيطرة كبيرة على وتيرة الإجراءات .

بالإضافة إلى ذلك، على عكس الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية، فإن إجراءات التحكيم تكون سرية

، في بعض في هذه الحالات، لا يتم الإبلاغ عن وجود التحكيم، هذا ممكن أن تكون عنصرًا مهمًا للدول للجوء الى التحكيم خاصة النزاعات الحساسة سياسياً أو اقتصادياً خوفا من اطلاع الأطراف الثالثة على معرفة النتيجة.

ميزة أخرى في إجراء التحكيم مقارنة بإجراءات محكمة العدل الدولية هي أنه لا يوجد خيار لتدخل دولة ثالثة في الإجراء.

الفرع الثاني: مساوئ التحكيم

للتحكيم أيضًا عدة عيوب كآلية لحل النزاعات الحدودية، على الرغم من سيطرة الطرفين شبه الكاملة على عملية التحكيم والإجراء ات التي تصاحبه، كما هو الحال في الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية، تُفرض النتيجة النهائية دائمًا على الطرفين-التزامات من قبل المحكمة وملزمة لهم .بالإضافة إلى الحكم يعتمد في الغالب على أسس قانونية بدلاً من حل وسط أو تقسيم عادل للمنطقة المتنازع عليها .

لذلك لا ينبغي اللجوء إلى التحكيم إلا إذا كانت الأطراف مستعدة لقبول قراراته التي قد تكون في غير صالحها.

عيب آخر للتحكيم هو حاجة الأطراف إلى التفاوض على اتفاق التحكيم قبل الشروع في العملية،

فالأطراف غير قادرة على التفاوض على حل نهائي، فقد يجد الخلاف أحيانًا صعوبة في التفاوض على تفاصيل ملف اتفاق التحكيم حول النزاع.

هناك إمكانية وجود طرق لحل هذه المشكلة، مثلا، قد تختار الأطراف عدم التعامل مع جوانب معينة من اتفاق التحكيم والسماح لمحكمة التحكيم أن تقرر بنفسها.

عيب آخر للتحكيم هو تكلفته الباهظة كما هو الحال في الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية، ستحيط الأطراف نفسها بالمستشارين لتمثيلها أمام المحكمة، مما سيؤدى إلى نفقات كبيرة .بالإضافة إلى ذلك، يجب على الطرفين دفع تكاليف التحكيم نفسه، والذي قد يشمل الأجور ونفقات المحكمين، فضلا عن التكاليف الإجرائية الأخرى، يمكن تخصيص المساعدة المالية، ولكن فقط ما إذا كان التحكيم يدار من قبل محكمة التحكيم الدائمة.

العيب النهائي للتحكيم يتعلق بقابلية الإنفاذ من حكم المحكمة، على الرغم من كون قرارات المحكمة

ملزمة قانونًا للطرفين، حيث لا يوجد سبيل للانتصاف إذا قرر أحد الأطراف عدم الامتثال.

يمكن للضغوط الدبلوماسية وكذلك تلك التي تمارسها الدول الثالثة في بعض الأحيان، التحكيم النهائي له وزن سياسي أقل من حكم محكمة العدل الدولية، على عكس الأطراف التي تسعى إلى تنفيذ قرار صادر عن محكمة العدل الدولية، ليس للأطراف الساعية إلى إنفاذ قرار التحكيم آليات محددة، لكن بموجب ميثاق الأمم المتحدة يمكنها ذلك بطلب المساعدة من مجلس الأمم المتحدة.

المبحث الثالث

تسوية المنازعات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

هناك خيارات أخرى للطرفين يمكن استخدامها في حل النزاعات عند التعامل مع منازعات الحدود البحرية، فاتفاقية قانون البحار للأمم المتحدة (UNCLOS) لعام 1982 تمثل الإطار الأول في فهم الدول للمبادئ القانونية لقواعد الملاحة وكذلك التخصيص والحقوق الحصرية للوصول إلى الموارد البحرية في محيطات العالم وتحتها.

تشكل UNCLOS[11] تعديلاً جوهريًا و ملحق لقانون البحار الدولي العرفي حيث ينص على حدود محددة للولاية القضائية الوطنية تعيين حدود البحر الإقليمي بين دولتين ذواتي سواحل متقابلة أو متلاصقة (المادة 15)[12] .

تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة (المادة 74)، بالإضافة إلى ذلك، تشاركUNCLOS الدول الساحلية لتحديد المناطق التي تتداخل فيها الحدود البحرية للدول أو غيرها من الترتيبات المناسبة لإيجاد حلول عادلة، وبالتالي ينتج عنه العديد من النزاعات على ترسيم الحدود.

لحل هذه النزاعات، تم تحديد خيارين حسب المادة 287 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار:

1- بدأ الإجراءات أمام المحكمة الدولية لقانون البحار(TIDM) ؛ أو

2- التحكيم وفقًا للإجراء المنصوص عليه في الملحق السابع منUNCLOS.

في حالة وجود نزاع حدودي بين دولتين، فان اختيار الطرفان لنفس الالتزام-تسوية هذا النزاع بشكل قابل للتنفيذ-حسب ما تقتضيه قواعد اتفاقية البحار، أما إذا اختارت الأطراف حالات مختلفة لفض النزاع، أو إذا لم يدلي أحدهم بأي تصريح، فيعتبر أن كلاهما قد وافق على التحكيم.

كل دولة لم تنضم بعد إلى الاتفاقية يجوز لها أيضا تقديم نزاعها إلى ITLOS[13] أو حسب الفصل السابع –التحكيم-.

الخصائص الرئيسية للإجراءات أمام ITLOS والفصل السابع التحكيم بإيجاز أدناه .

تجدر الإشارة إلى أنه في حالة تقديم نزاع إلى ITLOS أو إلى التحكيم

وفق الفصل السابع بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ستقتصر هيئة التحكيم على المنازعات في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ما لم يتفق الطرفان تفويض صراحة للقضاة أو هيئة التحكيم لاستخدام مصادر أخرى للقانون الدولي حسب المادة 288 [14]

المطلب الأول: المحكمة الدولية لقانون البحارITLOS

ومقرها هامبورغ (ألمانيا)، هي محكمة دائمة أنشئت عام 1996 للفصل على وجه التحديد في النزاعات الناشئة عن النزاعات الحدودية البحرية ويحكم دستورها وعملها النظام الأساسي، الذي تم إلحاقه باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتباره الملحق السادس (النظام الأساسي لـ ITLOS حيث تخضع إجراءاتها لنظامها الأساسي وقواعده[15].

يستمع القضاة للنزاع المقدم إليهم، ما لم تكن أطراف النزاع قد اختارت ألا تنظر الغرفة الخاصة في النزاع لتسوية النزاعات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية.

إذا كان ITLOS أو الغرفة لا تشمل قاضي الجنسية لأحد طرفي النزاع، يجوز لهذا الطرف تعيين شخص لـ منصب قاضٍ[16].

تعتبر أحكام ITLOS نهائية وملزمة لأطراف النزاع (الملحق السادس، المادة 33[17] .(في إجراءات -

قبلITLOS ، كما كان من قبل مع محكمة العدل الدولية، يدعم كل طرف طرفه الخاص فيما يخص التكاليف المتعلقة بالقضاة والإجراءات الإدارية -كلاهما مشمول بواسطةITLOS لم يكن على ITLOS حتى الآن سوى التعامل مع حالة واحدة لترسيم الحدود[18].

ومع ذلك، قد تعتبر الأطراف هذا الوضع كبديل مثير للاهتمام لمحكمة العدل الدولية فيما يتعلق بتسوية المنازعات، على وجه الخصوص بشأن نزاعات ترسيم الحدود البحرية .كما هو مبين أعلاه، فإن طول الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية بشكل عام ترتيب ثلاث إلى أربع سنوات.

المطلب الثاني: التحكيم بموجب الملحق السابع

الملحق السابع لاتفاقية قانون البحار المتعلق بالتحكيم الإجباري والملزم مشابه للتحكيم، ومع ذلك، سيخضع التحكيم للقواعد المنصوص عليها في الملحق السابع للاتفاقية، بالإضافة إلى القانون المعمول به لتحديد النزاع، في المقام الأول، على أساس القواعد والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ثم القانون الدولي ذي الصلة.

الملحق السابع ينص على أن هيئة التحكيم تتألف من خمسة أعضاء يتم اختيارهم من قائمة الأشخاص التي أنشأها السكرتير العامة للأمم المتحدة، سيقوم كل طرف بتعيين محكم وسيتم اختيار ثلاثة محكمين آخرين بشكل مشترك من قبل الطرفين حسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الملحق السابع،

المادة 3 .(ما لم تكن أطراف النزاع توافق على خلاف ذلك، هيئة التحكيم بموجب الملحق السابع تحديد الإجراء الخاص بها[19].

تعتبر أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار نهائية وغير قابلة للاستئناف، ما لم يكن الأطراف على اتفاق مسبقً على إجراء استئناف[20].

الخاتمة

وصفنا في هذه الدراسة وبشيء من التفصيل الطرق المختلفة لحل النزاعات الحدودية بالطرق القضائية المتاحة من طرف الأمم المتحدة، وعرضنا خيارات مختلفة تتراوح من الإحالات إلى المحاكم الدولية وإلى التحكيم ، وعلى وجه الخصوص، سلطنا الضوء على مزايا وعيوب كل من هذه الخيارات من أجل تمكين الدول المتنازعة على الحدود البرية أو البحرية في افريقيا من اتخاذ القرارات اللازمة و المعرفة الكاملة بالحقائق المتعلقة بالنزاعات الحدودية وسبل تسويتها.

وعلى مساعدة الأطراف المتصارعة على إيجاد حل سلمي ودائم للنزاعات الحدودية التي غالبًا ما تنشأ في القارة الافريقية على وجه الخصوص.

الهوامش:

1 الخلاف بين بوركينا فاسو والنيجر حول أقسام معينة من البلدين حول الحدود المشتركة، التي حددتها محكمة العدل الدولية في عام 2013

2 كما أعيد التأكيد عليه في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وكذلك في إعلان مانيلا بشأن الحل السلمي للنزاعات الدولية.

3 *الصحراء الغربية*، فتوى، *محكمة العدل الدولية* .تقارير 1975، صفحة 12.12 Sahara occidental, avis consultatif, CIJ. Recueil 1975, page 12

4 النظام الأساسي للمحكمة ولائحتها وتوجيهاتها ومذكراتها العملية، المتاحة على موقع المحكمة على الإنترنت.www.icj-cij.org :

5 The term "forum prorogatum" had been used for the first time by the Permanent Court of International Justice in 1934, when Article 35 of the Rules of Court, concerning the references to be included in an application instituting proceedings, was being revised.

وبسبب الطابع غير الملزم باختصاص المحكمة، يشتمل نظام "المحكمة المختصة" أو- تمديد الاختصاص- على مضمون أوسع نطاقا في النظام القانوني الدولي وذلك بالنسبة لما هو عليه الحال في النظام القانوني الداخلي

6 بعض أحكام محكمة العدل الدولية بشأن قانون البحار منذ 1994 تتضمن:

- 1998/*اختصاص مصايد الأسماك*)إسبانيا ضد. كندا) 2001/*تعيين الحدود البحرية والمسائل الإقليمية*)قطر ضد. البحرين(
- 2002/*الحدود البرية والبحرية* : الكاميرون .ض نيجيريا : تدخل غينيا الاستوائية
- 2007/*النزاع الإقليمي والبحري في البحر الكاريبي* :نيكاراغوا ضد. هندوراس
- 2012/*النزاع الإقليمي والبحري* : نيكاراغوا ضد. كولومبيا
- 2009/*ترسيم الحدود البحرية في البحر الأسود* : رومانيا .ض أوكرانيا
- 2014/*النزاع البحري* : بيرو ضد. تشيلي

- 2014*صيد الحيتان في القطب الجنوبي* : أستراليا .ν اليابان : تدخل نيوزيلندا

7 نشأت مثل هذه الحالة بعد حكم المحكمة في القضية بين الكاميرون ونيجيريا فيما يتعلق، بالسيادة على شبه جزيرة باكاسي، كان حكم المحكمة قررت أن السيادة على شبه الجزيرة ستكون كاميرونية على أساس معاهدة أنجلو-ألمانية يرجع تاريخها إلى عام 1913 مناطق مهمة من هذا الإقليم، كانت تحت سيطرة نيجيريا، وكان العديد من سكان شبه الجزيرة مواطنين نيجيريين ولا يريدون حقًا أن يعيشوا تحت الهيمنة الكاميرونية، وبالتالي، فإن حكم المحكمة الصادر في عام 2002، لقي عدم قبول من قبل العديد من السكان المحليين، ولكن فقط من قبل الحكومة النيجيرية، بعد مناقشات طويلة وتشكيل اللجنة المشتركة في 2013 بين الكاميرون ونيجيريا شبه الجزيرة بالكامل إلى الكاميرون.

8 اليمن / إريتريا ، قرار هيئة التحكيم في المرحلة الأولى من الإجراءات السيادة الإقليمية ونطاق النزاع) ، 3 أكتوبر 1996 ، الفقرة 73.

9 على سبيل المثال، المادة 4 الفقرة 2 من اتفاق 12 ديسمبر 2000 بين حكومة دولة إريتريا وحكومة الجمهورية الاتحادية نصت جمهورية إثيوبيا الديمقراطية على أن لجنة الحدود، على وجه الخصوص أنشئت لهذا الغرض، ينبغي "ترسيم الحدود بين البلدين على أساس المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة (1900 و1902 و1908) والقانون الدولي .»

10 محكمة التحكيم الدائمة، القواعد الاختيارية للتحكيم في المنازعات بين دولتين، 1992 واللوائح النموذجية للجنة الدولية بشأن إجراءات التحكيم، 1958

11 Convention des Nations Unies sur le droit de la mer (UNCLOS) Fait à : Montego Bay Date de promulgation : 1982-12-10 En vigueur : 1994-11-16

12 في حال كانت سواحل دولتين متقابلة ومتلاصقة، نصت الاتفاقية المذكورة في المادة الخامسة عشرة، على أنه لا يحق لأي من الدولتين -في حال عدم وجود اتفاق بينهما على خلاف ذلك-أن تمد بحرها الإقليمي إلى أبعد من الخط الوسط الذي تكون كل نقطة عليه متساوية في بعدها عن أقرب النقاط على خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي لكل من الدولتين.غير أن هذا الحكم -حسب نفس المادة-لا ينطبق حين يكون من الضروري بسبب سند تاريخي أو ظروف خاصة أخرى، تعيين حدود البحر الإقليمي لكل من الدولتين بطريقة تخالف هذا الحكم.

13 تتمثل إحدى السمات الهامة لاتفاقية قانون البحار في إنشاء مؤسسة جديدة, المحكمة الدولية لقانون البحار (ITLOS) في هامبورغ, والتي قد تستمع إلى القضايا الخلافية وغير الخلافية في قانون تسوية المنازعات البحرية. 21 انتخاب القضاة 9 سنوات من الدول الأطراف تخدم في .ITLOS يمكن لكل دولة طرف أن ترشح ما يصل إلى اثنين من المرشحين. هناك عملية لضمان التوزيع العادل بين القضاة وتنتهي مدة ثلثهم كل ثلاث سنوات. تعمل ITLOS إلى حد ما بطريقة مشابهة لمحكمة العدل الدولية من حيث وجود بعض الاستمرارية للمؤسسة ونظام التناوب. خصوصية ITLOS هي القدرة على الاستماع إلى قضايا "الإفراج الفوري" التي تجري على وجه السرعة عندما استولت دولة ساحلية على سفينة أجنبية وطاقمها (عادة في منطقتها الاقتصادية الخالصة) وإحضاره إلى موانئه. لا يقتصر الموقف على الجهات الحكومية وقد يظهر الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون أمام ITLOSعلى الرغم من أنه يتعين عليهم الحصول على إذن من دولة العلم الخاصة بهم

14

- - يكون لأي محكمة مشار إليها في المادة 287 اختصاص في أي نزاع يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها أحيل إليها وفقا لهذا الجزء.
- يكون لأي محكمة مشار إليها في المادة 287 اختصاص كذلك في أي نزاع يتعلق بتفسير أو تطبيق اتفاق دولي ذات صلة بأغراض هذه الاتفاقية، يحال إليها وفقا للاتفاق.
- يكون لغرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار والمنشأة وفقا للمرفق السادس، أو لأية غرفة أو محكمة تحكيم أخرى مشار إليها في الفرع 5 من الجزء الحادي عشر اختصاص في أية مسألة تحال إليها وفقا لذلك الفرع.
- في حالة نشوء خلاف حول ما إذا كانت محكمة ذات اختصاص، يحسم الأمر بقرار تتخذه تلك المحكمة.

15 يتألف ITLOS من 21 عضوا دائما (قضاة) منتخبين بالاقتراع السري من قبل أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

16 الملحق السادس، المادة 17 [2 .([تم إرسال النزاعات إلى سيتم النظر في ITLOS أو الغرفة وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ولقواعد القانون الدولي المتوافقة معUNCLOS ، ما دام الطرفان لا يتفقان على أن النزاع يجب أن يتم النظر فيه وفقًا للإجراء/*المنصف* حسب المادة 293.

17 ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، فإن اختصاص المحكمة إلزاميا في القضايا المتعلقة بالإفراج الفوري عن السفن وأطقمها بموجب المادة 292 من الاتفاقية، وإلى اتخاذ تدابير مؤقتة ريثما يتم تشكيل هيئة التحكيم بموجب المادة 290، الفقرة 5، من الاتفاقية.

18 *النزاع المتعلق بترسيم الحدود الشحن بين بنغلاديش وميانمار في خليج البنغال* بين *بنغلاديش / ميانمار .(*صدر الحكم في القضية منفرداً-بعد عامين ونصف من إخطار ITLOS بالنزاع .

19 اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الملحق السابع، المادة 5

20 اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الملحق السابع، المادة 10

المدركات الاستراتيجية الجزائرية لطبيعة التهديدات الامنية في الجوار الاقليمي واليات المواجهة

د./ بالة عمار
جامعة عباس لغرور خنشلة. الجزائر
amarbala2009@yahoo.fr

****

ملخص:

تمثل المدركات الإستراتيجية (Strategic Perceptions) المعيار العام الذي يتم على أساسه قياس تأثير نشاطات معينة لفاعل خارجي على المصالح الإستراتيجية لدولة محورية في منطقة المغرب كالجزائر داخل إقليمها أو خارجه، فهي التي تشكل المنظور الجزائري تجاه قضايا مثل: المصالح الإقليمية، الأمن الداخلي، العلاقات التجارية وانتشار الارهاب... إلا أنها تتعلق عموما بدولة محددة، فهي تمثل الخلفية الأساسية التي يتم استنادا إليها تقدير ما تمثله كل حالة من دعم أو تهديد للمصالح الجزائرية. يعاني الجوار الاقليمي للجزائر ممثلا أساسا في الدائرة المغاربية للامن القومي الجزائري – ليبيا وتونس- والدائرة الافريقية – منطقة الساحل الافريقي - من انكشاف امني يتجلي في بروز انماط جديدة من التهديدات والتحديات التي تتجاوز حدود الدولة وغير عسكرية في أغلبها، على رأسها تزايد نشاطات الجماعات الارهابية و فشل الدولة - حالة ليبيا -... وهي تهديدات اثرت بشكل مباشر على ادراك صناع قرار في الجزائر ودفعهم الي تبني استراتيجيات أمنية تتواءم مع طبيعة وحجم هذه التهديدات، دون القفز على أهم مبدا في السياسة الخارجية الجزائرية ممثلا في عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول حتى في حالة وجود تهديدات مباشرة للامن القومي من طرف التنظيمات الارهابية الناشطة في المنطقة.

Abstract:

Strategic Perceptions represent the general criterion on the basis of which the impact of certain activities of an external actor on the strategic interests of a pivotal country in the Maghreb region such as Algeria is measured, inside or outside its territory. They form the Algerian perspective on issues such as: regional interests, internal security, trade relations and the spread of terrorism... However, it is generally related to a specific country, as it represents the basic background on which to assess what each case represents of support or threat to Algerian interests. The regional neighborhood of Algeria, represented mainly in the Maghreb National Security Department of Algeria - Libya and Tunisia - and the African circle - the African Sahel region - suffers from a security vulnerability manifested in the emergence of new types of threats and challenges that transcend state borders and are mostly non-military, on top of which is the increase in the activities of terrorist groups and The failure of the state - the case of Libya -...threats that directly affected the perception of decision-makers in Algeria and pushed them to adopt security strategies that are compatible with the nature and size of these threats, without skipping over the most important principle in Algerian foreign policy represented in non-interference in the foreign affairs of countries even In the event of direct threats to national security by terrorist organizations operating in the region.

مقدّمة:

يعاني الجوار الاقليمي للجزائر ممثلا أساسا في الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري (ليبيا وتونس)، والدائرة المغاربية(منطقة الساحل الافريقي) من انكشاف امني يتجلي في بروز أنماط جديدة من التهديدات والتحديات التي تتجاوز حدود الدولة وغير عسكرية في أغلبها، على رأسها تزايد نشاطات الجماعات الارهابية و فشل الدولة - حالة ليبيا -... وهي تهديدات اثرت بشكل مباشر على ادراك صناع قرار في الجزائر ودفعهم الي تبني استراتيجيات أمنية تتواءم مع طبيعة وحجم هذه التهديدات، دون القفز على أهم مبدا في السياسة الخارجية الجزائرية ممثلا في عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول حتى في حالة وجود تهديدات مباشرة للامن القومي من طرف التنظيمات الارهابية الناشطة في المنطقة.

إشكالية الورقة:

إلى أي مدي ساهمت التهديدات الأمنية في الجوار الاقليمي الجزائري – تونس ،ليبيا -و الساحل الافريقي - في تبني الجزائر لاستراتيجية أمنية ناجعة لاحتوائها بعيدا عن التدخلات العسكرية؟

- سنحاول الإجابة على الإشكالية السالفة في إطار المحاور التالية:

المبحث الأول: طبيعة التهديدات الأمنية في الجوار الاقليمي للجزائر.

المبحث الثاني: مدركات النظام الجزائري لدرجة التغير في الجوار الإقليمي وإشكالية تهديد الأمني الجزائري راهنا

المبحث الثالث: الدبلوماسية الوقائية الجزائرية كأداة لاحتواء التهديدات الأمنية في المحيط الإقليمي.

المبحث الأول

طبيعة التهديدات الأمنية في الجوار الاقليمي للجزائر

تعاني دول الجوار الاقليمي للجزائر – تونس وليبيا خاصة ضمن الدائرة المغاربية ومنطقة الساحل ضمن الدائرة الافريقية- من انكشاف امني جعلها عرضة محل أطماع ومحاولات استقطاب واحتواء القوى الكبرى، وهو انكشاف ساهمت في بلورته جملة من التهديدات الامنية التي تعرف بالـ"النزاعات اللاتماثلية" (Conflicts asymetriques)أو حروب الجيل الرابع، وهو مفهوم أسقط التصورات والمنطلقات النظرية التقليدية التي نظر لها **كلاوزوفيتش** ، (Clauseuwitz)مما عنى – آليا- تغييرا في مفهوم الحرب كما عرفها **كلاوزوفيتش** على أنها " امتداد للسياسة بوسائل أخرى بين فواعل دولية من نفس الطبيعة "دول قومية"[1].

غير أن النزاعات اللا تماثلية في الجوار الإقليمي للجزائر تتأتى عموما من استخدام "الدولة" لوسائل عسكرية على درجة عالية من التطور ضد جماعات متطرفة أو حركات تمرد تحارب ضدها، كما أن اغلب هذه النزاعات/التهديدات هي ذات طبيعة عابر للقارات /فوق قومية.[2]

في الحالة الليبية ودون الخوض في الأسباب، فان المالات كان لها تأثير بالغ في المدركات الاستراتيجية الجزائرية، حيث أنه بعد اسقاط النظام السابق بزعامة معمر القذافي حدث انهيار كامل لكل مؤسسات الدولة التي تصدعت وتلاشت إزاء الأزمة الليبية، ظهر نوع من الاستقرار الهش المطبوع بصراعات بين عدة أطراف سياسية، كان لها دور فاعل في سقوط النظام السابق، فبالرغم من إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي أسسته المعارضة الليبية في ظل الأزمة كحكومة انتقالية مؤقتة - والذي أعلن عن طريقة صياغة الدستور الجديد، بينما يقوم مجلس الوزراء المستحدث من قبل هذا المجلس بتصريف الأعمال اليومية - لم يتمكن من جمع الشعب الليبي تحت راية سلطة مركزية واحدة في المستقبل، بحيث أن هذا المجلس فشل في تحقيق تماسك وتلاحم مختلف القبائل والعشائر الليبية والتيارات الدينية (التيار السلفي)، وكذلك الأقليات الإثنية (الأمازيغ)، الأمر الذي أعاق مسيرة المشروع الجديد.

وعلى المستوى الأمني، لا تزال ليبيا تعاني من تحديات أمنية خطيرة، نظرا لعجز وضعف الحكومة الحالية في تحقيق الأمن وفرض القانون، الأمر الذي خلق صراعا بين الميليشيات المسلحة والأحزاب الحاكمة، والسجناء الفارين من السجون الذين أطلق سراحهم "القذافي" لمواجهة الثوار، بالإضافة إلى بعض الجماعات المسلحة التابعة لبعض القبائل وهو ما يخلق نوعا من الهشاشة الأمنية، وبالتالي فالدولة الليبية عاجزة كل العجز على فرض هيبتها في ظل غياب الأركان العامة (الجيش، الأمن، القضاء والمخابرات) التي تحاصر حقول النفط والموانئ، وبالتالي فإن هذه الفوضى السياسية والأمنية عطلت أحد أهم مصادر دخل الدولة على المستوى الإقتصادي.

ويبدو المشهد في الساحل الافريقي أكثر هشاشة، حيث تشهد المنطقة عددا من "الحركات الأزموية" التي خلفت حالات متعددة من الاضطرابات الامنية لا تقتصر فقط على اختطاف الرهائن أو بعض العمليات الارهابية بقدر ما ترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة، المتاجرة بالمخدرات والأسلحة. وبالنظر الى أن هذه الدول - المنتمية جغرافيا لمنطقة الساحل- هي دول هشة على مستوى البناء السياسي وضعيفة التنمية على المستوى الاقتصادي ومنعدمة التجانس على المستوى الاجتماعي، ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الاخطار المتنامية أمرا صعبا خاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية والطاقوية، وكذا الحسابات الجيو استراتيجية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية.[3]

ويمكن توضيح الطبيعة اللا تماثلية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل باعتبارها ناتجة عن نشاط حركات التمرد شمالي مالي والنيجر، وهي حركات استمدت وجودها من تواجد اللاجئين الذي يسبب مشاكل أمنية في البلدان المستقبلة اه، وعلى اعتبار أنهم عادة ما يلجأون الى تشكيل منظمات مسلحة تقوم بعمليات عسكرية انطلاقا من تراب البلد المستقبل، كما أن تواجد الالاف منهم يجلب عادة اهتمام المعونة الدولية، وهذا ما حدث تقريبا في اقصى الجنوب الجزائري في بداية العقد الماضي، حيث عرفت المنطقة جراء تواجد اعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين السريين عمليات تهريب تجارة المخدرات وكذا تسجيل سلسلة من الاعتداءات على مواطنين جزائريين... وقد أحصت الصحافة الجزائرية في مدينة تامنراست الحدودية، تواجد ما يقارب أربعين جنسية افريقية، ونسبت بعض هذه العمليات المختلفة الى عناصر من حركة أزواد (الطوارق) وهم لاجئون من الطوارق الماليين والنيجريين، استقروا في الجنوب الجزائري وشكلوا بالتعاون مع افراد من قبائلهم لم تغادر بلدانها مجموعات مسلحة تشن عمليات عسكرية ضد القات المالية والنيجرية التي تواجه حركات التمرد شمال مالي ونيجر. [4]

وبالرجوع الى أزمة الطوارق في المنطقة واسباب ظهور حركات التمرد فيها، فانها تعد من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى. وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينافاسو 1960 والجزائر1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963. ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، ولإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر) [5]

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع

بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دوليتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم.[6]

وكنتاج للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، وفضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال) انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006. وقد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية المنقضية.[7]

بعيدا عن الخوض في استراتيجيات الفاعلين لاحتواء التهديدات الامنية في المنطقة تماشيا مع تأمين مصالحها فيها.. فإن ما يوضح لا تماثلية التهديدات الأمنية في الساحل هو نزوع كل فاعل الى تبني توجهات معينة لمواجهة حركات تمرد توصف "بالارهابية" وهي حركات تفتقر الى الحيز الجغرافي المحدود وكذا توزع اذرعها على تراب عدة دول في المنطقة. فبين العقيدة الأمنية الجزائرية القائمة بالأساس على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول "مالي ونيجر"، والاستراتيجية الفرنسية المستندة اساسا على التدخل العسكري، يقع الموقف الأمريكي على الوسط من ذلك حيث ازداد الاهتمام الامريكي بمنطقة الساحل مع اعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال التحاقها بتنظيم القاعدة، وذلك بتفعيل اليات للتعاون الامني والاستخباراتي وتشكيل مبادرة برنامج الدعم العسكري "بان الساحل" ابتداء من جانفي 2004 الذي جمع هيئات الاركان لدول المغرب العربي ودول الساحل بمقر القيادة الاوروبية للجيش الامريكي. ويتضح من خلال هذه المبادرة أن منطقة الساحل أضحت ضمن نطاق ما يعرف بالقوس الامني للقيادة العسكرية المركزية الامركية "سانتكوم" على اعتبار أن أي توتر عال يمكن أن يهدد مصالح الغرب في المنطقة، وهو ما دفع واشنطن الى دعم هذه الدول باقتراح تشكيل قيادة عسكرية افريقية "أفريكوم" وإقامة قاعدة للتدخل السريع مدعمة بقوات الصفوة "دلتا" جيبوتي، فضلا عن تقديم الدعم المالي لبرنامج "بان ساحل" لتقويض نشاط القاعدة المتنامي، وتعيين مسؤول خاص ممثلا في العقيد فيكتور نيلسون بكتابة الدولة مشرفا على البرنامج.[8]

المبحث الثاني

مدركات النظام الجزائري لدرجة التغير في الجوار الإقليمي وإشكالية تهديد الأمني الجزائري راهنا

إن مدركات الجزائر لدرجة التغير في بنية التهديدات الأمنية في الجوار الإقليمي متضمن بشكل واضح ضمن ما يسمى بالعقيدة الأمنية، وهي وعاء تراكمي يعبر عن عملية التفاعل الحاصل بين مدركات صناع قرارها للعالمين الداخلي والخارجي، وتعبئة الوسائل الضرورية والمتاحة لتحقيق أهدافها، ضمن عملية تاريخية /تراكمية تؤسس لثوابت شبه قارة في التوجهات الخارجية للدولة تجاه مشكلة معينة في البيئة الدولية، وانطلاقا من ذلك يحدد سلوك الدولة تجاه كل ما يتعلق بهذه المشكلة مثل: المصالح الوطنية والإقليمية، طبيعة التهديدات الأمنية، التحالفات والتنسيق الأمني والسياسي، العلاقات التجارية والاقتصادية...

نتيجة للتراكمية المتواترة في وعاء عقيدة الأمن القومي الجزائري، أصبح استخدام هذا المصطلح في أدبيات الدراسات الأمنية خاصة، لصيقا بتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي الذي يشهد هزات أمنية وسياسية متغيرة بشكل مطرد، مع ثبات شبه مطلق لمرتكزات هذه العقيدة بارتكازها على مبادئ صعبة التحول والتغيير على مستوى الشاشة الإدراكية لصانع القرار في الجزائر، بغض النظر عن حجم المخاطر الأمنية التي تتهدد الأمن القومي الجزائري.

كما يشتمل مفهوم الأمن القومي على الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة مختلف التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا (على مستوى حدودها الإقليمية البرية أو البحرية)، بدءا من الإجراءات الوقائية المتخذة في الداخل وتشكيل القوات المسلحة والانخراط في الأحلاف العسكرية، إلى غاية تبني الدولة إجراءات فعلية/ ايجابية لتحقيق أمنها. كما قد يتسع هذا المفهوم ليشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة، وسلامة أراضيها وأي أجراء من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة[9].

يمكن إسناد "إشكالية الأمن القومي الجزائري" إلى اعتبارين أساسين؛ **الأول**: يرجع إلى المكانة الجيو - سياسية للجزائر على الخارطة العالمية، باعتبار أن الموقع الجغرافي من منطلق "**واقعي بحت**" يعد محددا أساسيا في رسم السياسة الخارجية لأي دولة. و**الثاني**؛ إلى طبيعة التحولات الدولية التي طرأت على النسق الدولي بعد الحرب الباردة عامة، ثم على مستوى الارتدادات التي شهدها الأمن القومي الجزائري خاصة بعد أحداث ما يسمى "بالربيع العربي" والتي شكلت مدخلا لتغلغل وانتشار التهديدات الأمنية في دول الجوار الإقليمي، عطفا على ما تشكله شساعة الحدود البرية وتشاركها مع مجموعة دول تعاني من عجز وظيفي على رأسها دولة مالي.

بالرجوع إلى **الاعتبار الأول**، تطرح إشكالية الموقع الجيو الاستراتيجي الممتاز الذي تحتله الجزائر كبوابة لإفريقيا، ومتصدرة لترتيبها مساحة، وقلبالمنطقة المغرب العربي بامتداد حدودي واسع **برا** يقارب 6343 كلم*، تشكله سبعة دول يشهد نصفها حالة من اللا استقرار والتوتر (تونس ،ليبيا ومالي)،فيما تشهد العلاقات مع المغرب جملة من التوترات والنزاعات المتصاعدة منذ استقلال الجزائر 1962 إلى اليوم، وهو نزاع بدأ حدوديا

(حرب الرمال 1963) ليمتد إلى أعقد مشكلة تواجه العلاقات المغاربية –المغاربية في إطار صراع الزعامة الإقليمية بين الجزائر والمغرب وضمن مركب الأمن المغاربي[10] . وكذا **بحريا** بإشراف الجزائر شمالا على البحر الأبيض المتوسط بساحل يقدر طوله بأكثر من 1200 كلم*، وهو ما يجعل الجزائر أمام إشكالية تعدد دوائر أمنها الجيوسياسية وأولوية ترتيبها فيما يتعلق بأكثرها تشكيلا للتهديد.

تبقى مسالة تأمين المتوسط ذات أولوية بالنسبة لأمن الجزائر لما يشكله من انكشاف أمني من جهة، وكذا لتحقيقه مفهوم "الأمن اللين" (SoftSecurity) في جانبه الاقتصادي، باعتبار المتوسط واجهة الجزائر البحرية التي تتم عبرها كل المبادلات التجارية، بالإضافة إلى أنابيب الغاز التي تربط حقولها الغازية بأوروبا (نحو إيطاليا واسبانيا)، وهو ما يمكن التعبير عليه بالأمن الطاقوي (EnergeticSecurity)، من منظور ضرورة تأمين طرق تصدير هذه الطاقة نحو الخارج. وهو منظور يتوافق مع الطرح الأوروبي القائم على التأهب والاستعداد لحماية طرق الإمداد حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة نظرا لتبعية الغرب للخارج (الجزائر) في مجال الطاقة[11]، وهو ما يؤشر على أن طرق إمداد الطاقة في المتوسط ليست مهددة ولكنها تبقى منكشفة أمنيا.

أما الدوائر البرية فتطرح تهديدات مباشرة وغير مباشرة للأمن القومي الجزائري في بعديه "اللين" و"الصلب" (Hard and SoftSecurity)، من زاوية التداخل الحاصل بين "أمون" الجزائر على مستوى الدائرة المغاربية، العربية والإفريقية، حيث أن الفصل بين هذه الدوائر نظريا يبدو ممكنا، أما في الواقع فهو شبه مستحيل، وذلك راجع للأبعاد الجيو سياسية للإقليم الجزائري وارتباطاته المباشرة بمركب الأمن "المغاربي"، وكذا بالشرق الأوسط شرقا**، وبالمتوسط شمالا وبإفريقيا جنوبا، وقد نتج عن هذا الترابط تقاطع وتفاعل مستمر بين مختلف هذه الدوائر، ولو بدرجات متفاوتة، مما ضاعف من حجم التحديات الأمنية التي يفرضها الموقع الجغرافي للجزائر[12].

وعليه، فإنه من منطلق الموقع الجغرافي، تبدو ا الجزائر في قلب منطقة جيو- سياسية (مركب أمن المغرب العربي)، وذات عمق استراتيجي ممثلا في الصحراء الإفريقية جنوبا، والتي تشكل منطقة الساحل جيو- سياسيا بوابتها بالنسبة للجزائر، خاصة في ظل صعوبة تمييز المنطقة كمركب أمني إقليمي مستقل تتشارك دوله التي تحتل غالبيتها مراتب متقدمة في مؤشر فشل الدولة الصادر عن صندوق السلام بشكل سنوي ،نفس الهواجس الأمنية - كما رأينا في الفصل الثاني-، بالإضافة إلى التداخلات الحاصلة بين دوائر الأمن القومي الجزائري ومسألة التوظيف –كما سنرى في المطلب الثالث-، كلها مسوغات تؤشر على تعدد أبعاد الأمن الجزائري وصعوبة حصره في الجانب العسكري فقط، وإنما اتجاهه لأن يكون ذو بنية لينة لولا وجود ثلاث بؤر توتر (ليست جغرافية الطبيعة) في المنطقة؛ نزاع الصحراء الغربية وما لازمه من المطالب الترابية للمغرب، الصراع العربي الإسرائيلي وما يشكله من مدخل لتمييز المنطقة المغاربية كمركب أمن إقليمي فرعي مستقل عن مركب امن الشرق الأوسط، وهو ما يفسر توجه الاتحاد الأوروبي إلى تبني مبادرات حوار و"شراكة" موجهة قسرا لدول المغرب العربي (حوار 5+5)، وأخيرا النهج الاورو- أطلسي في المتوسط القاضي بنزع تسلح أحادي الجانب من خلال مبادرات حوار يجسدها بالأساس "الحوار الأطلسي- المتوسطي" وفقا لمعادلة (28 +1)*.

و يطرح **الاعتبار الثاني** إشكالية محاولة التكيف مع اعتبارات القوة المادية "الأمن الصلب"، والطبيعة اللينة للتهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة، بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كما كان سابقا، وإن كانت التهديدات الصلبة للأمن القومي الجزائري قد تم حصرها في ثلاث بؤر كما رأينا سابقا، فإن بعض التهديدات الجديدة/ اللا تماثلية تطرح تحديا مزدوجا للأمن الجزائري في بعده الصلب/ العسكري واللين (تعددي الأبعاد)، وعلى رأس هذه التهديدات "الإرهاب"، الذي انطلق في الجزائر بصيغة محلية بعد إلغاء المسار الانتخابي سنة 1990، واستمر لما يقارب العشر سنوات، ليأخذ بعدا دوليا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ضمن مبدأ **بوش الابن** (BushDoctrine)، القائم على قيادة حلف دولي لمكافحة الإرهاب، وصولا إلى اندلاع ما يسمى إعلاميا "بثورات الربيع العربي" التي أخذت أشكالا "ثورية" منذ سنة 2011، بدءا بتونس،مرورا بمصر واليمن ووصولا إلى ليبيا وسوريا، وأدت في غالبيتها إلى تهديد وإسقاط أنظمة سياسية سيطرت فيها "العائلة" - في الغالب- على الفعل السياسي والرسمي[13]، كانت لها ارتدادات إقليمية و داخلية على الأمن الجزائري في مفهومه الضيق "أمن النظام" –خاصة مع بريق النجاح الذي عرفته هذه الحركات الثورية في بداياتها- ، من خلال مباشرة النظام السياسي الجزائري لجملة من الإصلاحات السياسية* في محاولة لتلافي تداعيات هذه الموجة الديمقراطية العاصفة[14].

وليس أدل على تصاعد حجم التهديدات الأمنية، المهددة للأمن القومي الجزائري في بعده الصلب، مثل ما ورد في أغلب النشرات الرسمية لوزارة الدفاع الجزائرية الصادرة بشكل يومي، من تزايد معتبر لكميات الأسلحة والذخائر التي تهرب إلى الجزائر ، حيث حجزت وحدات الجيش الجزائري في السنوات الخمس التي أعقبت اندلاع الحرب في ليبيا ما لا يقل عن 4 آلاف قطعة سلاح من مختلف الأحجام كان يجري تهريبها من ليبيا، منها 1000 قطعة تقريبا تم حجزها في الستة أشهر الأولى من سنة 2016لوحدها، وتشير إحصاءات قيادة الدرك الوطنيوهي قوة أمنية جزائرية شبه عسكرية تعمل مع الجيش في مكافحة التهريب، إلى حجز العشرات من قطع السلاح كل 6 أشهر[15].

وتشير تقديرات أجهزة الأمن الجزائري إلى أنه في 90 %من عمليات حجز أسلحة مهربة من ليبيا إلى الجزائر، ضبطت عناصر الجيش الجزائري أسلحة رشاشة من نوع **كلاشينكوف**، وفي حالة وحيدة ضبط الجيش صواريخ مضادة للطائرات من نوع 7 **ستريلا**، وقد قررت قيادة الجيش في عام 2011ن بعد أشهر قليلة من اندلاع النزاع المسلح في ليبيا، إخضاع كل الأسلحة التي تحجز للفحص في مختبرات خاصة[16].

وعليه، يؤشر كلا الاعتبارين "الموقع الجغرافي" و" تغيرات البيئة الدولية والإقليمية"، على حالة الانفتاح والانكشاف التي يعانيها الأمن القومي الجزائري تجاه مختلف التحديات والتهديدات الأمنية بغض النظر على طبيعتها وبنيتها، وتبقى الدائرة البرية الواسعة، وحالة الانكشاف الأمني التي تعانيها أغلب دولها خاصة بالنسبة للدائرة الإفريقية التي تشكل العمق الاستراتيجي للجزائر جنوبا، وهو محور المطلب الثالث من خلال التركيز على مدى إستراتيجية هذه الدائرة بالنسبة لصانع قرار السياسة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثالث

الدبلوماسية الوقائية الجزائرية كأداة لاحتواء التهديدات الأمنية في المحيط الإقليمي

نظرا للانكشاف الأمني الذي تعاني منه المنطقة المغاربية، ومنطقة الساحل الافريقي وتهديدها بشكل مباشر للأمن الجزائري، وكذا رفض مقاربة التدخلات العسكرية التي تتنافى مع عقيدة الأمن القومي الجزائري – رغم فتح الجزائر لمجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية الفرنسية، عملت الجزائر على تبني مقاربة "لينة" لحل الأزمة المتفجرة في مالي منذ جانفي 2012، وهي مقاربة قائمة على المعالجة الدبلوماسية، بتحول الجزائر إلى فاعل رئيس تجاه كل ما يتعلق بجوارها الإقليمي لتأمين عمقها الاستراتيجي الواسع والممتد جغرافيا.

يشير الأستاذ بوحنية قوي إلى أن الفعل الدبلوماسي الأمني الجزائرية، تحكمه جملة من المؤشرات التي تساعد على فهم الدور الأمني للجزائر كفاعل إقليمي تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي ككل، والأزمة في مالي بشكل أخص، حيث يحصرها في ثلاث مؤشرات تعكس إدراك الجزائر بأنها تدير عملية بالغة التعقيد على نحو[17]:

أولا: ترتكز الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في التعامل مع فضاء إفريقي ومغاربي "مأزوم وهش"، على التحرك التكتيكي/الإجرائي على المدى المنظور، بتفعيل المقاربة الأمنية راهنا كأولوية على المقاربة الاقتصادية، وهو ما يفسر ضعف وضآلة التبادل الاقتصادي الثنائي الإفريقي الجزائري والجزائري الإفريقي.

ثانيا: يتعارض النهج الانكفائي للجزائر على نفسها، كأساس لعقيدتها الأمنية، مع ضرورة تأمين الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت سمة رئيسية لتحركات سياستها الخارجية لتحصين المكاسب المحققة في الجوار الإقليمي الهش كعمق استراتجي للجزائر، خاصة مع تصاعد المخاطر الأمنية "الصلبة" اثر انهيار نظام العقيد القذافي في ليبيا، وسقوط شمال مالي منذ 2012 في أيدي المتمردين، الأمر الذي جعل الجزائر تلعب دورا "مرغما" ضمن دائرة الأمن الإفريقي تجاه حالة اللا يقين (Incertitude) التي تميز القوس الساحلي كمنطقة أزمات وتهديدات لا تماثلية .

ثالثا: صعوبة تكيف الدبلوماسية الأمنية الجزائرية مع طبيعة التهديدات اللا تماثلية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي، وفي مالي خاصة باعتبارها الحلقة الأضعف، وكذا تعدد فواعل النزاع فيها، وهو ما أشرنا إليه سابقا بوسم "الدولة الفاشلة" الذي تعاني منه أغلب دول الساحل الإفريقي، وتحتل فيه مالي وفقا لمؤشر صندوق السلام المرتبة ضمن تقريرها الصادر سنة 2015 المرتبة الأربعون، وهو ما يجعل الجزائر أما تحدي التعامل مع " تعددية أطراف المفاوضات والجهات الواجب دعمها" في ظل فشل الحكومة المركزية في باماكو في فرض سلطتها وهيبتها على كامل الإقليم الوطني، إلا أن هذه الصعوبة تؤشر على القراءة الجيدة للجزائر لطبيعة الأزمة في مالي واستبعادها للمقاربات التدخلية المباشرة عملا على تأمين حدودها البرية – الجنوبية خاصة- وبالتالي أمنها القومي. هذا من جهة و من جهة أخرى فأن الاعتبارات الجيوستراتيجية الجزائرية و دعمها للمخرجات الدبلوماسية الأمنية.

فالمتمعن في موقع الجزائر الذي يتوسط ثلاث مجالات جغرافية حيوية تتمثل في حوض المتوسط و المنطقة العربية و افريقيا، و ما خول لها التواجد و المشاركة في مختلف مجالات التعاون خاصة الشق الأمني و ذلك لعدة اعتبارات و معطيات نورد أهمها فيما يلي :

- الاعتبارات الاقتصادية: تعتبر الجزائر واحدة من أهم دول السوق العالمية للطاقة حيث تمتلك ثامن أكبر احتياطي من الغاز في العالم ب159تريليون قدم مكعب، و هي من أكبر عشر دول منتجة للغاز في العالم، وثالث أكبر دولة في منظمة الأوبك بعد ايران و قطر، ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي لأروبا عبر المتوسط. و كذلك توقيعها مع كل من النيجر و نيجيريا سنة 2009 لمد خط أنابيب الغاز للصحراء (NA GAL) و هو المشروع المشترك بين الشركة الوطنية سوناطراك (Sonatrach) و الشركة الوطنية البترولية النيجيرية (NNPC). [18]

- الاعتبارات العسكرية و الأمنية : من حيث التعاون الأمني تعتبر الجزائر الفاعل النشيط على المستوين الدولي و الاقليمي : انشاء خطة أمنية منسقة بين الجزائر و تونس تتضمن انشاء لجنة للتعاون العسكري لتبادل المعلومات حول الجماعات المسلحة و الشبكات الاجرامية ، توفير الدعم اللوجستي و التدريب لجنود مالي في منطقة كيدال ديسمبر 2011، عضو في هيئة القيادة المشتركة لدول الساحل أفريل 2010، عضو مؤسس للمنتدى العالمي لمكافحة الارهاب في نيويورك 2011، مشاركة الجزائر في التدريبات الثامنة بفينيكس اكسبرسPhoenix Exprès.[19]

في 2012اضافة الى كل هذا فان الجزائر تمتلك خبرة مدتها تقريبا عقدين في مكافحة الجماعات المتطرفة مما أهلها لأن تكون بلد مرجعي في مكافحة التطرف و الارهاب.

- الاعتبارات السياسية الدبلوماسية: لطالما شكل المتغير الأمني أهم أبعاد الدبلوماسية الجزائرية المرتكزة – الدبلوماسية الجزائرية – في الأساس على عقيدة أمنية مثبتة المعالم دستوريا من خلال الفصل الثالث من الباب الأول في مجموعة المبادئ ابتداءامن المادة 26الى المادة 28، هذا من الجانب النظري التجريدي لكن من الناحية العملية استطاعت الجزائر توظيف الآلية الدبلوماسية كتعبير عن مقاربتها للأمن من خلال مجموعة من المبادرات نذكر منها على سبيل المثال : [20]

- تصديق مجلس الأمن 2009/12/17 لائحة رقمها 1904 تحث الدول على وقف دفع الفدية للجماعات الارهابية مذكرا بالتصديق على مذكرة الجزائر حول الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من عمليات الاختطاف مقابل الفدية.[21]

- دعم الجزائر من خلال الاتحاد الافريقي مشروع قانون نموذجيا افريقيا يهدف الى توحيد التشريعات المتعلقة بالارهاب و الجريمة العابرة للحدود.

- أدى الطرف الجزائري من خلال وحدة التنسيق و الاتصال UCC6/04/2010 و لجنة الأركان للعمليات المشتركة CEMOC21/04/2010 دور منسق الاتصالات الاقليمية لمنطقة الساحل و الصحراء في مواجهة الجماعات الارهابية و الخلايا التابعة لها.

الخاتمة:

على الرغم من "هلامية" الحدود الدلالية لمفهوم التهديدات الأمنية، المتصلة أساسا بتوسيع مفهوم الأمن، وتداخلها مع مصطلحات ومفاهيم ذات الصلة الوطيدة، مثل: التحديات، المخاطر، فشل الدولة...، إلا أن هذا التداخل يؤشر على حالة من "الانكشاف الأمني" المزمن، ساهم نموذج "الدول الفاشلة" في تغذيته وزيادة حدة تهديدات الأمن في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الافريقي، وهو ما يؤشر على ارتباط الأمن الوطني الجزائري وفي أبعاده المختلفة، بأمن المنطقة المغاربية ودول الجوار الساحلية، حيث كشفت الأزمة في كل من تونس وليبيا ومنطقة الساحل الافريقي على انفتاح الحدود البرية الجزائري جنوبا على جملة من التهديدات الوافدة خاصة التهديد الإرهابي، وتوج ذلك بمباشرة التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة هجوما عنيفا على منشأة عين أميناس الطاقوية ومحاولة السيطرة عليها، وهو ما يفسر "تكيفية" التوجهات الجزائرية لاحتواء التهديدات الأمنية الآتية من الجنوب بتوظيف المقاربة العسكرية البحتة رغم عدم كفايتها، ناهيك عن تصاعد المطالب الانفصالية لطوارق مال، مع ما يعنيه ذلك من امكانية انتقالها إلى الجنوب الجزائري الذي تسكنه غالبية من الطوارق، وهو ما يستلزم ضرورة تبني الجزائر لإستراتيجية شاملة قائمة على القراءة الجيدة لطبيعة البنية الأمنية في المنطقة المغاربية دول الساحل الإفريقي .

الهوامش:

1 "Guerre asymétrique et droit international ,www.admin.ch/ch/f/ff/2007/5301.pdf

2 Op.Cit.

3 عزيز طواهر، "فشل الهجوم الفرنسي يؤكد جدوى التدخلات الاجنبية في الساحل"،
http://www.djazairess.com/alahrar/17930

4 نفس المرجع السابق.

5 بوحنية قوي، " استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل"،
studies.aljazeera.net/.../06/20126310429208904.htm

6 نفس المرجع السابق.

7نفس المرجع السابق.

8 نفس المرجع السابق.

9 ليندة عكروم، تأثر التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، الأردن، عمان، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 18.

*تتوزع كالأتي: المغرب1559 كلم، مالي 1376 كلم، ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم، موريتانيا 463 كلم، النيجر 95 كلم والجمهورية العربية الصحراوية 42 كلم.

10 Barry Buzan and OleWaever, Regions and Power : The Structure of Intrenatinal Relations, UK, Cambridge, Univercity Press, 2003 , p 193.

*كشف تقرير رسمي صدر عن محافظة السواحل الجزائرية، أن مسافة الشريط الساحلي الجزائري تبلغ 1644 كلم، وليس 1200 كلم، كما كانت الإحصائيات تتداوله سابقا ويدرسه الطلبة في المدارس. وأفاد التقرير أن الحسابات السابقة لم تحتسب الالتواءات والتحدبات، واكتفت بعملية الحساب الأفقي فقط. انظر: جريدة الفجر الجزائرية الصادرة بتاريخ 2011/05/15.

11عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي للامن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 47.

يعتبر كل من **باري بوزان وأولي ويفر المركب الأمني المغاربي، مركبا امنيا فرعيا (Sub-Security Complex) يندرج ضمن المركب الأمني الإقليمي الشرق أوسطي الذي يمتد من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا.

12 حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010- 2011، ص 67.

*يعد الحوار الأطلسي المتوسطي التي تم إطلاقه في فيفري 1995 مع مصر، إسرائيل، المغرب وتونس، ثم انضمت إليه الأردن وموريتانيا، فيما التحقت الجزائر بالحوار في مارس 2000، يعد عنصرا مكملا لتكيف حلف شمال الأطلسي مع بيئة امن ما بعد الحرب الباردة، حيث يهدف إلى: * المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين، *تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل، * تبديد أي تصورات خاطئة عن الحلف لدى دول الجوار. أما فيما يخص المبادئ الرئيسية فقد أدى نجاح إطلاق الحوار على قيامه على أساس أربع مبادئ: **الأول**: تدرجية الحوار من حيث المشاركة والمضمون، وهذه المرونة قد سمحت لعدد من شركاء الحوار بالانضمام مثل: الأردن في 1995، الجزائر مارس 2000. **الثاني**: ثنائية الحوار في المقام الأول (الناتو+1)، وعلى الرغم من غلبة الطابع الثنائي إلا انه قد يسمح بعقد اجتماعات متعددة الأطراف على أساس منتظم (الناتو +7)؛ الثالث: يتعامل الحلف "نظريا" مع جميع الدول المتوسطية المشاركة في الحوار بالتساوي، وقد أدت سياسة عدم التمييز هذه، دورا كبيرا في إنجاح إطلاق الحوار وما أعقب ذلك من تطويره، وتتمتع الدول المشاركة بحرية كاملة في اختيار مدى مشاركتها في الحوار وحجم تلك المشاركة، مكرسة بذلك مفهوم "التفاضل الذاتي" الذي قد يتم من خلال برامج التعاون الفردية؛ أما **المبدأ الرابع** : فينص على استكمال وتعزيز الجهود الدولية الأخرى على نحو متبادل مثل عملية برشلونة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي 1995، ومبادرة الاتحاد من اجل المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). للتفصيل أكثر أنظر:

عبد النور بن عنتر وآخرون، " حلف شمال الأطلسي في عامه الستين"،
http:/www.aljazeera.net/mritems/stream/2009/7/23/1_51.pdf

13طارق عشور، "الإصلاح السياسي في العالم العربي بعد عام 2011: تحليل الحالة الجزائرية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 37، جانفي 2013، ص 35.

*تتمثل أبرز الإصلاحات المعلن عنها بعد موجة "مايسمى بالربيع العربي" على الداخل الجزائري في: إلغاء حالة الطوارئ التي كانت سائدة منذ عام 1992 في فيفري 2011، كما تم تخفيف بعض القيود على وسائل الإعلام الرسمية، وفي خطاب متلفز بثه التلفزيون الرسمي الجزائري وعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإجراء تعديلات على الدستور لم يحدد نوعها –آنذاك-، وإعادة النظر في القوانين التي تنظم النشاط السياسي، وإجراء الانتخابات، وحرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات، وقال بأن هذه الإصلاحات سوف تعزز الديمقراطية التمثيلية في الجزائر.

14بوكماش محمد وعمار بالة،" مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، الجزائر، الجلفة، صادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 17، جانفي 2014، ص 372.

15 محمد بن أحمد، "مصدر التهديد للأمن الجزائري: الجيش يحجز 4آلاف قطعة سلاح منذ سقوط القذافي"، **يومية الخبر**، العدد 8820، 25 جويلية 2016، ص 3.

16 المرجع نفسه، ص3.

17بوحنبة قوي، مرجع سابق.

18 مصطفى دلة أمينة ، العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري، أمن الحدود بين مالي و ليبيا، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد 49، شتاء 2016، ص 119.

19124. المرجع نفسه ، ص

20 أنظر الدستور الجزائري على الموقع :

.dz.HAR.consti.hTmهhttp://www.gorad

21 مجلس الأمن يشير الى مذكرة الجزائر،البلاد . 2014/01/28 على الموقع :

www.elbilad.net/article.detail?id=9608.

تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية

(مبادرة إسكات البنادق)

د / الهام بن خليفة
جامعة حمه لخضر الوادي
Ilham.benkhalifa@gmail.com

ط د/ سليمة عطية
جامعة حمه لخضر الوادي
sasoua88@gmail.com

****

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات بإفريقيا (مبادرة اسكات البنادق) من خلال تبيان الإطار المفاهيمي لمبادرة "اسكات البنادق" والتطرق إلى آليات الاتحاد الإفريقي لتنفيذ هذه المبادرة، ومدى تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي لمبادرة "اسكات البنادق" والتحديات التي تعرقله وتحد من أداء مهامه على الوجه المطلوب, بناء على تشريح تلك التحديات قدمت الدراسة بعض التوصيات والحلول العملية لهذه المبادرة .

الكلمات المفتاحية: مبادرة - اسكات بنادق – اتحاد- إفريقيا - تجربة

Abstract:

This study aims to shed light on the evaluation of the African Union's experience in settling conflicts in Africa (Silencing the Guns Initiative). The study clarifies the conceptual framework of the "Silencing the Guns" initiative and addressing the African Union's mechanisms for implementing this initiative, and the extent to which the African Union's experience of the "Silencing the Guns" initiative and the challenges that hinder it and limit the performance of its tasks as required. Based on the dissection of these challenges, the study presented some recommendations and practical solutions for this initiative.

Keywords: initiative - silencing guns - union - Africa - experience

مقدمة:

قام الاتحاد الإفريقي أثناء القمة التي انعقدت في مايو 2013م احتفالا بمرور 50 عاما على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي في عام 2002م, وفي هذه القمة راجع القادة الأفارقة منجزات 50 عاما التي مضت بعد الاستقلال من نجاحات وإخفاقات من عمر المنظمة وبحثوا في مستقبل القارة حتى تنبوا موقعها بين قارات العالم سلاما واستقرار ونموا وازدهارا, وتم تكليف مفوضية الاتحاد الإفريقي بمساندة وكالة التخطيط والتنسيق والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا بإعداد خطة نصف قرينة تضمن النهوض وتحجز القارة السمراء موقعها بين الأمم الرائدة.

جاءت أجندة إفريقيا 2063 تحت شعار: إفريقيا قوية,فتية, متعلمة, مصنعة , منتجة وفاعلة في المسرح العالمي, واحتوت على طموحات 07 وأهداف قدرها 20, كما تم تقسيمها إلى مجالات وخطط عشرية وفق أولويات للتنفيذ تمثل خارطة طريق للرؤية الكلية.

من اجل جعل إفريقيا خالية من النزاعات، انعقد في 06 ديسمبر 2020 أعمال الدورة الاستثنائية للقمة الإفريقية تحت عنوان "اسكات البنادق", وذلك من اجل بلورة رؤية واضحة حول الخطوات المستقبلية التي من شانها تسريع المبادرة، والتي كان يفترض تحقيقها بحلول عام 2020, ونظر للظروف التي يمر بها العالم من أزمة انتشار "كوفيد 19" كانت الجلسة عن طريق خاصية "الفيديو كونفرانس", بعد إن كان المقرر انعقادها في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا.

إن الهدف الأولى لتحقيق المبادرة هو العمل على احتواء النزاعات والصراعات داخلها، وان يتم التعامل مع القضايا من خلال المفاوضات والطرق السليمة لحلها، خاصة في ظل السعي نحو تطوير القوات الإفريقية بشكل كبير, وإلا يكون هناك أي وجود لقوات حفظ السلام من خارج القارة.

لكن خريطة الطريق التي رسمها الاتحاد الإفريقي بوضع آليات لتنفيذ مبادرة "اسكات البنادق" سنة 2013 بهدف إنهاء جميع النزاعات التي كان يفترض تحقيقها عام 2020, ولكن لم تنتهي النزاعات فقرر الاتحاد تمديد الفترة حتى 2030 خلال الدورة الاستثنائية للقمة الإفريقية الأخيرة للاتحاد، وذلك من اجل بلورة رؤية واضحة حول الخطوات المستقبلية التي من شانها تسريع المبادرة.

ذلك أن التحديات التي تواجه مبادرة "اسكات البنادق" كبيرة جدا، و لم يستطيع الاتحاد الإفريقي تحقيق هدف قارة خالية من النزاعات بحلول عام 2020, وخاصة هو أنها تأتي في وقت يواجه فيه العالم اجمع أزمة حقيقة سببها وباء كورونا وتداعياته الاقتصادية، التي ستطال العالم بأسره وقد تقود إلى مزيد من التوترات والصراعات في العالم.

أهمية وأهداف الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية بشكل عام, وأهمية عامل مبادرة اسكات البنادق في إفريقيا بشكل خاص, حيث أن جميع محاولات تسوية النزاعات التي تباشرها القارة الإفريقية منذ عقد الستينيات القرن الماضي اصطدمت بشكل عويص تمثل في غياب الأمن والاستقرار في أقطار إفريقيا, ورغم تسخير الكثير من الجهود والآليات في سبيل تجاوز العقبات والتحديات التي تواجه القارة الإفريقية من اجل اسكات صوت البنادق, إلا أن هذه التجربة لا تزال بعيدة عن الهدف المنشود, وعليه تسعى هذه الدراسة لتقييم تجربة الاتحاد الإفريقي الرامية لتسوية النزاعات الإفريقية في القارة, خاصة تلك المبادرة التي جاءت في إطار اسكات البنادق .

إشكالية الدراسة:

تحاول الدراسة التي بين أيدينا أن تجيب عن إشكالية رئيسية تدور حول: **ما مدى تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي في مبادرة اسكات البنادق من اجل تسوية النزاعات الإفريقية؟**

منهج الدراسة:

بحثنا عن ملائمة منهجية لدراسة موضوع تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية (مبادرة اسكات البنادق), تبنيت الدراسة منهج دراسة الحالة باعتباره يقوم على التركيز على حالة بحثية معينة من خلال مفهومها وأهدافها وكذا التطرق إلى آلياتها والتحديات التي تواجهها, وتجلى منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على الاتحاد الافريقي, وكذا من خلال التطرق لدراسة اسكات البنادق في إفريقيا والتي تدخل الاتحاد الافريقي من اجل تسوية النزاع بشأنها.

خطة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة أن تعالج موضوع تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية (مبادرة اسكات البنادق) من خلال ثلاث محاور رئيسة وهي كالتالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمبادرة "اسكات البنادق".

المحور الثاني: آليات الاتحاد الإفريقي لتنفيذ مبادرة "اسكات البنادق".

المحور الثالث: تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي لمبادرة "اسكات البنادق" لتسوية النزاعات والتحديات التي تواجهها.

المحور الأول

الإطار المفاهيمي لمبادرة "اسكات البنادق"

إن الهدف الأولى لتحقيق مبادرة "اسكات البنادق" هو العمل على احتواء النزاعات والصراعات داخلها, وان يتم التعامل مع القضايا من خلال المفاوضات والطرق السليمة لحلها, خاصة في ظل السعي نحو تطوير القوات الإفريقية بشكل كبير, وإلا يكون هناك أي وجود لقوات حفظ السلام من خارج القارة, وعليه سنحاول من خلال هذه المحور تبيان تعريف مبادرة "اسكات البنادق" ثم نتطرق إلى أهدفها كما يلي:

أولا: التعريف بمبادرة اسكات البنادق:

إن مبادرة اسكات أصوات المدافع أو البنادق بحلول 2020, هي إحدى أهداف الخطة العشرية الأولى لاجندة2063, والتي وردت في الطموح الرابع من طموحات الأجندة السبعة والذي يطمح في جعل إفريقيا سالمة وآمنة, وذلك عن طريق إنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية والقضاء على ممارسات العنف القائم بسبب العرق أو الجنس أو اللون ومنع جرائم الإبادة الجماعية بإفريقيا, وذلك من خلال تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية, وكذلك تعزيز آليات ضمان السلم والمصالحة على جميع المستويات, فضلا عن التصدي للتهديدات الناشئة والمحدقة بالسلم والأمن الإفريقي.[1]

ثانيا: أهداف مبادرة "اسكات البنادق"

هي أهداف الخطة العشرية لأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، وتهدف إلى جعل إفريقيا سالمة أمنة، وذلك عن طريق إنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية, والقضاء على ممارسات العنف القائم بسبب العرق أو الجنس أو اللون, ومنع جرائم الإبادة الجماعية.

وتأتي مبادرة "اسكات البنادق" جزءا من 15 مشروعا رئيسيا في أجندة 2063, التي تم تحديدها على أنها مفاتيح لتسريع النمو الاقتصادي والتنمية في إفريقيا، وكذلك تعزيز الهوية المشتركة من خلال الاحتفال بالتاريخ والثقافة. وتشمل مشاريع البنية التحتية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والفنون والثقافة، بالإضافة إلى مبادرات تامين السلام في القارة.

تسعى مبادرة اسكات البنادق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والآمال تتمثل فيما يلي:

1- حفظ السلم والأمن والاستقرار في ربوع القارة الإفريقية وذلك لسرعة تحقيق التمنية المستدامة.

2- إتمام الهيكل المؤسسي لأدوات السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي, وبناء ما يلزم من هياكل جديدة بهدف القدرة على التسوية السلمية للنزاعات الإفريقية بصورة عاجلة وفعالة.
3- وقف جميع النزاعات داخل الدول الإفريقية او بين بعضها البعض وإحلال السلام الشامل.
4- معالجة الأسباب الجذرية للصراعات بالقارة ومنع العودة إلى استخدام العنف في تسويتها.
5- منع التجارة غير المشروعة للأسلحة ومنع انتشارها واستخدامها في مختلف أنحاء القارة.
6- تسوية جميع النزاعات الأفريقية على المستوى الوطني والإقليمي والقاري بحلول 2020.[2]

مع أن مبادرة إسكات البنادق ليست جديدة, وتم إقرارها خلال القمة الأفريقية عام 2013, بتأييد وزخم دولي, كما سبقتها العديد من المبادرات المماثلة, إلا أن ما يميز هذه الخطة الأفريقية هو أنها تأتي في وقت يواجه فيه العالم اجمع أزمة حقيقية سببها وباء كورونا, وتداعياته الاقتصادية, التي ستطال العالم بأسره, وقد تقود إلى مزيد من التوترات والصراعات في العالم.[3]

المحور الثاني:.

آليات الاتحاد الإفريقي لتنفيذ مبادرة "إسكات البنادق"

أقر الاتحاد الإفريقي سنة 2013 بمبادرة "إسكات البنادق" بهدف إنهاء جميع النزاعات في إفريقيا بحلول عام 2020 ووضع خارطة طريق لتنفيذ هذه المبادرة , ولكن لم تنتهي النزاعات فقرر الاتحاد تمديد الفترة حتى 2030 خلال الدورة الاستثنائية للقمة الإفريقية الأخيرة للاتحاد وقد جعل آليات تنفيذها كما يلي:

أولا: آليات الاتحاد الإفريقي لمبادرة "إسكات البنادق" من 2013-2020:

سنحاول تبيان هذه الآليات عبر مستويين كما يلي:

المستوى الأول: وهو مرتبط بتنفيذ المبادئ العامة للمبادرة من خلال العمل على تصفية الصراعات بين الدول الإفريقية, أو داخل الدول الإفريقية, واهم هذه الآليات هي:

- تدشين مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الاعتمار والتنمية ليكون أداة فعالة في مساعدة الدول التي خرجت مؤخرا من النزاعات المسلحة, على وضع تصورات وطنية لمسار إعادة الاعتمار.
- إنشاء فرقة العمل المشتركة المعنية بتشكيل إدارة الإنقاذ التابعة للجنة السلم والأمن الإفريقي مع العمل على التنسيق الفعال مع لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.
- إنشاء مرفق مخصص داخل صندوق بناء السلام من اجل مراقبة منع انتشار الأسلحة الصغيرة, ووضع التدابير اللازمة لمنع الإتجار غير المشروع بها.
- إعلان شهر سبتمبر من كل عام حتى عام 2020 بأنه شهر العفو الإفريقي بحيث يتم فيه استسلام المتجارين, وتسليم الأسلحة التي تم شراءها بطريقة غير مشروعة بما يخدم أهداف المبادرة.
- تعيين عدد من الشخصيات المهمة لمتابعة تنفيذ المبادرة وتقديم تقارير حول سبل تنفيذها, حيث انه في أكتوبر 2017 تم تعيين وزير الخارجية الجزائري السابق رمضان لعمامرة ممثلا ساميا للاتحاد الإفريقي "لإسكات البنادق", وذلك من اجل التعاون مع جميع الأطراف المعنية على إنهاء العنف وتسوية النزاعات في القارة.

المستوى الثاني: يهدف المستوى الثاني من المبادرة إلى العمل على ما يلي:

- الحد من انتشار وتدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة في القارة, حيث تم اعتماد خطة وبرنامج تنفيذي تعرف "بخطة اسكات البنادق للسيطرة على بيع الأسلحة غير المشروعة".
- وضع ميثاق واحد يجمع الجهود السابقة للتكتلات الإقليمية في مجال الحد من تجارة الأسلحة غير المشروعة, ومنع تدفقها داخل أقاليم القارة وذلك لضمان تنفيذ المبادرة.
- نشاء مؤشر إفريقي للأمن البشري لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة.[4]

ثانيا: آليات الاتحاد الإفريقي لمبادرة" اسكات البنادق" من 2021-2030

إن خريطة الطريق التي رسمها الاتحاد الإفريقي لتنفيذ مبادرة "اسكات البنادق" سنة 2013 بهدف إنهاء جميع النزاعات التي كان يفترض تحقيقها عام 2020, ولكن لم تنتهي النزاعات فقرر الاتحاد تمديد الفترة حتى 2030 خلال الدورة الاستثنائية للقمة الإفريقية الأخيرة للاتحاد, وقررت القمة بوضع آليات سياسية وأمنية ", وذلك من اجل بلورة رؤية واضحة حول الخطوات المستقبلية التي من شانها تسريع المبادرة, وتمثلت في:

آليات سياسية:

- إزالة جميع مخلفات الاستعمار في إفريقيا والاحتلال غير المشروع والتصدي لمحنة اللاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين_والمجموعات المستضعفة الأخرى في إفريقيا كليا والتزامه لهذا الغرض, بالقضاء على الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة وضمان حمايتهم من خلال التنفيذ الكامل للصكوك الإقليمية والدولية.
- أن يضمن مجلس السلم والأمن بدعم من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ولجنة الحكماء, الامتثال الصارم للقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وبروتوكول مجلس السلم والأمن واطر السياسية الأخرى ذات الصلة, عند الاستجابة في الوقت المناسب للازمات التي تلوح في الأفق في القارة لتفادي تصعيدها لتصبح نزاعات عنيفة.
- يكلف مجلس السلم والأمن بكشف وفضح الفاعلين الذين ينكرون الأزمات الناشئة, كما هو منصوص عليه في خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الإفريقي حول "اسكات البنادق" واستكمال عملية إنشاء إطار للتعاون بين مجلس السلم والأمن والدول الأعضاء.

آليات أمنية:

- تمديد خارطة الطريق الرئيسة للاتحاد الإفريقي بشان الخطوات العملية " لإسكات البنادق" لمدة 10 سنوات 2020-2030.
- أن ينشئ مجلس السلم والأمن بالتعاون مع أجهزة صنع السياسة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية للسلم والأمن.
- الاستخدام الكامل للمنظومة الإفريقية للسلم والأمن والمنظومة الإفريقية للحكم, واليات التعاون الأخرى في مكافحة الإرهاب وتصاعد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خارج القارة والجريمة المنظمة عبر الوطنية, بما في ذلك القوة الإفريقية الجاهزة والمركز الإفريقي للدراسات البحوث الخاصة بالإرهاب, والية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي(افريبول), في الجزائر العاصمة, ولجنة أجهزة المخابرات والأمن في إفريقيا(السيسا).
- على المفوضية أن تتخذ الخطوات الضرورية لتفعيل صندوق الاتحاد الإفريقي الخاص لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إفريقيا, وقرار القمة ببذل جهود جماعية لمواجهة التهديدات التي تشكلها التدخلات الأجنبية في الشؤون الإفريقية المتعلق بالسلم والأمن, ووجود القواعد العسكرية الأجنبية في القارة.
- تكليف مجلس السلم والأمن بوضع آلية لكشف وفضح العناصر الفاعلة والكيانات الأجنبية التي تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي

إلى جانب اؤلئك الذين يرعون تدفق الأسلحة غير المشروعة ويقدمون الدعم العسكري المستتر للجماعات المسلحة في القارة, وبالتالي يعيقون جهود الاتحاد الإفريقي لمنع وتسوية النزاعات.[5]

المحور الثالث

تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي لمبادرة "إسكات البنادق" لتسوية النزاعات والتحديات التي تواجهها

الاتحاد الإفريقي كان اقر سنة 2013 المبادرة بهدف إنهاء جميع النزاعات في إفريقيا بحلول عام 2020, ولكن لم تنتهي النزاعات فقرر الاتحاد تمديد الفترة حتى 2030 خلال القمة الأخيرة للاتحاد الإفريقي بالدورة القمة الاستثنائية, ولعل أسباب عدم نجاح المبادرة ترجع إلى أن بعض الصراعات قديمة ومعقدة, والمانحون لم يدعموا المبادرة بالأموال اللازمة, وكذا عدم التعامل بجدية مع المبادرة وانتشار السلاح بشكل اكبر عالميا, وعليه سنحاول من خلال هذا المحور تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي لمبادرة "اسكات البنادق" والتحديات التي تواجهها كما يلي:

أولا: تقييم تجربة الاتحاد الإفريقي في مبادرة "اسكات البنادق" لتسوية النزاعات في إفريقيا

إن تجربة الاتحاد الإفريقي في مبادرة "اسكات البنادق" لتسوية النزاعات في إفريقيا بعيدة كل البعد عن التحقيق , لان البنادق في إفريقيا لم تسكت, ومساحات الصراع والاقتتال في إفريقيا تتسع حتى صار شعار الأفارقة " امتلك سلاحا أو احفر لنفسك قبرا" تعبيرا عن الفوضى التي تجتاح إفريقيا في كل الاتجاهات, وان حل الأسباب الأساسية للنزاعات بعيدة كل البعد عن التحقق, كم أن تهريب الأسلحة من الأنشطة الرائجة في الفترات الأخيرة مما يوسع رقعة الاضطرابات في إفريقيا ويفاقم من تداعياتها.[6]

هناك أهداف واليات تسمح لتدخل الاتحاد الإفريقي في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء عند وقوع ظروف خطيرة, مثل الإبادات الجماعية, جرائم الحرب, ولكن مادا إن تحدثنا عن تواجد مفوضية الاتحاد الإفريقي في القارة منذ بداية الألفية الجديدة ولم تجدي تلك التدخلات في تغيير الخارطة, بل يوجد تصاعد مستمر في العمليات الإرهابية, وتراجع ملحوظ في البنية التحتية في معظم القارة.

تعتبر مبادرة "اسكات البنادق" جيدة من حيث الفكرة, ولكنها متأخرة من حيث التنفيذ, فإذا ما تحدثنا عن مبادئ الديمقراطية والحكم الجيد وعدم اللجوء إلى السلاح, هي مبادئ أعلن عنها الاتحاد الإفريقي كأداة لتسوية الصراعات أو الوصول إلى السلطة, نجد أن

الساحة الإفريقية وقبل وجود تلك المبادرة شهدت عمليات استيلاء غير مشروعة على السلطة في بعض المناطق, مثل غينيا بيساو, إفريقيا الوسطى, شرق الكونغو, مالي, مدغشقر, بالإضافة إلى اندلاع عمليات التمرد المسلح التي شهدتها تلك المناطق, مما يحول دون المضي نحو التنافس الديمقراطي, واللجوء إلى القوة لتحقيق المطالب, وهذا ما يظهر عجز آليات حفظ السلم والأمن.[7]

من القضايا التي اتفق عليها القادة الأفارقة هي حل أسباب النزاعات وجذورها وهي من اعقد الأهداف في المبادرة وأكثرها حاجة للعمل الدقيق والمتابعة والرقابة وتحديد آلياتها, وتحدثت تقارير عديدة انه لا توجد رقابة ومتابعة تتابع ما إذا تم تنفيذ الخطوة العملية او انجازها وما هو المعيار في ذلك وكيفية الانتقال إلى المراحل التالية ومن المسئول عنها, كما أنه لا توجد إحصائية دقيقة ورصد بالتزام الدول الإفريقية بالتوقيع على كل الاتفاقيات الأساسية الخاصة بمبادرة "اسكات البنادق" او القوانين الخاصة بالمبادرة او تلك التي تدعم برامجها وتعتبر مكملة لخطط المبادرة.[8]

لم تفلح تجربة الاتحاد الإفريقي في مبادرة "اسكات البنادق" لتسوية النزعات في إفريقيا استنادا إلى مبادرته , حيث استصرت الأحداث في ليبيا و كذا الحال في شرق إفريقيا, حيث شهد الصومال موجات من العنف المتقطعة وفي تجيرا وأوغندا والسودان وإثيوبيا وغيرها طغت صراعات تمثلت أسبابها التمرد والخلافات الحدودية.

بيدا أن الموعد المضروب "لإسكات البنادق" قد شهد العديد من اشتعال الحرائق كالأزمة الحدودية بين السودان وإثيوبيا والصراع على السلطة في إفريقيا الوسطى, ناهيك عن الحرب الانفصالية في الكاميرون ومواجهات في مالي وبحيرة تشاد قادت إلى تدخل فرنسي عنوانه "الحرب على الإرهاب" كل ذلك أدى إلى تمديد الاتحاد الإفريقي مهلة مبادرته لإسكات البنادق ل10 سنوات أخرى. مهلة على ما يبدو تواجهها عقبات, فقد شهد العالم الجديد تعثر في مفاوضات سد النهضة بين السودان ومصر وإثيوبيا, رغم ما يشغل الدولتين من صراعات داخلية, فالسودان الذي انشطر بسبب الحروب إلى دولتين لا يزال يواجه واقعا لا يخلو من تعقيدات.

والحقيقة أن هذه القمة شكلت مناسبة مهمة لتقييم الوضع الذي يهدد سلام وامن واستقرار القارة وتنميتها, في إطار السعي الإفريقي نحو بناء "قارة آمنة" في 2063, ضمن إستراتجية متكاملة تهدف إلى نبذ العنف والصراعات في إفريقيا.لا احد يجزم بنجاح القارة السمراء في امتحان السلام, غيران ارتفاع مؤشرات الوعي, توسيع مساحات الحكم الرشيد, فضلا عن اهتمام العالم بتوطين السلم الدولي ربما تجعل المستقبل أفضل.

ثانيا: ابرز التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في مبادرة "اسكات البنادق"

يتطلع الاتحاد الإفريقي إلى تحقيق شعار إفريقيا أمنة مستقرة مزدهرة في ريادة الأمم وفي مقدمة ذلك يتطلعون إلى "اسكات البنادق", وعلى الرغم من تعثر الخطة لعوامل كثيرة لاعتبارات البدايات والإرث الإفريقي والدولي, إلا أن البدايات في حد ذاتها مقدمة مهمة في تحميل المسئولية الكاملة عن المشكلات الإفريقية بحلول افريقية, وتجربة مبادرة "اسكات البنادق" بداية ضرورية للوصول إلى الغايات المطلوبة ولو بعد حين:

- افتقاد إفريقيا إلى أسس الحكم الرشيد الذي يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية, ومن ثم تتصاعد الصراعات المسلحة حول الموارد والثروة والسلطة وتقسيمها, كما تستغل بعض الحكومات الاستبدادية تلك الصراعات من اجل "شرعنه وجودها", لاسيما الحكومات العسكرية منها, والتي تخلق أعداء وتعمل على تغذية الصراعات من اجل تعظيم قيمتها الأمنية, ومن ثم فان "امننة" الصراعات في رؤية تلك الدول تعد من أسس وجودها, وتعظيم وتضخيم ميزانيات قوتها الأمنية, والتي لا تعمل على نزع السلاح وفض المنازعات بقدر ما تقوم باستغلال تلك القوات الأمنية المتخصصة من اجل حماية سلطاتها وتحول البنادق إلى صدور شعوبها, كما يتم استغلال ذلك بصورة واضحة في النزاعات الدينية كما في حالة إفريقيا الوسطى, أو حالات الحروب الأهلية كما في حالة جنوب السودان.[9]
- تحدي التمويل يعتبر أن اكبر المعضلات التي تعيق تنفيذ مبادرة اسكات السلاح, حيث تفيد تقارير عديدة أن الدول الإفريقية غير ملزمة بسداد التزاماتها لهذه العملية بل واسهامتها في ميزانية الاتحاد الإفريقي, وإزاء هذا التحدي المعيق ستظل عمليات حفظ السلام في خطر مما يسمح بتدخلات خارجية وفرض أجندة من شانها أن تزيد رقعة المشاكل بدلا من تخفيفها, كما ان كل البرامج التي لها صلة مباشرة بعد الحروب من إعادة الأعمار أو تعويضات الضحايا ستظل عالقة دون حل, صرح السيد موسى الفكي رئيس الاتحاد معلقا على أهمية التمويل للمبادرة: إن إصلاح الاتحاد الإفريقي يمر وجوبا عبر جهود مالية من الدول الأعضاء وشدد على أن جدول إعمال الاتحاد لاجندو(2063) دون تمويل لن يكون سوى "كتالوج للنوايا الحسنة".
- تتأثر الصراعات في إفريقيا بالتدخلات الخارجية وادوار الفاعلين الخارجيين, حيث تفاقم التدخلات المشكلات الإفريقية وأنها شغلت القارة عن قضياها الأخرى, ومهم أن نؤكد على التدخلات الخارجية ازدات في العشرين سنة الأخيرة, مما دعا القادة الأفارقة التي تبني اسكات البنادق منعا لتفاقم وتزايد الأزمات المتطاولة في القارة السمراء[10].
- الصراعات الاثنية,الدينية والإيديولوجية المعقدة التي أدت إلى مقتل عشرات, بل مئات الآلاف من أبناء القارة السمراء, فضلا عن تشريد نحو تسعة ملايين شخص في مختلف أنحاء القارة منذ نهاية الحرب الباردة, خاصة مع انتشار الجماعات الإرهابية في ربوع

القارة مثل "بوكو حرام" و"حركة الشباب", وتنظيم "جيش الرب المسيحي" وغيرها من التنظيمات الإرهابية المسلحة, التي استطاعت شراء أسلحة متقدمة عبر التجارة غير المشروعة, مثل تجارة المخدرات, والاتجار في البشر, والتي نجحت في إفشال العديد من المبادرات الرامية إلى بناء السلام وتوفير بيئة آمنة في إفريقيا.[11]

- كما أن العديد من الصراعات في إفريقيا ذات طبيعة داخلية, وتأتي في شكل حروب أهلية أو صراعات مسلحة داخل حدود الدولة, وتتسم بالعيد من الخصائص الفريدة المستمدة من الهويات الطائفية الدينية أو الثقافية أو العرفية, وقد تحولت هذه النزاعات الداخلية الى أزمات إقليمية, حيث أصبحت الفصائل المتحاربة تقوم بتنفيذ عملياتها داخل الدولة وخارجها.

وتؤدي هذه الديناميكية إلى تعقيد الصراعات, فضلا عن تورط عدد لا يحصى من الأطراف الفاعلة فيها واتساع المصالح إلى ما يتجاوز نطاقها الأصلي, وبالتالي عند وضع وتنفيذ خطط تهدف إلى تحقيق رؤية 2020 من المهم أن نعترف بتعقد المشهد الأمني, الذي يتطلب تدخلا أكثر شمولية.

- تهديدات الإرهاب ,اعتمد الاتحاد الإفريقي في وقت مبكر من عام 1992 مجموعة من الصكوك السياسية والملزمة قانونا لمكافحة الإرهاب, من خلال إطلاق مؤسسات واليات وأدوات مبتكرة تستجيب للتهديد الإرهابي, وتشمل هذه العمليات دعم السلم والترتيبات الأمنية المخصصة, فضلا عن المؤسسات المتخصصة مثل لجنة الاستخبارات والأجهزة الأمنية الإفريقية والمركز الإفريقي للدراسات والأبحاث المتعلقة بالإرهاب, وأخرها إلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة الافريبول.
- كما شرع الاتحاد الإفريقي في عمليتي نواكشوط وجيبوتي لتعزيز التعاون الأمني في منطقتي الساحل وشرق إفريقيا, وعلى الرغم من الجهود المبذولة على مختلف المستويات, لا يزال الإرهاب يشكل تهديد امنيا خطيرا في القارة الإفريقية, فمن منطقة القرن الإفريقي إلى منطقة الساحل وحوض بحيرة التشاد, يشكل الإرهاب والتطرف مجموعة جديدة من التحديات للأمن والاستقرار والتنمية في القارة, وتتصاعد التهديدات في ظل انتشار مقاتلي"داعش" فيها.[12]

ولعل اخطر ما يواجه مبادرة "اسكات البنادق" الهادفة إلى تحقيق السلام والطمأنينة للشعوب الإفريقية, هو تمديد الجماعات الإرهابية المتطرفة, وانتشار الأسلحة والعصابات الإجرامية, ما يجعل المواجهة مركبة ومعقدة, وتحتاج إلى إعادة نظر في آليات تطبيقها.

وعليه فإن مبادرة اسكات البنادق تعد بمثابة محاولة طموحة من قبل الاتحاد الافريقي بشان إقرار السلم والأمن لتسوية النزاعات في إفريقيا , غير أنها لم تكن واقعية على الإطار الزمني المحدد لها بالمقارنة بحجم التحديات القارية القائمة على كافة المستويات, ولاسيما في ضوء التأخر الزمني لما يقرب من ثلاث أعوام لتبني خارطة الطريق الخاصة بها في عام 2016, وذلك بالرغم من تبني المبادرة ذاتها في عام 2013, وضمن مشروعات أجندة إفريقيا 2063, وهو ما أدى إلى محدودية فعاليتها بشكل كبير حيث إن ما تحقق منها بالفعل يعد محدودا للغاية بالمقارنة بالتصورات الموضوعية في إطار خارطة "لوسكا 2016", وربما عززت جائحة كورونا وانتشارها في القارة الإفريقية من محدودية تأثير هذه المبادرة, نظرا لتغير الأولويات القارية نحو التركيز على تعبئة الدعم وتعزيز التنسيق البيني لمواجهة هذه الجائحة والتداعيات السلبية المصاحبة لها على مختلف المستويات الصحية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.[13]

بالرغم من ذلك فهناك حالات مضيئة في القارة السمراء تستحق الإشادة والدعم والمحاكاة مثل نموذج أثيوبيا الحالي الذي لا يزال في طور التشكل والذي يهدف إلى إرساء السلام في منطقة القرن الإفريقي, وإزالة الحواجز النفسية التي تحول دون تحقيق السلام مع اريتريا, ومحاولة استيعاب الأقليات والعرقيات المنتشرة على الحدود بين الجانبين, وكذلك محاولة عمل إصلاح مؤسسي لهياكل الدولة, وتطهير أجهزتها السيادية من العناصر التي تعمل على إذكاء الصراعات و"امننتها", بهدف تحقيق مكاسب مادية او سلطوية, ومن ثم فان تلك التجربة تستحق تسليط الضوء عليها باعتبار أن أديس أبابا تضع أولى إقدامها على سلم الحكم الرشيد, وإدارة مرحلة انتقالية في عملية التحول الديمقراطي يمكن تعميمها في أنحاء القارة السمراء.[14]

ورغم التحديات التي تواجه المبادرة فان الاتحاد الإفريقي استطاع إبقاء الحملة على قيد الحياة, وذلك من خلال زيادة الوعي ودفع الدول الأعضاء لاتخاذ خطوات ملموسة لوضع المبادرة موضع التطبيق.

خاتمة:

وفي الأخير نخلص من خلال تقييم تجربة الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الإفريقية هو أن اخطر ما يواجه مبادرة "اسكات البنادق" الهادفة إلى تسوية النزاعات في إفريقيا وتحقيق السلام والطمأنينة للشعوب الإفريقية, هو تمديد الجماعات الإرهابية المتطرفة, وانتشار الأسلحة والعصابات الإجرامية, ما يجعل المواجهة مركبة ومعقدة, وتحتاج إلى إعادة نظر في آليات تطبيقها.

إن التحديات التي تواجه الاتحاد الافريقي في مبادرة "اسكات البنادق" لتسوية النزاعات بإفريقيا كبيرة جدا, لذلك لم يستطيع الاتحاد الإفريقي تحقيق هدف قارة خالية من النزاعات

بحلول عام 2020, وخاصة هو أنها تأتي في وقت يواجه فيه العالم اجمع أزمة حقيقة سببها وباء كورونا وتداعياته الاقتصادية, التي ستطال العالم بأسره وقد تقود إلى مزيد من التوترات والصراعات في العالم.

إ ن الصراعات في إفريقيا قديمة ومعقدة ومستمرة لسنوات عديدة, كما أن مشكلة انتشار السلاح عالمية, ولا تقتصر على إفريقيا وحدها ولا سبيل لحلها إلى بدعم المجتمع الدولي, خاصة البلدان المصنعة للأسلحة.

الاتحاد الإفريقي كان قد اعتمد مبادرة "اسكات البنادق" من اجل تسوية النزاعات ي إفريقيا لجعل القارة منطقة خالية من النزاعات بحلول عام 2020 لكن تم تأجيلها ل10 سنوات, فكثيرا من دول القارة لا يزال يرزح تحت وطئه حروب ونزاعات داخلية, قد لا تكتفي مهلة عقد من الزمن لرسم ملامح الاستقرار فيها.

والحقيقة أن هذه القمة الاستثنائية شكلت مناسبة مهمة لتقييم الوضع الذي يهدد سلام وامن واستقرار القارة وتنميتها, في إطار السعي الإفريقي نحو بناء "قارة آمنة" في 2063, ضمن إستراتجية متكاملة تهدف إلى نبذ العنف والصراعات في إفريقيا.

بان تجربة الاتحاد الإفريقي في مبادرة "اسكات البنادق" من اجل تسوية النزاعات بإفريقيا ليست مستحلية ما يعاب عليها أن البني التحتية الأساسية بحاجة إلى جهد كبير في ظل تزايد وتوالد المشكلات بعوامل محلية وأخرى ذات صلة بالأطماع الخارجية, فمبادرة "اسكات البنادق" بحاجة إلى عدد من العوامل حتى تكتب لها النجاح. وعليه لا يسعنا سوى وضع بعض التوصيات التي نأمل في تنفيذها وتحقيقها.

التوصيات:

- إن إسكات البنادق في إفريقيا إلى الأبد يتطلب مشاركة جميع الأطراف, وتعزيز المجتمعات بمؤسسات قوية وحكومة جيدة وسياسات جامعة.
- صياغة التشريعات الملزمة للدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي فيما يخص التزامات كل دولة تجاه المطلوب منها في الخطة.
- يجب على الاتحاد الإفريقي إقامة قوة فعالة وقوية يعتد بها, وتكون سريعة الانتشار, وذات قدرة عالية في القيام بعمليات محددة المدة والأهداف.
- يعتبر ضعف التمويل للاتحاد بصفة عامة, ولعمليات حفظ السلام داخل القارة بصفة خاصة هو من أهم التحديات التي حول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة, وهناك توقع باستمرار هذا التحدي حتى يستطيع الاتحاد التخلص منها بإرادة افريقية منفردة.

- مبادرة "اسكات البنادق" لسوية النزاعات في إفريقيا تحتاج إلى دعم دولي حقيقي ونوايا افريقية صادقة تضع مصلحة الشعوب الإفريقية في سلم أولوياتها, وإلا فان هذه المبادرة الهامة ستلحق بسابقاتها من المبادرات التي سعت إلى تبريد الصراعات في القارة الإفريقية, والتي تم استغلالها على مدى قرون طويلة من الاستعمار الغربي, واكتوت بنار ما افتعله من صراعات داخلية فيها.

الهوامش:

[1] - محمد الجزار, مبادرة الاتحاد الإفريقي لإسكات البنادق 2020 بين الآمال و التحديات, المركز العربي الديمقراطي, متاح على الموقع :https://democraticac.de/?p=64306 , تاريخ الاطلاع, 2021/05/12, على الساعة 11:00.

[2] - عبد العزيز أبو بكر, مددت حتى 2030..تعرف على مبادرة اسكات البنادق في إفريقيا واليات تنفيذها, متاح على الموقع:https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/12/15 , تاريخ الاطلاع, 2021/05/17, على الساعة 22:00.

[3] - نبيل سالم, مبادرة اسكات البنادق, صحيفة الخليج, متاح على الموقع: https://www.alkhaleej.ae/2021-01-15, تاريخ الاطلاع, 2021/05/14, على الساعة 09:00.

[4] - محمد الجزار, تحليلات مبادرة الاتحاد الإفريقي لإسكات البنادق 2020 بين الآمال والتحديات, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية, متاح على الموقع: https://democraticac.de/?p=64306 , تاريخ الاطلاع, 2021/05/04, على الساعة 17:20.

[5] - احمد عماد زكريا, القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي حول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وإسكات البنادق, المركز العربي الديمقراطي, متاح على الموقع: https://democraticac.de/?p=72404 , تاريخ الاطلاع, 2021/05/18, على الساعة 12:40.

[6] - محمد صالح, مبادرة اسكات البنادق في إفريقيا بين الطموحات وتحديات الواقع الإفريقي, متاح على الموقع : https://afropolicy.com/content_images/users/4/contents/1276.pdf, تاريخ الاطلاع, 2021/05/18, على الساعة 20:40.

[7]- احمد عماد زكريا, المرجع السابق.

[8] - محمد صالح, المرجع السابق, ص 14.

[9] - نبيل سالم, المرجع السابق.

[10] - محمد صالح, المرجع السابق. ص 12.

[11] - نبيل سالم,المرجع السابق.

[12] - إسماعيل محمد علي, هل يمكن اسكات البنادق في إفريقيا عام 2020؟, اندبندنت عربية tv, متاح على الموقع: https://www.independentarabia.com/node/92936/ , تاريخ الاطلاع, 2021/05/13, على الساعة 12:40.

[13] - محمود زكريا محمود ابراهيم, اسكات البنادق في افريقيا 2020 واقع الانجازات وتحديات التنفيذ, مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية, متاح على الرابط: https://pharostudies.com/ , تاريخ الاطلاع, 2021/05/16, على الساعة 19:30.

[14] - محمد سليمان الزواوي, اسكات البنادق والحلقة المفقودة في رؤية إفريقيا 2063, قراءات افريقية, متاح على الموقع: https://www.qiraatafrican.com/home/new , تاريخ الاطلاع, 2021/05/12, على الساعة 18:40.

التهديدات اللاتماثلية والتهديدات الهجينة : مقاربة مفاهيمية

Asymmetric and Hybrid Threats: A Conceptual Approach

د./ لعور راضية
جامعة محمد خيضر بسكرة
laouar@univ-biskra.dz

د./ لزهر بن عيسى
جامعة محمد خيضر بسكرة
lazhar.benaissa81@ univ-biskra.dz

****

ملخص:

تهدف المداخلة إلى كشف الغموض حول التعقيدات المفاهيمية والارتباطات التي أحدثها التطور على مستوى مصادر التهديد ومحددات اللامن ضمن أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وذلك بالكشف عن الحركيات السببية المنتجة لجملة المصادر المختلفة للخوف واللاستقرا وبالضبط التهديدات الهجينة والتهديدات اللاتماثلية كمفاهيم جديدة ساهمت أكثر من جهة في بروز مضامين جديدة للأمن ومن جهة أخرى كمصادر قامعة لضبط حدود مجالات جغرافية أمنة تحقق الأمن بكل مستوياته الفردية والوطنية.

كلمات مفتاحية: التهديد الخطر التهديدات اللاتماثلية التهديدات الهجينة.

Abstract:

The study aims to uncover the ambiguities about the conceptual complexities and the linkages brought about by the emergence at the level of threat sources and determinants of insecurity within the literature of political science and international relations by revealing the causal dynamics producing a group of different sources of fear and stability and precisely hybrid threats and asymmetric threats as new concepts that more than one party contributed to the emergence of new contents On the other hand, as suppressive sources to control the boundaries of secure geographical areas, which achieve security at all its individual and national levels.

مقدّمة:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الأكثر تعقيدا وصعوبة على مستوى التحليل العلمي السياسي أين يصعب على الدارس في ميدان العلاقات الدولية والعلوم السياسية الارتكاز على وجهة نظر وحيدة من اجل ضبط معالم البيئة الأمنية ومرد ذلك التطور الهائل الذي عرفه المفهوم منذ نهاية الحرب الباردة على مستويين الأول علمي أكاديمي والثاني واقعي تطبيقي.

وتزداد تلك الصعوبة أكثر إذا ما كنا بصدد دراسة الأمن ضمن مصادر اللالامن أي:التهديدات والمخاطر وكل ما يشكل مصدر خوف وتوجس تجاه ضمان حالة الاستقرار والأمن وعبر كل المستويات:الفردية والوطنية والإقليمية وحتى العالمية.

تعكف هذه الدراسة على إبراز الخلفيات المفاهيمية والضوابط المحددة لمفهوم التهديد بكل أبعاده وتراكماته وتطوراته من التهديد التقليدي إلى التهديد الجديد(اللاتماثلي)إلى التهديد المستجد (الهجين.)

وذلك بالإجابة على الإشكال التالي:

ما هي الاسس الحقيقة والمصادر الدافعة نحو اللاأمن؟

هل التهديد بكل تجلياته الجيلية (التقليد واللاتماثلي والهجين) مصادر متساوية القدرة والتأثير على الأمن في كل أبعاده ومستوياته؟

المطلب الأول: التحول على مستوى المفاهيم: الأمن /التهديد

الفرع الأول: التهديد ومبررات التحول في مفهوم الأمن

إن العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل وان أي محاولة لتفسير الأمن لابد أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد وقبل ذلك تحديد معنى التهديد في حد ذاته .

التهديد والمفاهيم المشابهة:

التهديد في اللغة العربية في القاموس الجديد للطلاب جاء: هدد-يهدد- تهديدا غيره توعده وانذره العقوبة[1]

أما في قاموس اللغة الفرنسية فقد اعتبر قاموس LE PETIT ROBERT أنه مصطلح يعني طريقة يرسم بها الرعب على وجه شخص ما مع وجود النية يجعله يخشى الأذية التي أريد إلحاقها به. [2]

وعليه يمكن القول إجمالا أن كلمة تهديد من الناحية اللغوية هو: "ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر". [3]

-اصطلاحا: عجزت محاولات البحث أثناء انجاز هذا العمل في إيجاد تعريف إجرائي يمكن الارتكاز عليه،إلا أنه في أحدى الدراسات جاء تعريف: التهديد في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة ليتغير معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي، الاقتصادي والاجتماعي والعسكري في مقابل قصور قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي يضطر الأطراف المتصارعة اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي للخطر.[4]

الفرع الثاني: التهديد والتحدي

تبرز في أحيان كثيرة استثنائية التفريق بين مفهومي: التهديدات والتحديات لذا رأينا ضرورة إدراج تبسيط لغوي لمعنى التحدي من أجل إزالة اللبس الذي قد يقع جراء تقاطع الاصطلاحين.

- التحديات: هي المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها.

لكن قد يكون من الحجج الضعيفة أن تستند في التفريق بين الاصطلاحين إلى مجرد تقديم تعريف إجرائي لكليهما.

لكن يمكن تدعيم ذلك بمعرفة أن الصور التي يتخذها التحدي تندرج ضمن نطاق الأمن الناعم (soft security)(الذي يعني التهديدات غير المباشرة وغير العسكرية مثل (التطرف-الإرهاب).

لكن الصور التي يتخذها التهديد تندرج ضمن نطاق الأمن الصلب (hardsecurity)(الذي يعني التهديدات العسكرية المباشرة) ومع ذلك فان التحدي يؤدي على المدى البعيد إلى أضرار تمس مباشرة بالأمن القومي في حين أن التهديد يكون مباشرا في حال استخدام القوة العسكرية[5].

الفرع الثالث: أنواع التهديد و العوامل المؤثرة فيها: هناك عدة أنواع التهديد:

1-التهديدات الفعلية: أي بمعنى وقوع التهديد فعلا ،بمعنى تعرض الدولة لخطر استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

2-التهديدات المحتملة: تعني وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

بمعني أن الأمر في النهاية يخضع لإدراك صانع القرار عن طريق التجربة التاريخية مع الطرف المهدد أو الأحداث الجارية لحظة الشعور بالتهديد.

3.التهديدات الكامنة: وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي ظاهرة مرئية لها على السطح[6].

4.التهديدات المتصورة :ويعني بها تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظهر لهافي المرحلة النهائية.

العوامل المؤثرة في تحديد التهديدات: هناك جملة من العوامل التي تقف وراء تشكل التهديدات و التي يتعرض لها الأمن بمستوياته خصوصا القومية و الإقليمية والتي و إن تنوعت فإنها لن تخرج عن نطاق ثلاثة عوامل أصلية هي :

1.**طبيعة التهديد**: وتخص ذلك التهديد في حد ذاته من حيث أنواعه التي تم التفصيل فيها سابقا. وأبعاده سواء أكانت: اقتصادية سياسية...

2.**مكان التهديد:** وتخص هنا الحديث عن الحيز المكاني الذي يلمسه التهديد و مدى ضيق أو اتساع الرقعة الجغرافية التي يطالها.

3.**زمن التهديد:** وهنا تشير إلى خاصية الاستمرارية أي المدى الزمني الذي يمتد على طوله هذا التهديد سواء كان ذلك لمدة زمنية طويلة أو محدودة.

إضافة إلى أن عامل زمن التهديد يقصد به تأثيره وفاعليته في الزمن الحالي والمستقبل.

4-**تعبئة الموارد** :ترتبط بحجم خطورة التهديد و مدى كثافته الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حشد الموارد و الجهود للحد من تأثيره و أبعاده[7].

الفرع الرابع: الخطر

وفقا لمعجم "petit robert" فان الخطر تهديد محتمل الوقوع ،وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة و النقصان[8]. ويعتبر البعض أن الخطر هو المرحلة الأولي لإدراك التهديد و عند الوصول لإدراك الخطر يكون بصدد الحديث عن التهديد[9].

ولا أقرب إلى تفسير مضمون ومسعى الخطر مثل: الإرهاب حيث نكون بصدد التكلم عن إدراك غير حسي لظاهرة قد تتفاقم وتنتج مجموعة تهديدات، لكن باخ* عرفه على أنه: تهديدات للبشر ولكل ما يخصهم.

والجدول الموالي يوضح أهم نقاط الاختلاف والاتفاق بين كل من التهديد والمفاهيم المشابهة له: التحدي والخطر.

*يعد باخ أكثر الذين فصلوا في مفهوم الخطر في مؤلفه مجتمع المخاطر.

جدول رقم 02 يُبين أبرز أوجه الاختلاق بين التهديد والتحدي والمخطر

المخطر (Risk)	التحدي (Challenge)	التهديد (Threat)	المفهوم مؤشر التمييز
فعل مُهدد يُحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقضان.	مشاكل وصعوبات يقتضي للدولة مجابهتها.	محاولة إلحاق الضرر بفاعل معين (دولة/ جماعة/ أفراد.(...	من حيث مضمون كل مفهوم
تهديد يكون على وشك الحدوث، أو حدث فعلاً.	مشاكل ننتجها في الواقع والمستقبل.	يكون آني نتيجة لإدراك وجود خطر يهدد الفاعل.	من حيث البعد الزمني
محاولة إلحاق الضرر المعنوي أو المادي	اختبار مدى قدرة الدولة على المنافسة والمواجهة	عادةً ما يحمل أهداف سياسية	من حيث الهدف

جارش عادل مُقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة المركز الديمقراطي العربي .21 فبراير 2017 العدد الأول لسنة "2017 " من مجلة العلوم السياسية والقانون متحصل عليه https://democraticac.de/?p=43965

الفرع الخامس: المعايير الجديدة لتصنيف التهديدات

في هذا السياق اعتبر شارل فيليب مارشرزن(C.P.MARCHZEN في مؤلفه «التهديدات الجديدة » أن مفهوم التهديد قد انمحى (تراجع) لصالح المخاطر فالتهديدات التي كانت ذات طبيعة عسكرية قد تحولت بعد الحرب الباردة إلى تهديدات ذات طبيعة غير عسكرية غامضة المفهوم ومتعددة الأبعاد والعوامل[10].

يرى بعض الباحثين أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية حسب:

درجة تشابه الفواعل (Actors) إلى:

التهديدات التماثلية: يطلق على النمط التقليدي للتهديدات الذي تتميز بالطابع العسكري وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة "أ" ودولة "ب"، مثل: التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية باستخدام القوة بينهما.

التهديدات اللاتماثلية: هي تلك التهديدات التي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية، وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكاناً مثالياً في الدول الفاشل(Failed States) ، ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى "النمط اللاتماثلي" (بالنظر إلى لا تناظر طبيعة أطرافها) تزامناً مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العناصر التي تساهم في تحديد التهديد الأمني، ويمكن من خلالها تحليل أي تهديد أمني لا بد من التطرق لها على النحو التالي:

1. **طبيعة التهديد:**ما هو تصنيف هذا التهديد؟ و ما هي أبرز أبعاده؟
2. **مكان التهديد :**ما هو النطاق الجغرافي لهذا التهديد؟ وما هي امتداداته؟
3. **زمان التهديد :**ماهي تأثيراته الحينية والمستقبلية؟
4. **درجة التهديد:**ما قوة هذا التهديد؟ وما هي خطورته؟
5. **تعبئة الموارد :**ماهي الإجراءات والتدابير المناسبة المادية والبشرية والمعنوية لمواجهة هذا التهديد ومحاولة الحد من تأثيره وأبعاده؟

وكنتيجة لما سبق نستنتج أن مفهوم التهديد الأمني هو مفهوم معقد نسبي وحركي، ولذلك لا بد من الدقة العلمية في تحديده من خلال معرفة أبرز السمات والأبعاد التي يتميز بها هذا المفهوم حتى يسهل تشخيصه وعلاجه، فمثله مثل الحالة التي يريد من خلالها الطبيب الكشف عن طبيعة الداء الذي أصاب مريضه، ومن ثم محاولة تشخيصه وعلاجه.

ثانياً: التهديدات اللاتماثلية

عند توصيف البيئة العالمية الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة فإننا سنقترب من فرضية أساسية مفادها أن: "تطور الإنسانية يثبت قدرة كبيرة على صنع التغيير والتحول"، وهذا هو الفارق بين كل حقبة وحقبة زمنية أخرى، فإذا كان هذا التغير يمس مواطن القوة في العلاقات الدولية فسيؤثر على موازين القوى في النظام الدولي وترتيب الوحدات ومنظومة القيم فيه، وهو ما يجعلنا نعيد النظر في الكثير من المعطيات، ومن بينها الأمنية.

فالراصد لمؤشرات البيئة الأمنية العالمية في العقود الثلاث الأخيرة، سيرى أن هناك تحول قد لحق بطبيعة المخاطر التي تُهدد الأمن العالمي من النمط التقليدي الذي يُركز على الدولة كفاعل مُهدد، وعلى الطبيعة العسكرية للتهديد إلى أنماط جديدة عديدة، ومن بينها التهديدات اللاتماثلية، والتي سنحاول توضيحها وتبسيطها في هذا العنصر.

تعريف التهديدات اللاتماثلية(11)

يقول كورمو وريبنيكار، في كتابهما عن الحروب غير المتوازية، الصادر في باريس في 2002 إن التماثل، من منظور استراتيجي، هو القتال بأسلحة متساوية، أما اللاتوازي، أو اللاتماثل، فهو سعي طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف الخصم، لرفع حجم الإضرار به[12]

وتُسمى هذه التهديدات أيضاً بغير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى.

ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة، ومصطلح "التهديدات اللاتماثلية" عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديد ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول .

وبمستوى أعلى من التهديد يُشار في الكثير من الدراسات إلى الحرب اللاتماثلية(AsymmetricWar) ؛ وهي النمط الغالب في حروب اليوم لذلك تُسمى بـ "حروب العصر"، بحيث تكون الأطراف المتحاربة غير متساوية ومتفاوتة في القوى والوسائل والتنظيم، وتتخذ عدة أشكال، ويُمكن قراءتها على ثلاث مستويات؛ فهناك المستوى الميداني (يتميز بكثرة العمليات السرية، المفاجأة، الغدر والحيل...، وما إلى ذلك)، والمستوى الاستراتيجي العسكري (حرب العصابات، الحرب الخاطفة، ...، وغيرها)، والمستوى الاستراتيجي السياسي (حرب ذات معطى ثقافي أخلاقي وديني).

ولقد استعمل هذا المصطلح في الكثير من الدراسات الأنجلوساكسونية، مثل دراسة: "ستيفن لمبكيز Steven Lambakis"، "جيمس كيريس James Kiras" و "كريستين كولت Kirstin Kolet في دراسة موسومة بـ Understanding Asymmetric Threats to the USA: و"دايفيدبيوفلو David Buffaloe " حول "تعريف الحرب اللاتماثلية.Defining Asymmetric Warfare"

وتم استعمال هذا المصطلح في الولايات المتحدة لتوصيف المخاطر الجديدة التي تواجه الأمن القومي الأمريكي على النحو التالي:

التهديدات الجديدة التي تتميز بعنصر المفاجأة والحركية والغير مألوفة.

الأساليب والتكتيكات العملية الجديدة التي تستخدمها المجموعات لتهديد الأمن الأمريكي. بالاضافة الى غموض وصعوبة تحديد ماهية العدو المهدد للأمن الأمريكي.

جدول (03): جدول يُبين أبرز أوجه الاختلاق بين التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية

عادل جارش .مرجع سابق

التهديدات اللاتماثلية	التهديدات التماثلية	نوع التهديد/ مؤشر لاختلاف
تهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة كحرب دولة ضد جماعة إرهابية، وتُعبر عن النمط الجديد من التهديدات السائدة بكثرة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.	هي التهديدات التقليدية التي تحمل بُعد عسكري تحاول فيها دولة تهديد دولة أخرى بغرض تحقيق أهدافها.	**من حيث مضمون كل مفهوم**
فاعل من غير الدولة: جماعات الإرهابية، وجماعات تمرد، عصابات جريمة منظمة...وغيرها.	الدولة	**من حيث المصدر**
تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو،وتكون بين أطراف غير متكافئة تختلف من حيث القوى التنظيم وامتلاك الوسائل والأساليب.	يكون العدو واضح ويمكن تحديده بهولة واستهدافه، وعادة ما تكون بين أطرف متشابهة كتهديد دولة لدولة ويتشابهان في العديد من النقاط.	**من حيث الخصائص**

التهديدات اللاتماثلية والتهديدات الهجينة:

يعود استعمال عبارة "هجين Hybride "أو "خليط" إلى تحليل قامت به قوات سلاح البحرية الأمريكية للتجارب العملياتية في العراق وأفغانستان، غير انه من الضروري الإشارة إلى أن هذا المصطلح مقرون أساسا بظهور واستعمال مصطلح الحرب الهجينة وهو مصطلح حديث في أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية أشارت إلى مضمونه جملة من الدراسات أهمها ما صدر عن مؤسسة راند كوربورايشن باعتبارها عبارة عن: "نشاطات خفية أو قابلة للإنكار تدعمها قوات تقليدية أو نووية بغرض التأثير على السياسة الداخلية في البلدان المستهدفة".[13]

كل ذلك كان إشارات بعيدة عن المحتوى الحقيقي لمفهوم التهديدات الهجينة إلى غاية سنة 2005 كتب الجنرال "جيمس ماتيس James Mattis" الذي شغل منصب قائد القيادة المركزية

الأمريكية في مجلة "الإجراءات" التابعة لمعهد البحرية الأمريكية عن ظهور طرق غير منتظمة للتهديدات مثل: الإرهاب وأعمال التمرد وتجارة المخدرات[14].

وجاء في هذا التحليل أن الخصوم غير النظاميين يسعون إلى استغلال الأفضلية التكتيكية في وقت ومكان يختارونه بأنفسهم بدل الخضوع إلى قواعدنا، إذ يحاولون مراكمة سلسلة من الأثار التكتيكية الصغيرة ثم يضخمونها باستعمال الإعلام وحرب المعلومات لإضعاف العزم الأمريكي، وهكذا تظهر عملية اندماج بين طرق ووسائل حربية مختلفة تُشكل تهديد هجين وبمستوى متقدم تؤدي إلى "حرب هجينة Hybrid War" .

ويعرف "فرانك هوفمان F.Hoffman" التهديدات الهجينة: بأنها تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية والتكتيكات والتشكيلات غير النظامية والأعمال الإرهابية بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام العشوائي.

"Hybrid threats incorporate a full range of different modes of warfare including conventional capabilities, irregular tactics and formations terrorist acts including indiscriminate voilence and coercion, and criminal disorder".

انطلاقا مما تقدم يمكن القول بان التهديد الهجين:

يتمثل في تعاون مشترك بين جماعات إرهابية متطرفة وجماعات إجرامية احترفت الأفعال الجنائية والاختراقات الالكترونية لدعم عمليات التضليل والافتراء. لا يخفى على أحد حملات التشوية وبث عناصر عدم الاستقرار التي تطال دول التحالف بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص في فضاءات متفرقة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات التلفزيونية ودعم عناصر الشغب بالمال والمعلومات والتغطية الإعلامية وتضخيم الأحداث ودعم عمليات التجنيد[15]

وتتواجد التهديدات الهجينة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، وتتميز بسرعة الانتشار وتتعلق بفواعل غير دولاتية تجمع بين استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية مثل الحرب التقليدية والجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية والتحكم في التكنولوجيا واختراق المواقع الالكترونية، وتتميز أيضاً بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية الفهم، نظراً لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها، كما تمثل التهديدات الهجينة خصماً يصعب معرفته وتحديده وتوقع أعماله ونتائجه وتنطبق هذه الحالة على التهديد الهجين " داعش" أو ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق.ISIS)

وتُمثل التهديدات الهجينة تحدي جد عويص لأمن الدول والأمن العالمي، وهي أكثر تعقيداً وتشابكاً وغموضاً من التهديدات اللاتماثلية .

في القواميس المرجعية، يرتبط مصطلح "هجين" بسجلات متنوعة مثل علم الأحياء أو الزراعة أو علم اللغة. تشير الصفة دائمًا إلى ما هو "مؤلف من عنصرين متصلين بطبيعتين مختلفتين". في المصطلحات العامية، يمكن أيضًا ربط المصطلح "هجين" بشيء "ذو طبيعة غامضة وغير محددة

التعريف". لم يتم استخدام صفة "الهجين" لأول مرة مع النزاعات المسلحة إلّا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

Dans les dictionnaires de référence, le terme « hybride » est associé à des registres aussi divers que la biologie, l'agriculture ou la linguistique. L'adjectif renvoie toujours à ce qui est « composé de deux éléments de nature différente anormalement réunis »3. Dans le langage familier, le terme « hybride » peut également être associé à quelque chose « d'une nature mal définie, vague »4. Ce n'est qu'au début des années 2000 que l'adjectif « hybride » est pour la première fois utilisé en association avec un conflit armé.[16]

لذلك بقي هذا المصطلح غامضًا لا يُتداول كثيرًا في الأوساط الإستراتيجية، إلَّا بعد الألفين ومن ثمّ نُحِت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أين ربط بالإرهاب والتهديدات غير الكلاسيكية، أو ما اصطلح عليه بالتهديدات المُتكيّفة.

حيث يعود استعمال عبارة "هجين Hybrd "أو "خليط" إلى تحليل قامت به قوات سلاح البحرية الأمريكية للتجارب العملياتية في العراق وأفغانستان، ففي سنة 2005 كتب الجنرال "جيمس ماتيس " James Mattis الذي شغل منصب قائد القيادة المركزية الأمريكية في مجلة "الاجراءات" التابعة لمعهد البحرية الأمريكية عن ظهور طرق غير منتظمة للتهديدات مثل: الإرهاب وأعمال التمرد وتجارة المخدرات[17]

يقول كورمو وريبنيكار، في كتابهما عن الحروب غير المتوازية، (صدر في باريس في 2002 ونشرت مراجعة له)، إن التماثل، من منظور استراتيجي، هو القتال بأسلحة متساوية، أمّا اللاتوازي، أو اللّاتماثل، فهو سعي طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف الخصم، لرفع حجم الإضرار به. وتلجأ المجموعات المسلحة إلى وسائل غير متوازية، متفادية نقاط قوة الخصم ومحاولة مواجهته، في ميدان أقل ملاءمة له[18] اكتسب المفهوم الجديد للتهديدات الهجينة الاعتراف عندما حقّق حزب الله بعض النّجاح العسكري الملموس ضدّ قوات الدّفاع الإسرائيلية في لبنان عام 2006 اثناء حرب لبنان الثانية، ومن المفارقات أنّ تعريف "الهجين" كان حينئذٍ يدل على أنّ فاعل من غير الدول قد أظهر قدرات عسكرية توجد فقط بحوزة الدول والفواعل الرسمية[19].

وتمّ تعريف التهديدات الهجينة من قبل القيادة الثنائية للناتو عام 2010 على أنّها " تلك التهديدات التي يشكلها الخصوم مع القدرة على استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية في وقت واحد بشكل تكيفي سعيًا لتحقيق أهدافهم"[20]

من خلال ما سبق من تعريفات، يتضّحُ جليًا بأنّ التهديدات الهجينة هي تلك التهديدات غير التماثلية، التي لا تستطيع الدولة التنبؤ بأدوات ووسائل خصومها في ذات الوقت، تتميز هاته التهديدات

بالسرعة على التكيف والقدرة على تغيير أساليب فرض الواقع ومواجهة الخصوم، حيث تشكل مدخلا حديثا لإعادة هندسة التفكير في طرائق ومصادر وأنواع التهديدات المحدقة بالدول أو بالكيانات.

خصائص التهديدات الهجينة:

1- الصراع الفتاك: تنقل دراسة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عن الحروب الهجينة، ما كتبه الضابط في مشاة البحرية الأميركية فرانك هوفمان، في مقال، صدر في سنة 2007، عن معهد بوتوماك للدراسات السياسات العامة، يقول فيه إن الحروب الهجينة" تمزج الصراع الفتّاك الذي تقوم به الدولة مع الحماسة المتعصبة والمطولة في الحرب غير النظامية[21]

2- تتميز التهديدات الهجينة بالمزاوجة بين أحد الأساليب الهجومية الأربعة: حرب تقليدية، حرب غير نظامية، إرهاب كارثي، استغلال التكنولوجيا لتهديد الاستقرار وتعطيل عمل الدول[22]

3- يبدو أن مصطلح التهديدات الهجينة أقل إرباكًا من الحرب الهجينة ذاتها[23]، وذلك بسبب عدم وجود مصطلحات محددة لتعريف الهجمات التي تستخدم وسائل عسكرية أو غير عسكرية لاستغلال "نقاط ضعف" الدول، وبالتالي منع استجابة منسقة من قبل الخصم.

4- يؤكد تقرير صادر عن حلف شمال الأطلسي في 2011، يصف هذه التهديدات الهجينة بأنّها ليست أداة الفواعل غير الدولاتية غير المتماثلة أو غير الحكومية حصرًا ولكن يمكن القيام بها من قبل الفواعل الدولاتية الحكومية وعير الحكومية على حد سواء[24]

5- تتميز بالتعقيد والحركية: لقد تغيرت هيكلة وخارطة المخاطر والتهديدات الأمنية من نمط تقليدي إلى نمط جديد؛ اصُطلح عليه في الكثير من الأحيان "بالتهديدات اللاتماثلية " Asymmetric Threats، وبصورة أحدث "التهديدات الهجينة Hybrids Threats" كتعبيرٍ عن زيادة التعقيد والحركية والتطور المستمر الذي يمس الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية، انطلاقاً من تفاعلها بما يحصل على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والمعرفي والتقني[25]

6- طمست الخط الناظم للنظام الدولي: إذا كانت الحرب الباردة مصدراً قوياً للصرامة والاتساق الإيديولوجي بقيادة المعسكرين(USA & USSR)، كونها فرضت خط صدع واحد بين الاختلافات في النظام الدولي (الشيوعية الاشتراكية/الليبرالية الرأسمالية)، فإن هذا الخط الجديد بدأ في الانطماس والتفكك في نهاية الثمانينيات جراء تفاعل مجموعة من الأسباب أدت إلى تغيرات هيكلية وقيمية عميقة مست النظام الدولي والعلاقات الدولية، خاصة في ظل التهديدات الهجينة، حيث يدعو " باري بوزان Barry Buzan"و" أول ويفر Ole Waever " إلى تجاوز التفكير الضيق للأمن والتهديدات الأمنية الذي ينحصر حول أمن الدولة والأمن العسكري، وتوسيع هذا التفكير من خلال البحث عن الفواعل الجديدة المهددة للأمن والتهديدات الأمنية الجديدة.[26]

تشمل التهديدات متعددة الأبعاد والتهديدات المتحركة والمتنقلة وغير المتنقلة للسلم والأمن الدوليين وكذا الحرب السيبرانية وغير المتماثلة والإرهاب العالمي والقرصنة والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات الديموغرافية وأمن الموارد وانتشار أسلحة الدمار الشّامل[27].

خاتمة

بالنسبة للتهديد والذي أرتبط أساسا بمرحلة الحرب الباردة الذي كان يمثله الخصم. استبدل هذا المصطلح أو المفهوم بمفهوم آخر يتمثل في مفهوم المخاطر، وذلك نتيجة لتعدد مصادر التهديد وتنوعها، وصعوبة التنبؤ بحدوثها وصيرورتها، مثل خطر الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، المخاطر البيئية.

إن الميزة الأساسية لهذه المخاطر أنها تهدد كل الدول والمجتمعات ولو بدرجات متفاوتة، حيث تغيرت هيكلة وخارطة المخاطر والتهديدات الأمنية من نمط تقليدي إلى نمط جديد اصُطلح عليه في الكثير من الأحيان "بالتهديدات اللاتماثلية، وبصورة أكثر تعقيدًا "التهديدات الهجينة Hybrids" Threats، وهذا كتعبير عن زيادة التعقيد والحركية والتطور المستمر الذي يمس الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية.

يتّضحُ جليًا بأنّ مفهوم التهديد يُعبر في صورته الأولية عن نية لإلحاق الضرر والأذى قصد الإخلال بالأمن العام، حيث يتأثر بعديد المستجدات والتغيرات التي تحدث ميدانيًا، وهو ما يضفي الطابع الديناميكي والنسبي له، وتتباين مستويات التهديد من عام (دولة، إقليم)، وخاص (فرد، جماعة، طائفة) وغيرها من المستويات، مع ضرورة الإشارة إلى تعدد مصادره (من داخل وخارج الدولة) ومسبباته وأنواعه، وهو ما يجعله مفهوم مركب ومُعقد، بما يسمح له من اكتساب صفة اللاثبات، ويتداخل ويتفاعل التهديد في البيئة الراهنة مع عدة تهديدات أخرى. فهو مفهوم زئبقي، متحوّر نسبيًا، ولذلك خلصنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النّتائج، وأهمها:

1- من حيث المعنى الإيتمولوجي للمصطلح فإن كلمة التهديد ذات المدلول الجديد كلمة مستحدثة نسبياً على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة (The Cold War) جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

2- التهديدات الجديدة ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضاً على الصعيد الداخلي، وهو ما أدى إلى تعدد مستوياتها (فردي، إقليمي، دولي...)، وما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل.

3- تأخذ التهديدات عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا، فإن كان الخطر عادة معرفا ويلحق ضررا مباشرا، فإن التهديد على خلافه: ضبابي، ملتبس، غير قابل للقياس ومشكوك فيه.

4- لا زال مفهوم التهديدات يثير الكثير من اللّغط بسبب عدم اتساقه وانضباطه معرفيًا، خاصة بعد ظهور أشكال وأنماط تهديد غير تماثلية، كأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها...، حيث يقبل كل التهديدات أيًا كان مصدرها ومنشؤها بالإضافة إلى مستوى تأثيره وطبيعته، وحجم تأثيره، إضافة إلى صعوبة التكهن وقت حدوثه، كلّها عوامل تؤدي إلى مزيدٍ من التعقيد والتشبيك.

5- أخيرًا يمكن القول أن التحولات التي مست موضوع الأمن (المخاطر، التهديدات)، قد أحدثت تغييرا على مستوى مفهوم التهديدات الأمنية حيث انتقلت التهديدات: من تهديدات عسكرية صلبة تمس الدول كوحدات تحليل، إلى تهديدات – لينة – تمس القطاع الاقتصادي، البيئي، المجتمعي والسياسي مما يستدعي كذلك إيجاد وسائل جديدة للتعامل معها وفهمها حيث أن التعامل مع التهديدات الأمنية لا يكون مجديا إلا إذا تم تحديد مصدر التهديد، طبيعته، بنيته وكذا درجته، وتختلف طريقة التعامل مع التهديدات المختلفة حسب قدرات الدولة ومكانتها في النظام الدولي.

الهوامش:

1- علي بن هادية، بلحسن لبليش وآخرون، القاموس الجديد للطلاب. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص1277.

2- Le petit robert;micro.poche.dictionnaire du français primordial ;France (s.m.d) ;1984 ;p1702 2

3-عمر بغزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة فكرة المنازعات والمخاطر التهديدات في إطار العولمة مجلة الفكر البرلماني، العدد06، جويلية 2004، ص177.

3- سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19، 2008، ص19.

4- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 18.

5- لمرجع نفسه.

6- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 18.

[6]-Le Petit Robert.Op-Cit. P1720.

[7]- عمربغزوز، مرجع سابق، ص178.

[*] يعد باخ أكثر الذين فصلوا في مفهوم الخطر في مؤلفه مجتمع المخاطر.

[8]- Charles-philippe David, jean jacques roche .Op-Cit. P 36

[9]- عادل جارش، مرجع سابق.

10- عادل جارش، مرجع سابق.

11- بن عنتر عبد النور، "تهديدات هجينة"، متحصل عليه من:

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/4/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D9%86%D8%A9 يوم 2017/09/24 الساعة 21:20

12- اندروا رادن، "الحرب الهجينة في منطقة البلطيق التهديدات و الاستجابات المحتملة 2017"، متحصل عليه:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1500/RR1577/RAND_RR1577z1.arabic.pdf

13- عادل جارش، مرجع سابق.

14- بن محمد الحضيف مركز التحالف الإسلامي لمواجهة التهديدات الهجينة متحصل عليه:

https://www.alarabiya.net/ar/saud-today/2017/04/27/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2- يوم 2017/10/11

15-Estelle Hoorickx, «La défense contre les « menaces hybrides » : la Belgique et la

stratégie euro-atlantique». SÉCURITÉ & STRATÉGIE N° 131, Institut Royal Supérieur de Défense : Bruxelles, Octobre 2017, p 03.

[16]- عادل جارش، « التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المجال المغاربي وأساليب المواجهة»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3xOq8D3 بتاريخ: 2021/05/05.

[17]- عبد النور بن عنتر، « تهديدات هجينة»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2RoLQNh بتاريخ: 2021/05/05.

18 عزيز نوري، سميرة سليمان، « التهديدات الهجينة بين إشكالية التعريف وأنماط المواجهة»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01/ جانفي 2021، ص 479.

[19]- المرجع نفسه.

20- رياض قهوجي وآخرون، « عقيدة الحرب الهجينة تصيطر على صراعات العالم»، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 9763، السنة 37، 2014/12/09، ص 07.

[21]- المرجع نفسه.

[22]- Estelle Hoorickx, o.p,cit, p 45.

23-عزيز نوري، سميرة سليمان، مرجع سابق، ص 480، نقلا عن:

Bachmann, S. D. (2015). Hybrid Wars: The 21st-Century„s New Threats To Global Peace And Security. Scientia Militaria, South African Journal of Military Studies, Vol 43, No. 1, p 115..

[24]- عادل جارش، مرجع سابق.

25- بتصرف عن: عادل جارش، مرجع سابق.

26-عزيز نوري، سميرة سليمان، مرجع سابق، ص 479.

إشكالية النزاع الحدودي التاريخي الجزائري المغربي

The Problematic of the Algerian–Moroccan Historical Border Dispute

د./ عائشة عبد الحميد
جامعة الشادلي بن جديد الطارف. الجزائر
malekcaroma23@gmail.com

****

ملخص:

أضحى تأمين الحدود السياسية للجزائر مسألة بالغة الأهمية والتعقيد، حيث تطور مفهوم تأمين الحدود لاسيما وأن الوضع الأمني والجوار المتأزم للجزائر مع جيرانها خاصة على الحدود الغربية للوطن ونعني بها النزاع التاريخي بين الجزائر والمغرب حول الحدود البرية الذي تعود جذوره إلى ما قبل استقلال الجزائر وإلى غاية كتابة هذه الأسطر، لم يحل. نبحث من خلال هذه الورقة العناصر المؤثرة في العلاقات الجزائرية المغربية وفي صميمها ملف الصحراء، وإن كان حصول انفراج في العلاقات بين الرباط والجزائر أمرا مستبعدا، مستخدمين في ذلك المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، نتوصل إلى نتيجة أولية مفادها أن التناقض الحاد بين البلدين إزاء قضية الصحراء الغربية خصوصا بعد عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية فضلا عن العوامل الدولية.

الكلمات المفتاحية: النزاع الحدودي؛ الصحراء الغربية؛ الحوار الإقليمي؛ العلاقات الجزائرية المغربية؛ الصراع الأيديولوجي.

Abstract:

Securing Algeria's political borders has become a very important and complex issue, as the concept of securing the borders has evolved, especially since the security situation and the crisis of neighboring Algeria with its neighbors, especially on the western borders of the homeland, we mean the historical dispute between Algeria and Morocco over land borders, which dates back to pre-independence Algeria and until writing These lines, unsolved. In this paper, we examine the influential elements in Algerian-Moroccan relations at the heart of the Sahara issue, and if a breakthrough in relations between Rabat and Algeria is unlikely, using that historical and analytical approach, we reach a preliminary conclusion that the sharp contradiction between the two countries. On the issue of Western Sahara, especially after historical, geographical, ideological as well as international factors.

***Keywords**: Border Dispute, Western Sahara, Regional Dialogue, Algerian-Moroccan relations, Ideological Conflict.*

مقدّمة:

تحاول هذه الدراسة تتبع صعوبة تطبيع العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر، بناءا على خلفية قضية الحدود البرية المغلقة بين البلدين منذ عام 1994، حيث أصدر المغرب قرارا بفرض التأشيرة على الجزائريين وردت الجزائر على هذا التصرف بإغلاق الحدود البرية بين البلدين.

حيث يقوم النزاع بين الجزائر والمغرب على أساس تناقض التصورات وتصادم المبادئ حول ترسيم الحدود، فالتصور المغربي يقوم على " مبدأ الحق التاريخي "، والتصور الجزائري يقوم على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

تدور المشكلة الرئيسية لهذه الورقة البحثية حول: ما هو أساس النزاع الحدودي الجزائري المغربي، فهل هو أساس تاريخي أم أيديولوجي؟

إن البحث في هذا الموضوع يدلنا ويدخلنا في العديد من التشعبات والمقالات ذات الصلة أهمها: مقال بطرس بطرس غالي: الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية.

إن أهم الفرضيات التي يمكن طرحها هي أن احتمال تسوية الخلافات المغربية الجزائرية وحصول انفراج في العلاقات البينية مسألة مستبعدة في المستقبل، بل نتيجة ذلك هو استمرار الوضع الحالي والذي يشكل حالة حرب باردة ولكن متحكم فيها.

تقسم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

أولا – الجذور التاريخية للنزاع الجزائري المغربي

ثانيا – النزاع الحدودي الجزائري المغربي في بعده العسكري

المبحث الأول

الجذور التاريخية للنزاع الجزائري المغربي

إن جذور التوتر بين الجزائر والمغرب ليست وليد المرحلة الراهنة، بل يرجع إلى العهد الاستعماري، إضافة إلى وجود ملف قضية الصحراء الغربية المعقدة.

حيث تعد الحدود الجزائرية المغربية موضوعا ذو إشكال جغرافي وسياسي، فهو محط أنظار العالم، لأنه مرتبط بالقرارات الدولية وسياسة المد والجزر التي عرفتها العلاقات الجزائرية المغربية من جهة، وبتفاعلات قضية الاستعمار من جهة أخرى.

حيث تمثل الحدود الجزائرية المغربية مشكلة ومفارقة بالغة التعقيد والتناقض (1).

فقد خاضت الجزائر نزاعا حدوديا بريا وصل بها إلى درجة النزاع المسلح مثل ما حدث مع المملكة المغربية سنة 1963 (2) أمام جذل متبادل حيث اتهم المغرب الحكومة الجزائرية أنها وراء محاولة الانقلاب الفاشلة خلال جويلية 1963، واتهمت الجزائر المغرب بأنه وراء الاضطرابات التي وقعت في منطقة القبائل الجزائرية.

حيث يعد موضوع الحدود الجزائرية المغربية من أكثر المواضيع إثارة للجدل على الساحة السياسية(3).

المطلب الأول: أثناء المرحلة الاستعمارية

يرجع جذور التوتر بين البلدين إلى ما قبل الاستقلال فكما هو معلوم فإن الصحراء كانت مستعمرة إسبانية، وكان المغرب والجزائر وموريتانيا من المستعمرات الفرنسية.

طرحت مشكلة الحدود بعد الاستقلال المغرب العام 1956، حيث كونت لجنة فرنسية مغربية من أجل تعين الحدود بصفة نهائية إلا أن الجانب المغربي انسحب منها عام 1958.

وكانت حكومة الرباط (المغرب) قد اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية كسلطة شرعية وحيدة لها صلاحية التباحث مع المغرب بشأن قضية الحدود بين البلدين (4).

وبدأ الملك محمد الخامس بإعلان مطالبته باستعادة صحراء البلاد المغربية وكان يقصد بذلك ضم أجزاء من الجنوب الغربي الجزائري إضافة إلى موريتانيا (5) (*) .

وقد أبرم المغرب في إطار سعيه لتعديل حدوده الموروثة عن الاستعمار بروتوكول اتفاقي في 06 جويلية 1961 مع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية برئاسة فرحات عباس، إلا أن هذا النزاع قد تفاقم بعد الاستقلال.

المطلب الثاني: النزاع الحدودي بعد الاستقلال

بعد نيل الاستقلال في 1962 لم تأخذ الجزائر بالإتفاق المبرم العام 1961 واستمرت بتمسكها بمبدأ الحدود المتوارثة عن الاحتلال الفرنسي [6] .

بعد الاستقلال تفاقمت الأزمة خاصة بعد 16 أوت 1962 حيث بدأت تلوح بوادر الأزمة على الأفق، وقد وقعت عدة تحرشات عسكرية حول تندوف بعد اتهام المغرب للجزائر بأنها قمعت تظاهرات تطلب بانضمام الإقليم المغربي، وقد أرسلت المغرب إلى الجزائر مبعوثين على وقتني متلاحقين من أجل تسوية المشكلة، لكن قادة الثورة الجزائرية رفضوا أن يبتوا في موضوع النزاع حيث تم انتخاب الجمعية الوطنية الجزائرية.

وعندما اشتد النزاع نشرت الحكومة المغربية بنود الاتفاق السري لعام 1961 في 05 سبتمبر 1963 اعتلى السيد أحمد بن بلة سدة الحكم في 27 سبتمبر 1962 عقب تعيين أول حكومة جزائرية عادية[7] .

لكن تصريح بن بلة حول قضية الحدود الجزائرية المغربية لم يكن يدل على انفراج الأزمة أو أية مبادرة حول تطبيق اتفاق 1961.

وفي 10 سبتمبر 1963 صدر أول دستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية [8]، حيث لم تعترف الحكومة الجزائرية بالاتفاق السالف الذكر بدعوى إبرامه تحت أوضاع خاصة متمثلة في الحكومة المؤقتة.

المبحث الثاني

النزاع الحدودي الجزائري المغربي في بعده العسكري

يعود تاريخ النزاع إلى عام 1963 عندما قامت القوات المغربية بضم جزء من الأراضي الحدودية الجزائرية للمغرب [9] .

فبعد أكثر من عام على حصول الجزائر على استقلالها العام 1962، قامت القوات المغربية في أواخر سبتمبر 1963 بعمل عسكري اعتبرته الجزائر عدونا عليها، من جهة الحدود المغربية [10] ، حيث تمسكت الجزائر بمبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار [11] .

المطلب الأول: حرب الرمــال

يعتبر النزاع المسلح الجزائري المغربي من أبرز الأشكال المعبر عن نمط التهديدات ذات الطبيعة العسكرية والذي يعد أحد الأنماط التصورية في تفسير أمن الحدود الجزائرية والتي تميزت بها حقبة الستينات، حيث امتدت هذه المرحلة من أول أكتوبر لغاية 05 نوفمبر 1963، وكانت الاشتباكات على ثلاث مناطق: تندوف، بشار في الجزائر ومنطقة عين فجيج بالمغرب وهي الاشتباكات التي أطلق عليها اسم " حرب الرمال " [12] حيث تجند الشعب الجزائري كله لنصرة الدولة الفتية على إثر كلمة الرئيس بن بلة المدوية " حقرونا " والتي كانت سببا أيضا في توقف العصيان والتمرد الذين قاما بهما كل من العقيد شعباني ومحند أولحاج والتحاقهما بالجيش للدفاع عن الوحدة الترابية للجزائر.

وفعلت الجزائر حينما نص المادة 59 من دستور 1963 والتي تنص على الحالة الاستثنائية [13] .

بداية الحرب كانت في سبتمبر 1963 بتحركات من الجيش الملكي المغربي والجيش الجزائري على طول الحدود بين البلدين.

وقد اجتازت بعض الوحدات للقوات الملكية المغربية الحدود الجزائرية على مستوى ولاية بشار ، وتمركزت في منطقة " حاسي البيضاء " و " تنجوب " وتوغلت خلف الحدود الجزائرية على مسافة تزيد عن 50 كلم ، ليتطور النزاع باتجاه التصعيد الحاد، حيث دخل الطرفان نحو جنوب " تاجونيت "، ودخلت الإقليم الجزائري لتحتل في الفاتح من أكتوبر حاسي البيضاء و تنجوب " الواقعتان على بعد 50 كلم شمال شرق تندوف، وقابله ذلك محاصرة جزائرية لمنطقة " فجيج "، لتتسع المعارك وتشمل منطقة حاسي البيضاء وتندوف من جهة ، فجيج من جهة ثانية ، وبذلك دخل النزاع مرحلة جديدة باستعمال الأسلحة الثقيلة وإعلان التعبئة العامة، حيث تعد من الحروب الحدودية البرية على الشريط الحدودي الغربي للجزائر [14] .

انتهت حرب الرمال بإعلان اتفاقية وقف إطلاق النار في 02 نوفمبر 1963 بعد العديد من مبادرات التسوية من أطراف عربية وإفريقية، لكن السلام التام في المنطقة لن يعود بعد أن لم يتقبل المغرب بتوصيات

اللجنة المشتركة التي تنص على انسحاب القوات العسكرية من على الحدود، وكذا تحسين معاملة المواطنين الجزائريين المتواجدين في المغرب (15) .

تم من جديد الاتفاق في نوفمبر 1964 حيث تم تدعيم التبادل التجاري بينهما، وإلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع الصناعية والغذائية.

ولكن ذلك لم يدم طويلا إذ انفجر النزاع من جديد في 09 ماي 1966 عندما أعلنت الجزائر عن تأميم مناجمها من بينها منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي يطالب بها المغرب (**) .

واعتبر المغرب هذا التصرف انتهاكا لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية والخاصة لفض النزاع الحدودي بينما اعتبرته الجزائر قرارا سياديا.

وبقي الوضع بين الانفراج والتوتر من 1964 إلى أن أبرمت معاهدة الرباط في 15 جوان 1972، حيث صادقت الحكومة الجزائرية على هذا الاتفاق في 22 جوان 1972 أما المغرب فلم يصادق عليها إلا في 24 جوان 1992.

حيث يعد النزاع الحدودي المغربي انعكاسا للمشاكل الداخلية أمثر من كونه انعكاسا لمطالب أو هواجس إقليمية، الأمر الذي يعطي للنزاع بعدا سياسيا أكثر منه جغرافيا.

المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية

ظهر نزاع الصحراء في بدايته قضية من قضايا تصفية الاستعمار الغربي بالقارة السمراء، بين كل من المغرب وموريتانيا المطالبين باسترجاع هذا الإقليم، ففي عام 1975 انتقل ملف الصحراء من نزاع المستعمر إلى تصفيته، ثم إلى نزاع جيوسياسي في المنطقة (16) .

ترك النزاع الحدودي رواسب أخذت أبعاد تطورية على سير العلاقات الجزائرية المغربية، وأزمت الوضع بينهما، ليس فقط في شقها العسكري بل حت في طبيعة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الجزائرية المغربية، وبالذات مع ولوج قضية الصحراء الغربية التي أعادت إحياء الخلافات والإختلافات الثنائية، وهذا ما أكده الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في تصريح أدلى به لمجلة كولومبو الإسبانية في نوفمبر 1975 إذ قال:" لا خلاف على أن قضية الصحراء الغربية قد ابرزت من جديد جوهر الخلافات الإيديولوجية والسياسية وحتى الاستراتيجية بين بلدان هذه المنطقة (17) .

دافعت الجزائر ولسنوات عديدة أمام الهيئات الأممية الدولية والإقليمية على مبدأ هام في العلاقات الدولية وهو مبدأ حق تقرير المصير، فمنذ 1975 وخلال مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بكامبالا في عام 1975 وقع الخلاف بين موقفين متعارضين:

- موقف ومشروع مغربي مرتكز على مبدأ الوحدة الترابية.

- ومشروع جزائري مرتكز على مبدأ تقرير المصير وفق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والإعتراف بجبهة البوليزاريو على أنها حركة التحرير الوطنية الوحيدة في الصحراء الإسبانية التي تناضل من أجل استقلال الإقليم [18] .

حيث أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مبدأ تقرير المصير بوصفه أحد مبادئ القانون الدولي الملزمة، حيث نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 الخاص بتصفية الاستعمار في 14 ديسمبر 1960 وأكد أيضا على ذلك القرار 2131 الصادر في 1965 على المبدأ ذاته بالإضافة إلى العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 [19] .

إلا أن المغرب ينظر إلى قضية الصحراء الغربية من منظور جيو اقتصادي إذ أن إقليم الصحراء الغربية يعتبر ذو أهمية اقتصادية حيث يعد أول منتج ومصدر للفوسفات في العالم ، كما تعتبر السواحل الصحراوية من أغنى السواحل على المحيط الأطلسي بالثروة السمكية التي تفوق 90 نوعا متواجدة على طول 150 كلم على غرار باقي الثروات الأخرى مثل البترول والغاز الطبيعي ، الحديد اليورانيوم مما جعلها مطلبا ومكسبا جيو اقتصادي ملحا للنظام المغربي.

كما تتمسك المغرب أيضا واعتمدت على مبدأ الحق التاريخي باعتبارها جزءا تاريخيا منها، لأن قيام دولة صحراوية قد يشكل تهديدا مباشر للمغرب ويساهم في إضعافها اقتصاديا واستراتيجيا، خاصة إذا كانت موالية للجزائر الأمر الذي من شأنه أن يدعم الحصار الجزائري حول المملكة المغربية ويضع الجزائر كدولة قائدة للمنطقة [20].

إضافة إلى سعي المغرب المتواصل إلى التشكيك في نوايا الجزائر من حيث أنه ليس لديها مطالب أو مطامع اتجاه الصحراء المغربية، بحكم مساندتها لحركات التحرر في العالم الثالث ودعم جهة البوليزاريو في السعي للتحرر وحق الشعب الصحراوي على تقرير مصيره بنفسه.

إضافة إلى احتلال المغرب سنة 1976 لمدينة أمقالا جنوب الجزائر والمعركة التي دارت بين الجيش الجزائري والمغربي وما صاحبها من تصعيد في سياق حرب تصريحات كادت تتحول إلى حرب لولا وساطة للرئيس التونسي بورقيبة وكذا سنة 1979 بعد الاحتلال المغربي لكامل الإقليم الصحراوي فور انسحاب موريتانيا من الجزء الذي كانت تحتله (تيريس الغربية) بغض النظر عن الموقف المعلنة وغير المعلنة بين الأطراف لتبقى قضية الصحراء الغربية واستمرار هذا النزاع وحالة اللاحل الملازمة لها هاجسا أمنيا بالنسبة للجزائر ، ومصدرا أساسيا للتوتر واللاأمن على حدودها الغربية مما بيتها في حالة من الانكشاف الأمني، خاصة وأنه أدى إلى تهديدات ومشكلات أمنية اقتصادية واجتماعية أخرى للجزائر نتجت عن الخلاف والتنافر المستمر مع المغرب[21].

فرغم مرور 59 سنة على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار 1514 الذي يعتبر قرار للتحرر بامتياز، لا يزال الاحتلال المغربي الذي صادق عليه آنذاك، مصرا على البقاء كقوة احتلال في الصحراء الغربية، آخر حالة تصفية استعمار في إفريقيا، منذ قيام المغرب بغزو المنطقة عسكريا آنذاك يوم 31 أكتوبر 1975 على الرغم من صدور حكم واضح عن محكمة العدل الدولية قبل ذلك بأيام قليلة في 16 أكتوبر من نفس العام.

الأمم المتحدة التي بقيت متفرجة على هذا الغزو على الرغم من صدور أكثر من 100 قرار أممي من عام 1963 و2018 (22)، إلا أن القضية الصحراوية ما زالت بدون حل عادل وهو حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه وإجراء استفتاء شعبي بالإقليم، وما زال المغرب يمارس انتهاكاته ضد الشعب الصحراوي، فهل يعتبر ذلك عدوانا طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 الصادر عن الجمعية العامة في 14 سبتمبر 1974، والذي نصت عليه أيضا المادة 8 مكرر من نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية؟

بعد 1994 دخل النزاع الحدودي الجزائري المغربي مرحلة جديدة إلى اليوم، دعونا نتذكر قليلا أنه في 1994 جاء الاتهام المغربي للمخابرات الجزائرية بالضلوع في حادثة الهجوم على فندق " الأطلس أسني " بمراكش ليتوقف تقريبا التعاون بين البلدين وردت الجزائر بغلق حدودها مع المغرب.

لقد مرت حوالي 25 سنة على قرار إغلاق الحدود البرية بين الجزائر والمملكة المغربية، وتعتبر الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب حالة نادرة في العلاقات الدولية باعتبار أنها آخر الحدود البرية في العالم التي لا تزال مغلقة.

إضافة إلى مختلف التهديدات الأمنية والجيوسياسية والتهديدات ذات الصبغة العسكرية الغير مباشرة وتعزيز مختلف الوسائل الرقابية الداخلية لتأمين الحدود الوطنية مثل مشاكل التهريب والاتجار غير القانوني والمخدرات والإرهاب وغيرها (23).

خاتمـــة:

حيث تعد مسألة حماية ومراقبة الحدود أمر جد حساس وحيوي للأمن القطري والإقليمي للدولة الجزائرية نظرا لتشعب التهديدات والمخاطر الحدودية وصار لزاما على الجزائر حماية حدودها سواء كانت الشرقية والغربية ضد كل الجرائم العابرة لحدود الوطنية خاصة مع ظهور هواجس أمنية جديدة في منطقة الساحل الإفريقي ويبقى ملف الأمن الحدودي داخل نطاق المؤسسة العسكرية وضمن مجالها المحفوظ.

مما سبق نستخلص الاستنتاجات التالية:

1- الدور المركزي لأزمة العلاقات المغربية الجزائرية أضفى حالة من الغموض الشديد الذي يلف مستقبل هذه العلاقات.

2- إن طبيعة النظام الذي اختاره المغرب كسياسة إقليمية هو من سبب التناقض الشديد بين البلدين.

3- يرى المغرب أن الجزائر ساندت البولساريو لتضمن انشغال المغرب عن مطالبة بمنطقة تندوف الجزائرية.

ويمكن الوصول الى التوصيات التالية:

1- إن إشكالية النزاع الحدودي الجزائري المغربي يتمحور حول شيء أساسي ومعهم وهو حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه.

2- تمسك الجزائر بالقرارات الأممية حول تقرير المصير.

3- دور قوات الجيش الوطني الشعبي في حماية الحدود البرية الجزائرية المغربية وخيار إغلاق الحدود البرية بين البلدين منذ 1994.

الهوامش:

1 : محمد مزيان، المغرب والجزائر، الجوار الصعب، **مجلة سياسات عربية**، ص 41 .

2: نور الدين دخان، عيدون الحامي، مسار تأمين الحدود الجزائرية، بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، **مجلة :** **Revues.univ.ouargla.dz**

3: الحامدي عيدون، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، **مذكرة ماجستير**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015، ص 82 .

4: بطرس بطرس غالي، **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية**، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، 1974، ص 247.

5 : بطرس بطرس غالي، **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية**، القاهرة دار الطباعة الحديثة، 1977، ص 136.

*: إن أطروحة الحق التاريخي التي يتمسك بها المغربي تأتي أفكار زعيم حزب الاستقلال " علال الفاسي" وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955 وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة " المغرب الكبير" ، وتضم الخريطة كل من : بلد شنقيط (موريتانيا حاليا)، بشار وتندوف الخاضعتين للسيادة الجزائرية، وجزء من مالي والسينغال، سبتة ومليلة الخاضعتين للسيادة الإسبانية، وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب) كلها إمتداد تاريخي للسيادة المغربية.

6 : عبد اقلادر محمودي، **النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، 1885-1945**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للإتصال ، 2002، ص 210.

7: نبيلة بن يوسف، البعد الاقتصادي للعنف السياسي في الجزائر، **منتدى المواطنة**، الجزائر، 2012، ص 36.

8: ناصر لباد، **دساتير الجزائر، دستور 1963.**

9 : عمر سعد الله، **القانون الدولي للحدود، الجزء الثاني، الأسس والتطبيقات**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 196.

10 : جمال عبد الناصر مانع، **القانون الدولي العام، الجزء الثاني، المجال الوطني للدولة (البري – البحري – الجوي)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2012، ص 134.

11 : جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص 135 .

12 : الحامدي عيدوني، **مرجع سابق**، ص 86.

13: سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري، الجزء الأول، دستور 1963**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 84 .

14 : نور الدين دخان، عيدون الحامدي، **مقال سابق .**

15 : الحامدي عيدون، **مذكرة سابقة**، ص 87.

**: حيث تحتوي المنطقة على أكبر مخزون إحتياطي من الفوسفات في العالم، مكتشف منذ 1923 كذلك أن 1200 كلم من الأرض فوسفاتية.

16: محمد ميزان، **مقال سابق**، ص 47 .

17 : الحامدي عيدون، **مذكرة سابقة**، ص 95 .

18: محمد مزيان، **مقال سابق**، ص 48 .

19 : عائشة عبد الحميد، إنتهاك قوات التحالف للقانون الدولي الإنساني في العراق، **رسالة دكتوراه** ، جامعة باجي مختار عنابة، أفريل 2018، ص 64 .

20 : مراد إبراهيم الدسوقي، البعد العسكر لنزاعات العربية العربية، عدد 111، **السياسة الدولية**، جانفي 1993، ص 198 .

21 : الحامدي عيدون، **مذكرة سابقة**، ص 95 .

22 : تجارة المخدرات أنقذت الاقتصاد العالمي، **مجلة الجيش**، عدد 516، أفريل 2010، ص 49.

23 : ماء العينين لكحل، كاتب وإعلامي صحراوي، مقال: الصحراء الغربية، الحل العادل والدائم هو المخرج، **جريدة الخبر**، عدد 9177، الأحد 24 مارس 2019.

أسباب النزاعات الحدودية في أفريقيا وجهود حلها : دور الاتحاد الافريقي والدبلوماسية الجزائرية

ط.د./ فني عبد الكريم
جامعة محمد بوضياف المسيلة. الجزائر
fennikarim80@gmail.com

****

ملخص:

بعد الحرب الباردة عرفت الدول الافريقية عموما و مناطق النزاع الحدودي خصوصا تهديدات لاتماثلية متعددة ومختلفة أدت الى تقويض الامن و استقرار الشعوب في مناطق مختلفة ومن هذه التهديدات نجد مثلا تجارة المخدرات و السلاح والاتجار بالبشر و ازدهار عمليات التهريب بين الحدود، و الأخطر هو التحالف بين هذه العصابات و الجماعات المسلحة المتطرفة وذلك بسبب غياب دور فاعل للدول بسبب النزاعات الحدودية ، و قد أثرت هذه النزاعات على الامن و الاستقرار في المنطقة والعالم برمته، ما أدى الى استحداث آليات للتدخل لفضها ، وقد تبنت دول وهيئات إقليمية وعالمية مختلفة مبادرات عديدة من بينها الحلول السلمية الدبلوماسية المتمثلة أساسا في الوساطات ، أو عن طريق التدخلات العسكرية من أجل فرض الامن و السلم في المنطقة النزاعية ، فنجد مبادرات لهيئة الأمم المتحدة وأخرى للاتحاد الأوروبي والاتحاد الافريقي أو مبادرات و وساطات ترعاها دول كالجزائر مثلا والتي احتضنت مباحثات السلام الاريترية الاثيوبية وأيضا مباحثات السلام بين الأطراف المتنازعة في مالي .

Abstract:

After the Cold War, African States in general and regions of border conflict in particular identified multiple and different symmetrical threats that undermined the security and stability of peoples in different regions. he most serious is the alliance between these gangs and extremist armed groups, owing to the absence of an active role for States because of border conflicts. These conflicts have affected security and stability in the region and the world as a whole. They have led to the development of mechanisms for intervention to resolve them. Various States and regional and global bodies have adopted initiatives, including the peaceful and diplomatic solutions, mainly those of mediation. Or through military interventions to impose peace and security in the forward-looking zone, we find initiatives for the United Nations and for the European Union and the African Union or initiatives and watches sponsored by States such as Algeria, which have embraced the Eritrean-Ethiopian peace talks, as well as peace talks between the conflicting parties in Mali.

مقدّمة:

تعد النازعات الحدودية إحدى أبرز المشاكل الدولية الموجودة منذ التاريخ القديم، وقد ظهر التباين وعدم الاتفاق منذ الممالك القديمة والإقطاعيات واستمر الحال وصولا إلى عصرنا الحالي، وكان هذا سببا لتصل المنازعات في بعض الأحيان إلى حد الحروب.

في السابق كان يتم تحديد الحدود بواسطة الدول المستعمرة أو بفرض القوة والنفوذ من الدولة الأقوى بين الدول المتجاورة ، مما جعل هنالك إرثا من المشاكل الحدودية و هو ما يتجلى في النزاعات الإقليمية والحدودية في القارة الأفريقية و التي أصبحت حقيقة قائمة لها تأثيرات سلبية على الدول المتنازعة وعلى مواطنيها ، فهذه التأثيرات تزداد خطورة بين الدول المتجاورة لما تمثله من تهديدات لا تماثلية لمشاريع التعاون والوحدة بين الدول المتنازعة والذي يمكن أن يمتد إقليميا وحتى عالميا ، في الوقت الذي يحاول فيه الأفارقة تحقيق الهدف المنشود وهو تكريس اتحاد أفريقي أكثر فعالية .نظرا للنتائج الوخيمة لنزاعات الحدود والإقليم، التي تؤثر على استقرار السلم والأمن الدوليين، لجأ الأفارقة إلى تكريس مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار، الذي يفرض احترام الحدود القائمة، إلا أن هذه القرارات لم تمنع من حدوث مشاكل ونزاعات بين عدة دول افريقية كالنزاع الحدودي بين مصر و السودان حول حلايب وشلاتين وكذا النزاع بين تشاد وليبيا حول إقليم اوزو ، والنزاع الحدودي بين موريتانيا و السنغال أو بين موريتانيا ومالي، كما لا ننسى حرب الرمال بين المغرب والجزائر سنة 1963، هذا بالإضافة إلى ظهور العديد من التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالسلاح والبشر ...الخ

وعليه يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم المبادرات التي اعتمدتها الدول الإفريقية من أجل تسوية النزاعات الحدودية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح المباحث التالية وهي:

- المبحث الأول: تأثير التهديدات اللاتماثلية على مسار النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية.
- المبحث الثاني: دور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في حل النزاعات الحدودية بالقارة الإفريقية.
- المبحث الثالث: جهود الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية.
- المبحث الرابع: مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية.

المبحث الأول

تأثير التهديدات اللاتماثلية على مسار النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية

تشهد إفريقيا عموما ومناطق النزاع الحدودي بين الدول الإفريقية خصوصا تهديدات لا تماثلية عديدة أثرت على امن واستقرار شعوب المنطقة، والتي منها جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية المختلفة وما زاد من تفاقمها وخطورتها التنسيق والتعاون الموجود بينها وهذا في ظل الفشل الدولاتي الذي يميز الدول الإفريقية، وعجزها عن مراقبة حدودها الشاسعة، وهو ما يجعلها ملاذا آمنا وبيئة ملائمة تستحكم فيها وتتنامى مثل هذه التهديدات. [1]

وتظهر هذه التهديدات اللاتماثلية أساسا عندما تفشل الدولة في أن تكون الانتماء الوطني بين مختلف المكونات القيمية الاجتماعية في حدودها الوطنية حيث تلجأ الأقليات إلى التصرف بطرق غير مؤسسية نظامية فتنظم إلى تنظيمات أخرى وهي مجموعتها الإثنية أو إلى فواعل ما دون الدولة كالمنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية، المافيا، الاستخبارات الأجنبية لتحقيق الأمن والبقاء، ما يجعل هذه المجموعات الإجرامية طرف في النزاع بفعل تحالفها مع الإثنيات كتحالف تنظيم القاعدة مع بعض الحركات الانفصالية في إقليم ازواد . لقد أدّت طبيعة الحدود المخترقة إلى زيادة التعقيدات الأمنية نظرا لعدم قدرة بعض الدول على ضبط حدودها ما يؤدي إلى بروز شبكات التهريب المنظمة خاصة في دول الساحل وهو الأمر الذي يدعم الفوضى في الإقليم وظهور الاتجار بالبشر وتجارة الأسلحة والمخدرات، فتقوم تحالفات مصلحية بين الجريمة والإرهاب، نظرا إلى سعيهم إلى الحصول على وسائل الإكراه كالسلاح والإمدادات اللوجستية والاقتصادية عن طريق الطرق غير الشرعية لتمويل عملياتهم فتقوم الجماعات الإرهابية بحماية قوافل الجريمة المنظمة والتهريب والسماح لها بالمرور في مناطق سيطرتها مقابل المال أو السلع والأسلحة المهربة من الدول الهشة التي تعاني من الانفلات الأمني.[2]

وإذا أردنا إن نعدد مختلف هذه التهديدات فإننا نحصرها عموما في:

- الإرهاب ممثلا في تنظيم الدولة الإسلامية، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تنظيم بوكو حرام، حركة الشباب الصومالية
- الشبكات الإجرامية المنظمة
- الحروب داخل الدول والنزاعات الاثنية

لقد ورثت الدول الأفريقية العديد من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية الحادة، والتي تركت آثارها على كافة الهياكل والأنشطة في مرحلة ما بعد الاستقلال، ومن أبرز هذه التناقضات قوة الانتماءات الأولية، والتي

يقصد بها الارتباطات التي تجمع الفرد مع غيره من الأفراد في مستويات أدنى من المستوى الوطني (القومي).

وهي الارتباطات التي ترجع أحيانا إلى صلة الدم (أسرة عشيرة قبيلة) أو موطن إقليمي (شمال – جنوب - شرق - غرب) أو انتماءا دينياً (مسلم – مسيحي– ديانات تقليدية)، وسيادة هذه الانتماءات على الانتماء القومي على نحو أدى إلى غياب مفهوم المصلحة العامة، مما انعكس على محاولات بناء الدولة الأمة في أفريقيا.

تعكس أزمة بناء الدولة إحدى المعضلات الأمنية الخطيرة التي تعانيها أفريقيا عامة ومنطقة الساحل الأفريقي على وجه الخصوص، ومن هنا فقد تمحورت التساؤلات الأساسية حول محددات السياق والمضمون لظاهرة أزمة بناء الدولة في هذه الدول، إذ يذهب فريق من الباحثين إلى اعتبار العامل الاثني والتقسيم التعسفي للحدود دون مراعاة للخصوصية المجتمعية متغيراً رئيساً على غرار دراسات "توال فرانسوا" ، وهناك من يرجعها إلى الطبيعة القيادية في ظل أنظمة زبائنية، قامت عل التسييس والشخصنة لخدمة المصلحة الخاصة ومن ذلك دراسات "رينيه لومارشون". كما رجح فريق آخر على دور العوامل الاقتصادية وضعف التنمية على ما يعرف حالياً بـ "اقتصاد الحرب" وما يحدثه من انعكاسات محفزة على الانقسام وعدم الاستقرار وإفراز بيئة من اللاامن تغيب فيها سلطة الدولة بشكل جزئي أو كلي.[3]

المبحث الثاني

دور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في حل النزاعات الحدودية بالقارة الإفريقية

عندما يكتسب العنف بعداً إقليمياً (بين الدول) فإنه يزداد عدد الممثلين واللاعبين وتتعدد مصالح الأطراف المتحاربة ويصبح الحل أكثر تعقيداً وتكون هناك أثاراً كبيرة ومتعددة على الأمن ورفاهية المواطنين لذلك تتدخل المنظمات الدولية و الإقليمية لحل هذه النزاعات ، وتطرح حلولا لوضح حد للاضطرابات الحدودية التي أثرت بشكل سلبي على التنمية و على المستوى المعيشي للموطنين في المناطق المضطربة .

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في حل النزاعات الحدودية بالقارة الإفريقية

عند الحديث عن دور الأمم المتحدة في تحقيق السّلْم والأمن في إفريقيا؛ فهناك مرحلتان ينبغي التمييز بينهما: المرحلة الأولى من مطلع الستينيات حتى 1990م، والمرحلة الثانية من 1991م حتى الوقت الراهن. تميزت المرحلة الأولى بأنّ النزاع كان ينشب بين الدول فيما بينها، بينما تميزت المرحلة الثانية بنشوب الحروب داخل الدول نفسها، وتتعلق بالحروب الأهلية والعرقية. وخلال المرحلتين تمسّكت الأمم المتحدة بمبادئ ميثاقها، وأهمها التسوية السلمية للمنازعات في إطار الشراكات مع التجمعات والتكتلات الإقليمية. يشكّل الدور الكبير الذي قامت به الأمم المتحدة، في مطلع الستينيات من القرن الماضي، تجاه تصفية النظام العنصريّ في جنوب إفريقيا: البداية الحقيقية والفعلية لأدوار المنظمة الدولية في اتجاه إرساء دعائم الأمن والسّلْم في إفريقيا.[4]

ولقد تبلور عمل الأمم المتحدة في سبيل إنهاء نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا في ثلاثة أعمال رئيسة، تتمثل في:

1- ممارسة الضغط على حكومة جنوب إفريقيا لإقناعها بإنهاء القمع والعدول عن سياسة الفصل العنصري.
2- تقديم المساعدة المناسبة لضحايا الفصل العنصري، ولأولئك الذين يكافحون لبناء مجتمعٍ يتمتع فيه جميع السكان بفُرصٍ وحقوقٍ متساوية
3- نشر المعلومات لتركيز الرأي العالمي على لا إنسانية الفصل العنصري، وتشجيع هذا الرأي على ممارسة تأثيره في دعم جهود الأمم المتحدة؛ من أجل التوصل إلى حلٍّ سلميٍّ عادل.

وتواصلت أدوار الأمم المتحدة في تسوية المشكلات في إفريقيا، وأخذت أشكالاً متعددة نتيجة لتعقّد الصراعات الإفريقية وتشابكها، والتي اتسمت في كثيرٍ من الأحيان بطابع الفوضى، والذي أسهم بدوره في تكثيف جهودها وتعدّد عملياتها في حفظ السّلْم والأمن في إفريقيا، حيث نجد أنّها قامت بإرسال مجموعة من المراقبين المدنيين في عدة دول إفريقية للمساهمة في الحدّ من مستويات العنف في عدة دول إفريقيا. ويأتي هذا الدور في إطار الدبلوماسية الوقائية بوصفها واحدة من خيارات الأمم المتحدة لتسوية المنازعات الإفريقية، بالإضافة إلى

ذلك؛ فقد قامت الأمم المتحدة بالعديد من عمليات حفظ السلام داخل القارة الإفريقية، كما حدث في أنجولا وليبيريا وموزمبيق ورواندا وزائير والصومال والسودان، وغيرها من الحالات الأخرى .[5]

ونظراً لأن المقام لا يتسع لسرد كافة المبادئ العامة والأساسية للقانون الدولي للحدود الدولية، سنعرض، وباختصار غير مخل أهم هذه المبادئ، ولكن الأهم في ذات المضمار أن نشير إلى أن المقصود بذلك القانون هو مجموعه المبادئ العامة الناظمة التي ينبغي أن تكون موضع اعتبار أطراف النزاع حين يقوموا سواء بذاتهم أو عن طريق تدخل طرف ثالث بتسوية ما يثور من نزاع بينهم، مُتوسلين في ذلك الشأن بالوسائل الدبلوماسية المعروفة أو الوسائل القضائية، وهذه المبادئ تبدو متكاملة ومتشابكة، وتهدف هذه المبادئ لهدف رئيسي وهو التثبيت الدائم للحدود الدولية بين الدول المتجاورة سواء كانت بريه أو بحريه.[6]

يُعد مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الحدودية أحد المبادئ القانونية الدولية الراسخة، حيث يلزم المبدأ الدول المتنازعة باللجوء للتسوية السلمية لهذه النزاعات، كما يحظر عليها في الوقت ذاته اللجوء إلى القوة المسلحة أو التهديد بها لتسويه هذه النزاعات، ولا تختلف هذه الوسائل عن تلك التي نصت عليها المادة 33 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وهي المفاوضات، والوساطة، والتوفيق، والتحقيق، والتحكيم، والقضاء، واللجوء إلى المنظمات والوكالات الدولية والإقليمية، أو أي وسائل أخرى تختارها الدول المتنازعة.

أقَرت جميع الاتفاقيات الحدودية مبدأ عدم تغيير الحدود القائمة بالقوة، ويستثني ذلك المبدأ التغير الجوهري في الظروف من إمكانية لجوء الدول لإنهاء أو التحلل من اتفاقيه تعيين الحدود الدولية، أيضا يأتي ذلك المبدأ إعمالا للفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق منظمه الأمم المتحدة.

أما مبدأ الصحيفة البيضاء في تعيين الحدود الدولية، فيُقصد به صرف النظر وبشكل كلي عن كافة المعاهدات السابقة التي أبرمتها الدولة المُوَرِثة خاصة بالإقليم الموروث الذي أضحى ضمن سيادة الدولة الوارثة أي الدولة الخلف بسبب واقعة التوارث الدولي، ويَعني المبدأ بعبارة أخرى، أن الدول المستقلة حديثا عن الدول الاستعمارية تبدأ علاقاتها التعاهدية وصحيفتها بيضاء غير مُحمّلة بأعباء أو التزامات دولية التزمت بها الدول الاستعمارية.

يرتبط مبدأ الصحيفة البيضاء السالف الإشارة إليه بمبدأ قانوني أخر لا يقل أهمية عنه وهو مبدأ "لكل ما في حوزته"، ويتلخص المبدأ في أن الدول المتجاورة والتي حصلت على الاستقلال حديثا توافق على أن تكون الحدود التي تفصل بين أقاليمها هي ذات الحدود التي تفصل بين هذه الأقاليم إبان فتره السيطرة الاستعمارية ، امتد ذات المبدأ إلى إفريقيا وآسيا بسبب موجه التحرر التي اجتاحت هاتين القارتين في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أجمع الزعماء المؤسسون لمنظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع القمة الإفريقية في مايو عام 1963 على تأييدهم الجماعي لمبدأ وضع اليد الفعلي والحدود الموروثة عن الاستعمار، كما شَكل المبدأ الجزء الأهم من قرار قمة منظمة الوحدة الإفريقية في المؤتمر المنعقد بالقاهرة في الفترة من 17 إلى 20 يونيو 1964، حيث أعلن المؤتمر وبناء على اقتراح من الرئيس التنزاني "جوليوس نيريري" أن مشاكل الحدود

عامل خطير ومستمر وسبب رئيسي للنزاعات بين الدول الإفريقية، وأن رؤساء الدول الإفريقية يعلنون بأن الحدود القائمة الآن الموروثة عن الاستعمار هي حقوق ثابتة، ويعلنون رسميا بأن جميع الدول الأعضاء تلتزم باحترام الحدود التي كانت قائمة لحظة حصولها على الاستقلال، وهكذا تطور هذا المبدأ تدريجيا وأصبح الآن المعبر عن "مبدأ قدسيه الحدود"[7]

المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي في حل النزاعات الحدودية بالقارة الإفريقية

إن دور المنظمات الإقليمية و منها الاتحاد الأوروبي بات يشكل خطوة جدية في ظل التعاون الدولي في مواجهة الكثير من التحديات التي يصعب على الأمم المتحدة أن تعمل فيها بمفردها و ضمن ميثاقها و في ظل المتغيرات الدولية المختلفة، ففي المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة وجد مجلس الأمن الدولي نفسه مخولا لأن يقوم طبقا للفصل السابع من الميثاق بأعمال حفظ السلام و الأمن الدوليين و قد تبين من خلال عمل المجلس أنه لم يستطع احتكار الأعمال القانونية المبنية على التفويض الدولي بمفرده ، بل عمد إلى القيام بتفويض المنظمات الإقليمية حق التدخل وتسوية المنازعات الدولية تحت إشرافه المباشر طبقا لمادة الثانية والخمسين من الميثاق ، هذا الأمر يعني انه في وسع المنظمات الإقليمية توفير الإمكانيات المطلوبة من اجل تسوية المنازعات الدولية و منه فرض السلم و الأمن الدوليين .

لقد أباح ميثاق الأمم المتحدة قيام تنظيمات إقليمية لقدرتها على القيام بدور هام في تسوية المنازعات الولية الإقليمية، باعتبارها الأقدر على إدراك الأبعاد المختلفة للنزاع القائم، وقد نصت الوثائق المؤسسة لهذه التنظيمات على أهمية التسوية السلمية للنزاعات ودورها الايجابي في هذا الخصوص، كما أنشأت أجهزة متخصصة لهذا الغرض ومن أبرز هذه المنظمات :الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[8]

المعروف أنّ طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجنوب، بمفهومها الواسع، غير عادلة، وغير متكافئة، وتصبّ في صالح الاتحاد الأوروبي، فهذه العلاقات تشكّل نوعاً من الامتداد للعلاقات ذات الطابع الاستعماري، مما جعل منها مانعاً لإحداث التطور والتنمية في القارة الإفريقية، وعرقل محاولات التكامل الأفقي. وبناءً عليه؛ فإنّ ما يجب أن تسعى إليه إفريقيا عامّة، ليس فقط كيفية الحصول على أكبر قدرٍ من المكاسب والمنافع من هذه الشراكة، وإنما يجب أن تستهدف إيجاد كيفية تحقيق تقدّمٍ ملموس في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يساعدها على بلوغ المساواة الحقيقية التي يمكن أن تبني شراكة حقيقية. من هذا المنطلق: نرى أنّ هناك حاجة ملحّة ومستعجلة إلى تجاوز الخلافات الداخلية الضيقة بين الدول الإفريقية، إذ وحده هذا الأمر من شأنه أن يؤسّس لعلاقات خارجية حقيقية، لا نقول علاقة الندّ بالند، بل على الأقلّ علاقة تحفظ لإفريقيا مصالحها، في ظلّ حالة اللاتوازن التي تعرفها العلاقات الأورو- إفريقية.

يعمل الاتحاد الأوروبي على محاربة الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في إفريقيا وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات، حيث تعتبر الشراكة والملكية أحد أهم المبادئ التي يبني عليها الاتحاد الأوروبي عمله بهدف ضمان فعالية تعاونه و تناسق نشاطه الخارجي والذي يتميز أساسا باستقرار شراكاته و شموليتها، فمع تأسيس الاتحاد

الإفريقي سنة 2112 كمنظمة بديلة عن منظمة الوحدة الإفريقية، حظي الاتحاد الأوروبي ولأول مرة بشريك ملائم في القارة، هذا وكان مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي قد أكد في ماي 2117 أنّ المسؤولية الرئيسية فيما يخص إدارة الأزمات والوقاية من النزاعات وتسويتها في القارة الإفريقية تقع على عاتق الأفارقة ذاتهم، و في نفس الوقت تعهّد بأنّ الاتحاد الأوروبي سيدعم على المدى البعيد قدرة الأفارقة على تسوية النزاعات على المستوى الإقليمي، الجهوي و الثنائي .و قد وضع الاتحاد الأوروبي عهده موضع التنفيذ و ذلك بتأسيس ما يطلق عليه تسهيل السلام في إفريقيا في أفريل 2115 والذي يعبر عن التطور المستمر للسياسة الإفريقية داخل الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص والسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي عامة .[9]

وعلى هذا تتوضح محدودية الدور الأوروبي في تحقيق السلام والاستقرار، ومواجهة التهديدات الأمنية التي تعانيها إفريقيا، وهذا مقارنة باهتمامها المتزايد باتفاقيات الشراكة والتعاون، فهذه الأخيرة تهتم أكثر بالميادين الاقتصادية والتجارية والمساعدات المالية على التدخلات العسكرية لوضع حد للنزاعات الحدودية.[10]

المبحث الثالث

جهود الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية

يعتبر تحدي تسوية النزاعات في إفريقيا واحدا من التحديات الأكثر خطورة التي تواجه القـارة، بسبب التعقيد الشديد لعملية التسوية من ناحية، وبسبب التداعيات الداخلية والإقليمية والدولية البالغة الخطورة الناجمة عن استمرار هذه النزاعات، على كافة المستويات والأصعدة، من ناحية أخرى ، بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تكتسيها قضايا الأمن و الاستقرار في إفريقيا، جاءت التسوية السلمية للنزاعات على رأس الأهداف التي سطرها الإتحاد الإفريقي، إذ أنه و منذ انتقال التنظيم الوحدوي الإفريقي من تجربة منظمة الوحدة الأفريقية إلى التجربة الوحدوية الراهنة، تعددت الوسائل و الآليات التي يلجأ إليها لتسوية النزاعات التي تشهدها القارة، سواء تلك التي تثور داخل بعض الدول الإفريقية أو تلك التي تنشب بين الدول الإفريقية وبعضها البعض. [11].

لقد قام الاتحاد الإفريقي بالتدخل في عديد المناطق التي عانت من نزاعات و أزمات مختلفة أهمها :

- التدخل في السودان ودارفور
- التدخل في الصومال
- التدخل في جزر القمر " مراقبة سير الانتخابات مارس 2006"
- فرض عقوبات على بعض الدول بعد حدوث انقلابات و مشاكل سياسية وتعليق عضويتها و منها "الطوغو 2005، موريتانيا 2006، غينيا 2008، مدغشقر 2009"
- محاولة فض النزاع في ليبيا بالطرق السلمية من خلال لعب دور الوساطة.

لدى تقييم الخصائص التي اتسم بها تعامل الاتحاد الإفريقي مع قضايا الدفاع والأمن في القارة الإفريقية، يبدو واضحاً أنه نجح في تحقيق طفرة هامة في علاقات التعاون القاري في مجالات الدفاع والأمن بصورة غير مسبوقة، بحيث أمكنه أن يتجاوز تماماً خبرة منظمة الوحدة الأفريقية في هذا المجال، والتي اتسمت بالعجز والجمود والشلل في مواجهة التحديات الأمنية والدفاعية التي واجهت دول القارة.

وربما يتمثل التطور الرئيسي الذي جرى استحداثه من خلال الاتحاد الإفريقي في امتلاك آليات فعالة للتعامل مع النزاعات الداخلية، في إباحة وإجازة التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد في حالات معينة، سبق ذكرها، متجاوزاً بذلك القيود التي كانت واردة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية .وفي الوقت نفسه، يتميز الاتحاد الإفريقي بالتكامل التنظيمي، ممثلا في إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والذي يتبنى بدوره أهدافاً أكثر طموحاً للتعاون بين الدول الأفريقية في مختلف مجالات السلم والأمن[12].

المبحث الرابع

مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية

يكتسي موضوع مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة أهمية بالغة على المستوى الدولي والإقليمي، باعتبار أن الجزائر من البلدان حديثة الاستقلال وبالرغم من حداثة بنائها السياسي إلا أنها تمكنت من انتزاع مكانة على المستوى الدبلوماسي، الأمر الذي مكنها من حل النزاعات الدولية عموما، ومساهمتها في حل النزاعات الإقليمية للقارة الإفريقية خصوصا، وفي هذا الصدد يجب التذكير بموقفها الايجابي بخصوص النزاع الاريتري والإثيوبي والذي انتهى باتفاق الجزائر للسلام بين الطرفين، وكذا التنويه إلى دور الوساطة الجزائرية في النزاع المالي ، بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية الجزائرية المبذولة في انجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي الهادفة إلى تجسيد الاستقرار الإقليمي.

المطلب الاول: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الاريتري

يعود النزاع الإثيوبي الاريتري لعام1998 ، وإن كانت خلفياته التاريخية ترجع إلى تاريخ أسبق عن هذا التاريخ، إذ يعد هذا النزاع الأكثر عنفا ودموية في الصراعات الإفريقية ففي التاريخ الحديث لإفريقيا لم يحدث أبدا أن تصاعد أي صراع حدودي بين دولتين إلى هذه الدرجة من العنف، وأول ما يستوقف المرء بالنسبة لواقع الصراع بين إثيوبيا واريتريا هو طبيعته، فهو ليس حدودي فحسب، وإنما البعد الحدودي هو أحد أوجه الصراع، فهو إلى جانب ذلك يرتبط في جزء منه بالأوضاع الاقتصادية والقيادات السياسية، في كلتا الدولتين.

رغم الصعوبات التي واجهتها الجزائر في وساطتها في هذا النزاع إلا أنها استطاعت عبر مسيرة شاقة الوصول إلى حل يرضي الطرفين، حققت به مركزا مرموقا على الساحة الدولية، بالرغم من الأزمة الداخلية التي كانت تعانيها وما يعزز نجاحها هو محاولة العديد من جهود الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، تسوية هذا النزاع إلا أن هاته الجهود لم ترق إلى درجة الوساطة التي قادتها الجزائر، بالرجوع إلى مواقف أطراف النزاع الرافضة لها.[13]

المطلب الثاني: وساطة الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية

كان للجزائر موقف واضح من الحل العسكري في ليبيا برفض هذا الحل نظرا لطبيعة النزاع الليبي و نظرا لما يشكله من تهديد من خطر على حدودها وعلى أرضها، حيث أعربت عن قلقها إزاء بعض مواقف الدول العربية وخاصة قرار جامعة الدول العربية بفرض منطقة حظر جوي والذي اعتبرته الجزائر قرارا يتعارض مع صلاحيات واختصاص المنظمات الإقليمية، وبالتالي رفضها رسميا أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي والعسكري قائلة "الليبيين وحدهم من لديه الأهلية لتحديد أسس ومعالم الحل السياسي بعيدا عن كافة أشكال التدخل الأجنبي"، معربة على تواصل دعمها لجهود الأمم المتحدة في البحث عن الحل السياسي لهذه الأزمة.

لقد أعربت الجزائر عن دعمها الدبلوماسي والانضمام إلى المجهودات المبذولة من قبل المجتمع الدولي التي ترمي إلى وقف فوري للعنف، بما يضمن عودة الأمن و الاستقرار لهذا البلد ، والدعوة إلى فسح المجال أمام

الحوار الوطني مفتوح،وبدون شروط مما يسمح للشعب الليبي بالبحث عن الحلول التي تتماشى مع تطلعاته وطموحاته، وفي هذا الإطار وخلال اجتماع اللجنة رفيعة المستوى التابعة للإتحاد الإفريقي المنعقدة بأديس أباب يوم25 مارس 2011 الموسع للشركاء، لاسيما منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوربي والأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي والدول المجاورة لليبيا، قدمت الجزائر مشروع لحل الأزمة الليبية تمثلت في:

1-تجديد الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار على كامل التراب الليبي والكف عن كل الأعمال العسكرية.

2-الدعوة إلى إنشاء آلية لرقابة والتأكد من وقف النار.

3-السماح بتنقل وفد اللجنة الرفيعة المستوى إلى ليبيا من أجل ربط الحوار بين أطراف الأزمة.

4-دعوة منظمة إلى التعاون وتنسيق الجهود مع المنظمة الإفريقية.

5-إعطاء أولوية عاجلة للمساعدة الإنسانية للشعب الليبي، ومساعدة اللاجئين.

6-إنشاء فريق عمل من الإتحاد الإفريقي يتولى مقترحات السبل والوسائل الكفيلة بإيقاف حركة الأسلحة التي تتسبب في تقويض حالة الاستقرار في المنطقة .[14]

ظلت الجزائر رسميا محايدة بشأن ما كان يحدث في ليبيا من ثورة ضد نظام القذافي، وإن اتهمها البعض بمساندة النظام السابق، على اعتبار أن الجزائر كانت تخشى من وصول الربيع العربي إليها. بعد القضاء على القذافي، واستتباب الأمور إلى حكام جدد، سارعت الجزائر للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي. ثم في أعقاب النزاع الذي حدث بين مختلف المكونات السياسية في ليبيا، عملت الجزائر جاهدة على البحث عن حلول سياسية عبر حوار شامل بين الفرقاء السياسيين، يكون متراسا أمام أية محاولة لصعود الجهاديين الإسلاميين (العدو اللدود للنظام الجزائري)، وفي وجه كل التدخلات الأجنبية. والمساعدة في إعادة بناء قدرات ليبيا لمراقبة حدودها، تعد الجزائر من أكثر المتأثرين مباشرة بالأزمة الليبية، خصوصا على الصعيد الأمني، بحكم التماس الجغرافي، فالحدود بين البلدين طويلة جدا وغير متحكم فيها بالشكل المطلوب. هذا ما دفع الجزائر للانخراط بقوة في الملف الليبي، وعرض الوساطة للمساهمة في تسوية سلمية ودرء أي تدخل أجنبي. فعقب القضاء على نظام القذافي والتدخل العسكري الغربي، الذي تم على أبواب الجزائر؛ خلق انعكاسات أمنية وسياسية خطيرة على الجزائر. فعلى الصعيد الأمني، كان للحدود الصحراوية (حوالي 900 كلم)، وصعبة السيطرة، خاصة بعد انهيار الجهاز الأمني الليبي -كما ذكرنا-، أثر كبير في تنامي المخاطر على الجزائر[15].

المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الأمنية في مالي

كان التأثير الإقليمي المباشر لأزمة مالي هو إحياء النشاط الإرهابي في بلاد المغرب العربي من جديد ، حيث تولت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا ، سواء من خلال تأمينها ملاذا آمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لنشاطهم ، ولذلك ، فإن تصاعد المخاطر

وزعزعة الأمن الإقليمي كان نتيجة متوقعة مع زيادة انتشار الأسلحة التي تدفقت على المنطقة بعد انهيار نظام القذافي ، كما شكلت عودة المرتزقة من ذوي الخبرة العسكرية من ليبيا دعما لقدرات الجماعات المسلحة ، وهناك أيضا أدلة على التعاون بين القاعدة بالمغرب الإسلامي و جماعة بوكو حرام في نيجيريا التي كانت مؤولة عن عدد متزايد من الهجمات العنيفة بما في ذلك تفجير انتحاري لمقر الأمم المتحدة في ابوجا في اوت 2011 التي قتل فيها 24 شخصا ، وموجة من التفجيرات الأخرى في جانفي 2012 و التي خلفت أكثر من 200 قتيل في أكبر مدينة في نيجيريا .

أما التأثير الثاني الأساسي فتمثل في تفاقم الجريمة المنظمة، فقد أفسح عدم الاستقرار في مالي المجال أمام المهربين للتحرك بحرية أكبر في بلد متورط أصلا في الشبكات الإقليمية و العالمية للاتجار غير المشروع بالمخدرات و الأسلحة و البضائع و الأشخاص.[16]

بداية الأزمة الحدودية في مالي كانت في منتصف جانفي 2012 حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عدد من المدن المالية يوم 17 جانفي 2012 وهي "مناكا "الواقعة قرب الحدود مع النيجر و "وتساليت" على الحدود مع الجزائر حاول العديد من منظمات الطوارق التمرد ضد السلطة المركزية في باماكو، وكان أبرزها الحركة الوطنية الأزوادية MNA ، وأزواد هو الاسم الذي يستخدمه الطوارق للإشارة إلى الإقليم الشمالي في مالي، وقد سعت الحركة التي أنشئت في العام 2010 إلى بناء شبكة معارضة محلية، وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال عن مالي. تمحورت دعوى الحركة الوطنية الأزوادية للانفصال حول المظالم القائمة منذ وقت طويل. وغالباً ما اتُّهمت العاصمة بالإهمال الاقتصادي المتعمّد للشمال. وقالت الحركة الوطنية الأزوادية، إن المسؤولين اختلسوا أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة، ولم ينفّذوا اتفاقات السلام السابقة الموقّعة بين الشمال والجنوب تماماً، في نهاية المطاف، كانت هناك حاجة لوجود قوة خارجية للحثّ على القيام بإجراء حاسم، وأصبحت الحرب الليبية التي أطاحت معمر القذافي في العام 2011 الحافز الذي "عجّل بتحوّل شبكة الحركة الوطنية الأزوادية إلى تمرّد، فقد عاد مئات الطوارق الذين خدموا في قوة القذافي الأفريقية، التي أنشئت في العام 1972، والذين قاتلوا ضد الثوار الليبيين، إلى منازلهم في شمال مالي. بعض هؤلاء المقاتلين هم من نسل الطوارق الذين انتقلوا إلى ليبيا خلال موجة الجفاف التي حدثت في العام 1984، أو ممّن فرّوا من قمع الحكومة المالية خلال تمرّد العام 1963.[17]

انتهجت الجزائر ثلاثة مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة شمال مالي:

أول هذه المسارات، سياسي، من خلال عقد لقاءات لدراسة طرق التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر التوارق وهو نفس العنصر العرقي للمتمردين شمال مالي، والثاني، أمني، ويهدف لمنع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي، والثالث، دعوي، لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الإفريقي.

لم تهدأ جهود الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 2012، مع تفجر الأحداث في شمال مالي، من أجل حل المسألة في هذا البلد باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على تفضيل الحل السياسي السلمي في النزاع القائم بين سلطات باماكو وبين الفصائل الترقية المسلحة وكذا تفادي التدخل العسكري الأجنبي في هذا البلد تجنبا لإعطاء "الشرعية الجهادية" للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وتحويل هذه الأخيرة إلى ساحة "حرب عالمية" تتداخل فيها ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن التبعات المرتبطة بالجوانب الإنسانية وتدفق اللاجئين على الحدود. وفي الواقع فإن المقاربة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل حيث ملف الطوارق الحساس وحيث يصل طول الحدود الجنوبية للجزائر مع عدد من دول الساحل وهي موريتانيا، مالي والنيجر إلى أكثر من 6 آلاف كيلومتر، لعل أكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي، وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة مناطق الساحل، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المديين القريب والبعيد ، لقد حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحظى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى إيجاد تسوية سلمية، رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط، انتهى بتدخل عسكري فرنسي[18].

الخاتمة:

عقب انتهاء الحرب الباردة، شهدت القارة الإفريقية تغييرات سياسية واقتصادية مهمة، ورغم أنّ مناطق أخرى من العالم وبخاصة العالم الثالث قد تأثرت كذلك بانتهاء الحرب الباردة إلا أنّ التأثيرات التي طالت إفريقيا كانت الأكثر عمقا والأوسع انتشارا مقارنة بمناطق العالم الأخرى، ففي أوائل التسعينات انتهى التدخل الأجنبي المباشر في إفريقيا وانتهت بهذا عدة نزاعات كبرى كانت قد اشتعلت فيها.

تتسم النزاعات الإفريقية بالتنوع والتعقيد بالنظر إلى أسبابها، أطرافها والانعكاسات التي تنجم عنها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بما فيه الإقليمي والدولي، الأمر الذي يجعل من عملية تسويتها أمرا معقدا لكونها عملية متعددة الجوانب من ناحية، تتشابك فيها الأطراف المعنية والمنوط بها القيام بدور رئيسي أو فرعي من ناحية ثانية ومتنوعة من حيث الأساليب والاستراتيجيات الكلية أو الجزئية المستخدمة طوال مراحل هذه العملية من ناحية ثالثة. كل هذا يؤدي إلى أنّ الأسلوب المنتهج لتسوية نزاع معين قد يكون ملائما لتسوية نزاع آخر وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تقضي بوجود عالقة بين طبيعة النزاع، أسبابه وأهدافه والطرق المنتهجة لتسويته. من هذا المنطلق تصبح الدراسة المتعمقة للنزاع من مختلف جوانبه أكثر

من ضرورية بغرض انتهاج أسلوب التسوية الأنسب والكفيل بوضع حد للنزاع مع ضمان أكبر قدر من الفعالية وبأقل التكاليف.

الهوامش:

1 - خالد بشكيط التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية العدد السادس جوان 2018 ص 218.

2 -بوعلاق برزيق التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأثرها على السلم والأمن في إفريقيا مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية المجلد 01 العدد 01 المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا ص 121.

3 - مصطفى موسى محمد علي أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء، دفاتر السياسة والقانون المجلد 12 العدد 01 /2020 ص 03

4 - محمد إبراهيم حسن دور المنظمات الإقليمية و الدولية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا ، موقع قراءات افريقية نشر بتاريخ 2016/08/29 https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%AF%D9%88%D8%B1-

5 -محمد إبراهيم حسن ، مرجع سابق

6- ايمن سلامة ، نزاعات الحدود في القارة السمراء ، موقع سكاي نيوز عربية ، نشر بتاريخ 27 فيفري 2021 و اطلع عليه يوم 2021/04/25 https://www.skynewsarabia.com/blog/1418104

7- ايمن سلامة ، مرجع سابق

8 -سغاويل شوقي ، التكامل الوظيفي بين هيئة الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية في مجال تسوية المنازعات الدولية ، مجلة العلوم الإنسانية عدد 48 ديسمبر 2017 ، المجلد ب ، ص 33 .

9 - زياني كلثوم ، الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص دبلوماسية و تعاون دولي ، جامعة الجزائر 3 2012/2011 ص 155

10 - رتيبة برد ، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لاستعادة الهيمنة على القارة الإفريقية ، موقع قراءات افريقية ، بتاريخ 2016/06/22 https://www.qiraatafrican.com/home/new/

[11] - زياني كلثوم ، الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات ، مرجع سابق ص 175

12 - زياني كلثوم ، مرجع سابق ص 195

13 - كعوان نور الهدى ، لكواغط ابتسام ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي العام ، جامعة جيجل ، 2016/2015 ، ص 30 ، ص 52

14 - كعوان نور الهدى ، لكواغط ابتسام ، مرجع سابق ، ص 92

15 - قط سمير ، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا : التطورات والمحددات ، العدد الأول من مجلة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربي ، ص73

16 - بوحنية قوي ، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات ،29 جانفي 2014 ص 4

17 - بن عائشة محمد الأمين ،الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي ،المركز الديمقراطي العربي ،24 جانفي 2015 ، https://democraticac.de/?p=8205

18 - بن عائشة محمد الأمين مرجع سابق .

برنامج الاتحاد الإفريقي حول الحدود

د./ عزيزة بن جميل
جامعة باجي مختار عنابة. الجزائر
pearlofrose88@hotmail.fr

****

ملخص:

منذ حصول الدول الإفريقية على استقلالها، فإن الحدود التي تم ترسيمها خلال عهد الاستعمار في سياق المنافسة الحادة بين الدول الأوروبية للسيطرة على أراضي إفريقيا، ظلت دوما تشكل مصدر نزاعات وخلافات في القارة. ومعظم هذه الحدود ليس محددا بشكل جيد. ويطرح وجود موارد استراتيجية وطبيعية عبر الحدود تحديات جديدة، تم التعامل معها بصورة مبكرة من قبل الزعماء الإفريقيين الذين كانوا على قناعة بأن تحقيق مزيد من الوحدة والتضامن بين الدول والشعوب الإفريقية، يتطلب تخفيف عبء الحدود التي تفصل بينها. كما كانوا مقتنعين بأن تجاوز الحدود واعتبارها جسورا تربط الدول بعضها ببعض يوفر لإفريقيا الفرصة لتعزيز الجهود الجارية لتحقيق تكامل القارة وتعزيز وحدتها وتشجيع السلام والأمن والاستقرار من خلال الوقاية الهيكلية من النزاعات.

Abstract:

Since African countries gained their independence, the borders that were drawn during the colonial era in the context of the fierce competition between European countries for control of the territory of Africa, have always been a source of conflicts and disputes on the continent. Most of these limits are not well defined. The presence of strategic and natural resources across borders poses new challenges, which were dealt with early on by African leaders who were convinced that achieving greater unity and solidarity between African states and peoples requires easing the burden of the borders separating them. They were also convinced that transcending borders and considering them as bridges that bind states to one another provides Africa with the opportunity to consolidate the ongoing efforts to achieve the continent's integration, enhance its unity, and promote peace, security and stability through structural prevention of conflict.

مقدّمة:

عبّر الزعماء الأفارقة من خلال اعتمادهم لبرنامج الاتحاد الإفريقي للحدود في مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن مسائل الحدود المنعقد في أديس أبابا بإثيوبيا بتاريخ 7 جوان 2007، عن التزامهم بتعزيز جوانب الحدود الإفريقية وضمان إدارتها على نحو يساهم في تحقيق الهدفين الرئيسيين للاتحاد الإفريقي، وهما: الوقاية الهيكلية من النزاعات وتعميق عمليات التكامل الجارية، وذلك من خلال جعل عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار مبدأ لها، ومن تعيينها وترسيمها هدفا ذي أولوية. ذلك أن عدم تعيين الحدود وترسيمها يتسببان في ظهور "مناطق غامضة" تكون من الإشكالية ممارسة السيادة عليها. وفي هذه المناطق، قد يؤدي مجرد خلاف بين مجتمعين إلى توترات بين دول. وإذا كانت هذه المناطق غير المحددة تحتوي على موارد طبيعية (المياه أو الغابات أو النفط أو أي مورد آخر) فإن إدارتها قد تصبح صعبة وتكون مصدرا لعدم التفاهم. إن هذا الوضع يشكل أيضا عقبة حقيقة أمام التعجيل بعملية التكامل باعتبار أنه يعرقل تخفيف الإجراءات الجمركية والشرطية اللازم لضمان حرية التنقل الإقليمي التي دعت إليها الدول الإفريقية، وهذا التخفيف علاوة على كونه يحتل مركزا أساسيا في التكامل الإفريقي، يساهم أيضا في الوقاية الهيكلية من النزاعات. وبدون ترسيم واضح للحدود بين دولتين، فإنه من الصعب تحقيق ذلك.

بنا على ما تقدم، نطرح الاشكالية الرئيسية التالية:

- **ما هي الاستراتيجية التي انتهجها الاتحاد الإفريقي لتسوية النزاعات الحدودية بين الدول الإفريقية؟**

إجابة على هذه الاشكالية، سنتطرق في مبحثين إلى:

المبحث الأول: الصكوك القانونية والسياسية المعتمدة لترسيم الحدود.

المبحث الثاني: مضمون برنامج الاتحاد الافريقي حول الحدود.

المبحث الأول:

الصكوك القانونية والسياسية المعتمدة لترسيم الحدود.

اعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي عددا من الصكوك السياسية والقانونية للاسترشاد بها في جهودها لإدارة مسائل الحدود. نذكر منها :

*مبدأ احترام الحدود التي كانت قائمة عند نيل الاستقلال الوطني، وفقا لما ورد في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والمقرر بشأن المنازعات الحدودية بين الدول الإفريقية، المعتمد من قبل الدورة العادية الأولى لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، التي عقدت بالقاهرة في جويلية 1964، والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في مادته الرابعة (ب).

مبدأ تسوية الخلافات الحدودية عن طريق التفاوض وذلك على نحو ما ورد بشكل خاص في المقرر بشأن إقرار السلام والأمن في إفريقيا من خلال تسوية الخلافات الحدودية عن طريق التفاوض، المعتمد من قبل الدورة العادية الـ 44 لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، المنعقدة بأديس أبابا في جويلية 1986.

مذكرة الاتفاق حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في دوربان (جنوب إفريقيا) في جويلية 2002، التي تنص على تعيين وترسيم الحدود الإفريقية بحلول 2012، بمساعدة وحدة رسم الخرائط للأمم المتحدة عند الاقتضاء.

وفيما يلي، شرح لمضمون مبدّأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، ولمبدأ تسوية الخلافات الحدودية عن طريق التفاوض.

المطلب الاول: مبدّأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

قررت الدول الإفريقية لدى نيلها الاستقلال، أن تلتزم بالحدود التي خلّفها الاستعمار، وأن تجعل منها حدودا سياسية لأقاليمها الوطنية. لم يكن هذا القرار متوقعا، وذل لسببين:

أولا: من الناحية السياسية، فإنه من المسلَّم به أن تخطيط الحدود الاستعمارية كان دون إشراك الشعوب الإفريقية بل حتى دون وضعها في الاعتبار، حيث عملت هذه الحدود على تفريق الجماعات المتجانسة وتجميع العرقيات المتنافرة.

ثانيًا: لم تكن الدول الإفريقية مُلزمة قانونًا باحترام الحدود القائمة، ذلك أن مبدأ "لكل ما بيده" كان عرفا أميركيا إسبانيا خاصا، لم ينطبق على إفريقيا عند التحرر من الاستعمار. كما أن المبادئ القانونية

المنطبقة على إفريقيا عند الاستقلال كانت: "حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها" وقواعد "خلافة الدول" ذات الصلة، ففي ظل هذه المبادئ، كان بإمكان الدول الإفريقية أن ترفض الحدود الاستعمارية[1]

يقصد بمبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار أو ما يسمى كذلك مبدأ نهائية الحدود واستقرارها، رسوخ الحدود الدولية وفق سند الحق الذي ترتكز عليه - سواء كان هذا السند معاهدة دولية أو حكم صادر عن احدى المحاكم الدولية أو قرار صادر عن منظمة دولية تملك هذا الاختصاص- باعتبارها خطوطا وفواصل نهائية لا يجوز تعديلها من جانب واحد أو حسب رغبة طرف دون اعتبار لرغبة الطرف الآخر، فلا مجال للتغييرات العشوائية للحدود، وعند التنازع على وضع خطوط الحدود فالتسوية تكون وفقا لهذا المبدأ.

غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن مبدأ الحدود الدولية ونهائيتها لا يعني الجمود المطلق للحدود، وإنما يعني تحقيق نوع من الاستقرار والثبات النسبي للحدود الدولية، مع إمكانية تعديلها وفقا للنطاق والشروط التي يقرها القانون الدولي، أي دون اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها من قبل أحد أطراف النزاع الحدودي[2].

المطلب الثاني: مبدأ تسوية الخلافات الحدودية عن طريق التفاوض.

نصت المادة 02 الفقرة 03 من ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، وعددت المادة 33 فقرة 1 من الميثاق، طرق التسوية السلمية التي تنقسم إلى طرق دبلوماسية وأخرى سياسية وثالثة قضائية، حيث تعد المفاوضات الدولية من قبيل الطرق الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية سلميا الأقدم والأكثر إقبالا عليها، نظرا للمميزات التي توفرها المفاوضات كوسيلة تسوية بالمقارنة مع باقي الوسائل الأخرى، فهي تتميز بالسرعة، السرية والمرونة.

المفاوضات هي مباحثات أو مشاورات تجري بين دولتين أو أكثر، بهدف تسوية خلاف أو نزاع قائم بينها، بطريقة ودية ومباشرة. ليس للمفاوضات شكل محدد، فقد تكون شفوية بتبادل أطراف النزاع لوجهات نظرهم مباشرة، وقد تكون مكتوبة في صورة وثيقة يقدمها أحد الأطراف ويرد عليها الطرف الثاني بصياغة أخرى أكثر وضوحا[3].

من أهم شروط نجاح المفاوضات، عدم تقديم أي شروط أولية من قبل طرفي النزاع. فلدى مناقشة مسألة الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية في لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، أكد مندوبو الدول الاشتراكية على أن عدم وضع شروط مسبقة يساعد على الحل الناجح للقضايا المتنازع بشأنها. ويعتقد العديد من الفقهاء أن وضع الشروط المسبقة عند عملية التفاوض، قد يُفسر بعدم وجود رغبة صادقة كافية لحل النزاع أو انعدام الثقة بين الأطراف[4].

المبحث الثاني

مضمون برنامج الاتحاد الافريقي حول الحدود.

وضعت مفوضية الاتحاد الافريقي، وبدعم مالي من الوكالة الألمانية للتعاون الفني خطة عمل ثلاثية لتنفيذ برنامج الاتحاد الإفريقي حول الحدود. تجمع بين ممثلين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من منظمات التكامل الإفريقية بما في ذلك مؤسسات أحواض البحيرات وبنك التنمية الإفريقي وأمانة الأمم المتحدة فضلا عن مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ورابطة دول أمريكا وعدد من المؤسسات المتخصصة والخبراء. حيث يهدف برنامج الاتحاد الإفريقي حول الحدود إلى ما يلي:

- التعامل مع المسائل المتعلقة بتعيين الحدود وترسمها .

- تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في عمليات التكامل الإقليمي كما يدل على ذلك وجود المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعدد كبير من مبادرات التعاون الواسعة النطاق.

- تسهيل قيام ديناميكيات التعاون عبر الحدود بمبادرة من الفاعلين المحليين[5].

إن تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي منوط بعدة مستويات وطنية وإقليمية وقارية، ويجب تحديد مسئولية كل من هذه المستويات على أساس مبدأ التفريع واحترام سيادة الدول. وفي هذا الصدد، حدد إعلان برنامج الحدود الدور الذي يجب أن تضطلع به الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الإفريقي بخصوص مختلف عناصر برنامج الاتحاد الإفريقي حول الحدود المتمثلة في تعيين الحدود وترسيمها، والتعاون عبر الحدود وبناء القدرات، من خلال إقامة شراكة مع الحركة الحدودية الأوروبية، لاسيما رابطة الأقاليم الحدودية الأوروبية والأمم المتحدة وغيرها من شركاء الاتحاد الإفريقي الذين تتوفر لديهم الخبرة في مجال الحدود. وفي سبيل التطبيق الميداني لبرنامج الاتحاد الإفريقي حول الحدود، تم اتخاذ عدد من التدابير تتمثل فيما يلي:

إطلاق عملية إفريقية لفحص الحدود من خلال استمارة يتم إرسالها إلى الدول الأعضاء وذلك من أجل تسهيل تعيين وترسيم هذه الحدود. لتسهيل تلقيها في إطار الردود على الاستبيان، اتخذت المفوضية خطوات لإنشاء نظام معلومات للحدود.

تحديد أقاليم أو مبادرات تكون نموذجا للتنفيذ السريع لبرامج إقليمية لدعم التعاون عبر الحدود وإنشاء صناديق إقليمية لتمويل هذا التعاون .

تحديد طرق التعاون مع الأقاليم الأخرى في العالم للاستفادة من تجاربها وإقامة الشراكات الضرورية معها.

إطلاق حملة لتعبئة الموارد وإقامة الشراكات وذلك بهدف تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي.

إجراء عملية فحص في مجال تنمية القدرات، ووضع أداة قانونية قارية حول التعاون عبر الحدود[6].

.

الخاتمة:

بعد أزيد من نصف قرن على نيل القارة الافريقية لاستقلالها السياسي، فإن عملية تعيين وترسيم الحدود الموروثة عن الاستعمار تواجه صعوبات فنية ومالية جسيمة. حيث أن أقل من ربع الخطوط الحدودية الإفريقية قد تم تحديده، الأمر الذي يوضح جسامة الجهود التي يجب أن تبذلها الدول الإفريقية لتحقيق الهدف المحدد في البيان الرسمي حول مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا، أي تعيين وترسيم الحدود الإفريقية التي لم يتم الانتهاء من تعيينها وتحديدها بحلول سنة 2012 على أقصى حد . وعليه، فقد أعلن مفوض مجلس السلم والأمن الإفريقي تمديد موعد الانتهاء من ترسيم الحدود بين دول القارة السمراء إلى عام 2022، بعد أن كان مقرراً في 2017. هذا الموعد المرشح للتمديد لسنوات أخرى.

الهوامش:

---

1 أنظر:

أحمد محمد الدرديري، الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2017، ص ص 67 و68

حميد زايدي، التنظيم الافريقي ومبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار، ص 325 وما بعدها.

2 مكي حمشه، دور مبدأ ثبات الحدود الدولية ونهائيتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 12، العدد 22، أفريل 2020، ص 171.

3 محمد الصغير سليني، حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية - المفاوضات أنموذجا -، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 5، العدد 2، جوان 2020، ص ص 131 و132.

4 نوري يخلف، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 7، العدد 2، سنة 2018، ص 292.

5 تقرير رئيس المفوضية عن المؤتمر الثاني لوزراء الاتحاد الافريقي المعنيين بمسائل الحدود أديس أبابا إثيوبيا 22- 25 مارس 2010، الوثيقة رقم:(EX.CL/585 (XVII

6 تقرير المفوضية عن تنفيذ برنامج الاتحاد الإفريقي حول الحدود، الوثيقة رقم: (EX.CL/459 (XIV

الدبلوماسية الجزائرية في النزاعات الإفريقية : ثبات رغم التحديات

أ./ فلة مزود
جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل. الجزائر
mezouedfella@gmail.com

****

ملخص:

تستند الدبلوماسية الجزائرية إلى جملة من المرتكزات الأساسية كالعوامل التاريخية والسياسية والإيديولوجية وقد مرت هذه الدبلوماسية بعدة مراحل منذ الإستقلال إلى يومنا هذا وحاولت التكيف معها، حيث تبنت الدولة الجزائرية منذ سنة 1962 وإلى غاية يومنا هذا، سياسة خارجية ترتكز على مجموعة من المبادئ مستمدة من ثورة نوفمبر المجيدة وبيان أول نوفمبر، حيث أنه ورغم التحديات والصراعات التي تمر بها الدول الأفريقية، نجد أن الجزائر حافظت على هذه المبادئ، أخطرها ما يعيشه المحيط الجيوسياسي للجزائر، سواء المغاربي، أو الساحلي الصحراوي في الوقت الراهن من صراعات وتجاذبات بين أطراف عدة.

Abstract:

Algerian diplomacy is based on a number of basic pillars such as historical, political and ideological factors. This diplomacy has gone through several stages since independence to the present day and has tried to adapt to it, as the Algerian state has adopted, since 1962 and to this day, a foreign policy based on a set of principles derived from the November Revolution. Glory and the statement of the first of November, since despite the challenges and conflicts that African countries are going through, we find that Algeria has preserved these principles, the most dangerous of which is the geopolitical environment of Algeria, whether the Maghreb or the coastal and desert at the present time of conflicts and interactions between several parties.

مقدّمة:

بمقتضى الانتماء الإفريقي للجزائر تتبني قضايا القارة على مختلف الأصعدة، وكذا بالنظر إلى المكانة الاستراتيجية والإمكانات للجزائر، فإن ذلك يفرض على الجهاز الدبلوماسي الجزائري بذل جهود مضاعفة من أجل تأكيد الحضور الفعال على المستوى الإقليمي، لتحقيق مكاسب تخدم مصالحها وقضاياها، وإبراز الدور الإيجابي لها على المستوى القاري وحتى العالمي.

وعليه يكتسي موضوع النشاط الدبلوماسي الجزائري على المستوى الإفريقي أهمية بالغة، ذلك أنه بالرغم من كون الجزائر من البلدان الحديثة الاستقلال، إلا أنها تمكنت من فرض نفسها على مستوى حل النزاعات، بفضل المبادئ التي تبنتها وعملت على تجسيدها، خاصة مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في العديد من الدول الأفريقية، الأمر الذي دفعنا إلى طرح

التساؤل حول مدى مساهمة الديبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية؟.

المبحث الأول

مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في النزاعات الإفريقية

تستمد الديبلوماسية الجزائرية مبادئها من مجموعة المواثيق منها: بيان أول نوفمبر ، مؤتمر الصومام وميثاق طرابلس، وكذا مجموعة من النصوص الدستورية التي تؤكد عليها مختلف الدساتير بمختلف تعديلاتها.

وتتلخص مبادئ الديبلوماسية الجزائرية في، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للنزاعات.

وقد جاء في ديباجة الدستور الجزائري لسنة 2020[1]، ما يلي: (إن الجزائر المتمسكة بالسلم وحقوق الإنسان والتنمية، توجه سياستها الخارجية نحو تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الأمم عبر عمليات الشراكة القائمة على المصالح المتبادلة التي تكون منسجمة كل الانسجام مع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، وفي ظل احترام أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية).

المطلب الأول: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي، إذ ساهم بشكل كبير في وضع حد لموجة الاستعمار.

إن حق تقرير المصير نتج عن إجماع دولي بأنه حق متاح لجميع الشعوب، حيث نصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في المادة 2 من القرار رقم 1514 على أن: (لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد مركزها السياسي، وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي)[2].

فس التكريس نجده في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب[3]، وذلك بالنص في المادة 19 منه على مبدأ مساواة الشعوب في الكرامة والحقوق وعدم تبرير سيطرة أي شعب على الآخر، فجاء فيها (إن الشعوب كلها سواسية وتتمتع بنفس الكرامة ولها نفس الحقوق، وليس هناك ما يبرر سيطرة شعب على شعب آخر)، وأيضا نص الفقرة الأولى من المادة 20 منه، والتي جاء فيها: (لكل شعب الحق في الوجود، ولكل شعب حق مطلق وثابت فى تقرير مصيره وله أن يحدد بحرية وضعه السياسي وأن يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذى يختاره بمحض إرادته).

ويعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من أهم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية للجزائر، حيث لا تفوت الفرصة في أي مناسبة إلا وتؤكد على أحقية الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها والتخلص من الاستعمار والعبودية.

وقد كرست الجزائر هذا المبدأ في جميع دساتيرها، أخرها التعديل الدستوري لسنة 2020، حيث جاء في المادة 32 منه أن: (الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري).

وعليه فالجزائر احتراما لمبدأ ثورة نوفمبر المجيدة، ولذهنية الشعب الجزائري الرافض لكل أشكال الاستعمار والعبودية كانت ولا زالت تدعم حركات التحرر باعتبارها قضايا عادلة بعيدا عن الاعتبارات المصلحية، من أبرزها دعم القضية الفلسطينية وكذا الدفاع المستميت عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وتأسيس جمهورية عربية صحراوية مستقلة ومعترف بها دوليا، إلا أن هذا الموقف جلب لها توتر في العلاقات مع بعض الدول كالمغرب.

المطلب الثاني: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، من أهم المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول وتنظمها وتضمن من خلاله احترامها لسيادة الدول الأخرى وخاصة دول الجوار، وقد كرست الفقرة 7 من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة هذا المبدأ، حيث جاء فيها: (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع)[4].

وقد كرست الجزائر هذا المبدأ بموجب المادة 33 من التعديل الدستوري لسنة 2020، حيث جاء فيها: (تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدو لي، وتنمية العلاقات الو دية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه).

المطلب الثالث: التسوية السلمية للنزاعات

يسعى المجتمع الدولي إلى حل النزاعات بواسطة آليات سياسية أو دبلوماسية أو قضائية، لتجنب تطور هذه الخلافات إلى نزاعات مسلحة من أجل الحفاظ على السلام في العالم، لأن مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية هو نتيجة حتمية لمبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، الذي نصت عليه الفقرة 04 من المادة 02 من ميثاق الأمم المتحدة[5].

وتتمثل الوسائل السلمية لحل المنازعات على العموم في المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع أو بمساعدة طرف ثالث، واللجوء للوساطة بأشكالها سواء الفردية أو الجماعية.

في هذا الإطار نجد المادة 31 من التعديل الدستوري لسنة 2020 :(تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية

بالوسائل السلمية، يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم).

المطلب الرابع: تجريم دفع الفدية وعدم التحاور مع الارهابيين

كان للجزائر دور كبير في تكريس تجريم دفع الفدية للإرهابين، كونها تعتبر وسيلة من وسائل تمويل الجماعات الإرهابية، وقد ظهر هذا الدور جليا من خلال تبني المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لمذكرة الجزائر الممارسات الجيدة لمنع عمليات الاختطاف، للحصول على فدية وحرمان الإرهابيين من الاستفادة منها، وذلك من خلال استضافت الجزائر بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمرا للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على مستوى الخبراء يومي 18 و19 أفريل 2012 بالجزائر العاصمة، وقد تم صياغة هذه المذكرة في ديسمبر 2012 بعنوان (مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة لمنع عمليات الاختطاف للحصول على فدية وحرمان الإرهابين من الاستفادة منها)[6].

المطلب خامس: الحدود الموروثة عن الاستعمار

وذلك بضبط الحدود مع دول الجوار وفقا لقاعدة الحدود الموروثة عن الإستعمار ، و إبرام اتفاقيات لترسيم الحدود من أجل ضمان علاقات حسنة مع دول الجوار و تفادي اللجوء للقوة[7].

وتعتبر الحدود مصدر من مصادر النزاع خلال مراحل التحرر في إفريقيا نظرا للهندسة الاستعمارية للحدود، إذ وضعتها بشكل ينتج النزاعات بين الدول بعد الاستقلال مثل حرب الرمال 1963بين الجزائر والمغرب، إلا أن الجزائر تبنت قرار منظمة الوحدة الإفريقية وحاليا الاتحاد الإفريقي الذي يقضي بقدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهذا من شأنه أن يحمي إفريقيا من الهزات التي يمكن أن تحدث إزاء إعادة النظر في الحدود القائمة[8].

المحور الثاني:

محطات بارزة في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الأفريقي- الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية-

لعبت الجزائر دور الوسيط بين الدول المتنازعة على الصعيد الإفريقي في عدة نزاعات، كما عملت على دعم قضايا التحرر وتصفية الاستعمار في أفريقيا تجسيدا للمبادئ التي تقوم علها الديبلوماسية الجزائرية، وذلك اعتبارا للإنتماء القاري والذي جعل منها تسعى بجهود حثيثة وجادة لمنع الصراعات والنزاعات القارية وإحلال التعايش السلمي ومنع اللجوء إلى القوة والأعمال العدوانية.

وشهدت منطقة الشمال الافريقي ثورات واحتجاجات شعبية في مطلع العام 2011، بدأ من تونس، لتصل إلى مصر، وتنتشر بعدها في بعض الدول العربية، وقد تعرضت ليبيا كباقي الدول العربية، إلى ذلك التغيير الذي أحدث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي.

المطلب الأول: محددات الأزمة الليبية

حيث انطلقت في السابع عشر من أوث لعام 2011 حركة التغيير في ليبيا للتخلص من النظام الحاكم الديكتاتوري، حيث قامت تلك الاحتجاجات للمطالبة بإسقاط نظام معمر القدافي، لتدخل بعدها ليبيا في أزمة سياسية وانفلاتا أمنيا مازا مستمرا إلى يومنا هذا، ما يشكل تهديدا لدول الجوار ومن بينها الجزائر[9].

المطلب الثاني: المساعي الجزائرية لحل الأزمة الليبية

1-موقف الجزائر من الأزمة الليبية في بدايتها

في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى بعض التصريحات الصادرة عن الهيئات الرسمية الجزائرية التي تزامنت مع بدايات الأزمة الليبية 2011، حيث لم تفوت الجزائر الفرصة في كل مرة لتؤكد على دعمها لحل الأزمة الليبية بالطرق السلمية بعيدا عن التدخل الأجنبي والحل العسكري.

حيث أكد وزير الشؤون الخارجية السابق مراد مدلسي يوم الثلاثاء 22 مارس 2011 أن الجزائر تدعو إلى الوقف الفوري للاقتتال و للتدخل الأجنبي في ليبيا، وهذا خلال ندوة صحفية مشتركة مع نظيره الروسي السيد سيرغي لافروف عقب المحادثات التي جرت بينهما، حيث أكد أن "الأزمة العميقة" التي تعيشها ليبيا "قد تفاقمت بتدخل القوات الجوية" للدول المشاركة في عملية فرض حظر جوي على هذا البلد[10].

يمكن القول إن الوساطة الجزائرية في الملف الليبي تأخرت كثيرا، ووجدت أمامها عراقيل عدة، من بينها موقفها الرافض للتدخل الغربي لإسقاط نظام القذافي سنة 2011، والذي بني عليه استقبالها بعض وجوه

وشخصيات النظام السابق. وبناء على ذلك لا يمكن لفصائل الثوار أن تقبل بوساطة دولة كانت قد انحازت للنظام المخلوع[11].

الأمر الذي دفع الجزائر إلى تكذيب مثل هذه الاتهامات الصادرة عن المجلس الوطني الانتقالي الليبي الرامية إلى توريط الجزائر بالإدعاء أن الجزائر تقوم بإرسال مرتزقة ليبيا، حيث أنه بتاريخ 2011/04/14 أكد وزير الخارجية الأسبق مراد مدلسي تكذيبه لمثل هذه الإدعاءات وأن الجزائر لا دخل لها بمثل هذه الأزمة[12].

والمتتبع لتصريحات الخارجية الجزائرية حول الأزمة الليبية في تلك الفترة من بدايتها، يلاحظ أن أغلبها تتمحور حور تجديد تكذيب الإدعاءات الليبية بإرسال الجزائر لمرتزقةمن أجل إشعال الأزمة في ليبيا، وهذا راجع لعدم اعتراف الجزائر بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، وكذا ضرورة العمل على الحل السلمي لهذه القضية بعيدا عن التدخل الأجنبي والحل العسكري.

ثم شهدت الفترة ما بعد 2012 نوعا من الانفراج والانفتاح في العلاقات بين الجزائر والأطراف الليبية المتنازعة، عن طريق مجموعة من الزيارات الرسمية واللقاءات بين وفود البلدين أملا في الوصول إلى حل للأزمة الليبية، حيث تم يوم 2012/04/16 بمقر رئاسة الجمهورية بالجزائر العاصمة، عقد جلسة عمل بين وفدي الجزائر و ليبيا ترأسها مناصفة الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية الأسبق السيد عبد القادر مساهل و عضو المجلس الوطني الانتقالي الليبي السيد سالم مسعود قنان[13].

وخرج هذا اللقاء ببيان مشترك بين الطرفين الجزائري والليبي، أهم ما جاء فيه، حرص الجزائر على دعم إقامة دولة ليبية وبناء مؤسسات الدولة والوقوف إلى جانبها في هذه المرحلة الحاسمة، وكذا تعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين، كما قام الطرف الليبي بتقديم الشكر لنظيره الجزائري لما يقدمه من دعم للشعب الليبي[14].

وتوالت تصريحات الطرف الجزائري بشأن الأزمة الليبية، حيث شدد وزير الشؤون الخارجية الأسبق رمطان لعمامرة يوم 2014/07/30 أن دول الجوار المحيطة بليبيا تعد "الحلقة الأساسية" في حل الأزمة الليبية فضلا عن الشعب الليبي نفسه، مؤكدا أن فشل المبادرات الدولية التي تم تنفيذها خلال السنوات الثلاثة الأخيرة إلى اقتصار تركيزها على بناء المؤسسات المنتخبة دون الاهتمام بالمؤسسة العسكرية والأمنية ودون الاعتماد بالقدر الكافي على الجيران، مشيرا إلى أن الجزائر تقوم باتصالات مع كافة الأطراف الليبية وتناشد الجميع بالاحتكام إلى الرأي السديد للشعب الليبي الذي يتطلع إلى مستقبل سلام ووئام[15].

وفي يوم 2014/08/25 انعقد بالقاهرة الاجتماع الوزاري الرابع لبلدان جوار ليبيا، وشاركت فيه الجزائر ممثله في وزير الخارجية أنداك ر مطان لعمامرة، الذي تباحث مع نظيره المصري سامح شكري حول السبل الكفيلة بتشجيع الفرقاء الليبين للانخراط في حوار وطني شامل لايجاد حل سياسي توافقي يمكن ليبيا من استعادة أمنها واستقرارها، وهذا في إطار التنسيق والتشاور بين البلدين تحادث خلالها حول الوضع في ليبيا و سبل الحفاظ على وحدتها بعيدا عن أي تدخل أجنبي، كما أجرى لقاء تشاوري مع وزير الخارجية والتعاون الدولي الليبي محمد عبد العزيز ، حيث شددا على أهمية التحرك السريع من اجل الدفع بجهود ايجاد حل

سياسي توافقي يحفظ وحدة واستقرار ليبيا ويصون سيادتها وسلامة أرضيها ويمكن من تحقيق تطلعات الشعب الليبي في ارساء دعائم الأمن والسلم والتنمية والازدهار [16].

ونظير الجهود التي تبدلها الديبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية، تم الإشادة بهذا الدور من طرف المشاركين في الاجتماع المصغر الذي نظمته يوم 2014/09/23، بنيويورك كتابة الدولة الأمريكية بجهود و بالمبادرة الجزائرية الهادفة إلى تشجيع حوار ليبي و مصالحة وطنية في هذا البلد، وجاء في بيان توج أشغال هذا الاجتماع المصغر الذي حضره وزير الشؤون الخارجية الأسبق رمطان لعمامرة أن المشاركين "أشادوا بجهود البلدان المجاورة لليبيا لاسيما المبادرة الجزائرية المتمثلة في دعوة القادة الليبيين و ممثلي مختلف القوى السياسية في أقرب الآجال الممكنة إلى المشاركة في حوار يفضي إلى المصالحة الوطنية في هذا البلد"[17].

2-احتضان الجزائر للاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا 1 ديسمبر 2015

احتضنت الجزائر الاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا، يوم 1 ديسمبر 2015، برئاسة السيد عبد القادر مساهل، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، حيث بحث الوزراء الوضع بالغ الخطورة الذي يعيشه الشعب الليبي الشقيق جراء الأزمة السياسية والأمنية وتداعياتها المتعددة وخاصة تردي أوضاع المواطنين الليبيين وتدمير القدرات الوطنية لهذا البلد،وبهذا الصدد عبر الوزراء عن انشغالهم العميق إزاء استمرار المواجهات ودعوا إلى إنهائها. كما أعربوا عن قلقهم البالغ أمام تنامي النشاط الإرهابي في ليبيا سيما "داعش" و"القاعدة "و"أنصار الشريعة" ودعوا إلى تكثيف وتنسيق الجهود للتصدي لهذه الظاهرة[18].

3-زيارة رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج إلى الجزائر يوم 2016/01/25

حيث أجرى الوزير الأول السابق عبد المالك سلال, يوم 25 جانفي 2016 بالجزائر العاصمة, محادثات مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي, فايز السراج، حيث تندرج هذه الزيارة في إطار مواصلة جهود الجزائر لاستكمال الحل السياسي التوافقي بين الليبيين, الذي تعتبره الجزائر الحل الوحيد الكفيل بالحفاظ على سيادة هذا البلد الشقيق و الجار وسلامته الترابية و وحدة شعبه[19].

4- الأزمة الليبية محور مداخلة وزير الشؤون الخارجية الجزائري أمام الاجتماع رفيع المستوى للدورة العادية 31 لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة جنيف

بتاريخ الفاتح مارس 2016 انعقدت هذه الدورة، والتي شاركت فيها الجزائر حيث جاء في المداخلة التي ألقاه السيد رمطان لعمامرة أن الجزائر ستواصل تقديم دعمها الكامل لتسوية الأزمة الليبية تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشدد في الوقت ذاته على الطابع الاستعجالي والضروري لحل سياسي من أجل تسوية المشاكل المتعددة الأبعاد التي يواجهها هذا البلد الشقيق من خلال حكومة وفاق وطني بدعم من المجموعة الدولية في إطار احترام الوحدة و السلامة الترابية لليبيا و سيادة شعبها[20].

4-زيارة وزير الخارجية الجزائري إلى ليبيا يوم 2017/04/19

تندرج هذه الزيارة في إطار الزيارات الرسمية بين البلدين، من أجل الوصول لحلول لتسوية الأزمة الليبية، حيث قام وزير الشؤون المغاربية و الاتحاد الافريقي و جامعة الدول العربية الأسبق عبد القادر مساهل بجولة تقوده إلى عدة مدن و مناطق ليبية، إلتقى خلالها بالعديد من الأطراف الليبية السياسية، العكسرية والمدنية.

وهذا في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها الجزائر قصد التقريب بين مواقف الاشقاء الليبيين، من أجل التوصل إلى حل سياسي و مستدام للأزمة من خلال الحوار الليبي الشامل، و المصالحة الوطنية من شانه الحفاظ على السلامة الترابية لليبيا و سيادتها و وحدتها و انسجام شعبها[21].

6- مشاركة الجزائر في اجتماع رفيع المستوى حول ليبيا على هامش أشغال الدورة ال72 للجمعية العامة للأمم المتحدة

شاركت الجزائر في هذا الاجتماع والمنعقد بنيويورك بتاريخ 2017/09/20 ممثلة في وزير الشؤون الخارجية الأسبق عبد القادر مساهل امس الأربعاء بنيويورك، تم من خلاله عرض ورقة الطريق الجديدة لتسوية الأزمة الليبية من طرف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، حيث عبر الطرف الجزائري في تدخله عن دعم الجزائر الكامل لورقة الطريق الجديدة حول ليبيا، كما ذكر بأن الأزمة الليبية لا يمكنها أن تحل إلا سياسيا، مضيفا أن الإتفاق السياسي الليبي-الليبي الموقع في ديسمبر من سنة 2015 سيبقى الإطار الوحيد للخروج من الازمة والمصدر الوحيد لشرعية المؤسسات الليبية[22].

7- بيان الجزائر لدعم التسوية السياسية في ليبيا الجزائر 21 ماي 2018

وهذا في إطار الاجتماع الوزاري الثلاثي الذي ضم وزراء خارجية كل من الجزائر، مصر وتونس الذي انعقد بالجزائر العاصمة، حول الأوضاع في ليبيا.

حيث استعرض الوزراء تطورات الوضع في ليبيا، خاصة فيما يتعلق بمسار التسوية السياسية ومستجدات الوضع الأمني والتحديات التي تواجه إنهاء الأزمة وعودة الأمن والاستقرار إلى ربوع البلاد، وجددوا موقفهم الداعم للحل السياسي طبقا لما توصلوا إليه خلال مشاوراتهم السابقة[23].

8-استمرار الدعم الجزائري لحل الأزمة الليبية بعد الحراك الشعبي 2019

استمرت الجهود الدبلوماسية الجزائرية من أجل حل الأزمة الليبية، حتى بعد سقوط نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

حيث أنه منذ وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى السلطة في الجزائر في ديسمبر 2019، أظهر حرصه على تقديم مشروع للحل السياسي التوافقي في ليبيا، ففي مقابلة مع وسائل إعلام محلية في 12 جوان 2020،

صرح الرئيس تبون أن بلاده عرضت الوساطة بين فرقاء الأزمة الليبية من أجل إيجاد حل للأزمة ووقف إطلاق النار، مؤكدا أن دور الوسيط الذي تقترحه بلاده "لا يعترض عليه السيد فائز السراج (رئيس حكومة الوفاق الوطني)، ولا السيد خليفة حفتر (قائد الجيش الليبي)، ولا تعترض عليه القبائل الليبية". وفي اليوم التالي لتصريحات الرئيس الجزائري قام رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح بزيارة مفاجئة للجزائر، كما زار رئيس حكومة الوفاق فائز السراج العاصمة الجزائرية أيضا في 20 جوان 2020، والتقى الرئيس تبون، ما يدلل على جدية الحراك الجزائري نحو الوساطة[24].

وفي هذا الصدد اعتبر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، أن حل الأزمة الليبية يكمن في انتخابات تبني مؤسسات ودستور جدد يضمن التوازنات السياسية، كما أشار أن الأزمة تفاقمت في البلد المجاور بسبب غياب المؤسسات، وهذا الفراغ كان موجودا حتى قبل سقوط نظام معمر القذافي في 2011[25].

وعليه تعتبر الأزمة الليبية من بين الأزمات التي لاقت اهتماما لدى السياسية الخارجية الجزائرية، حيث أن الوضع السياسي والأمني الليبي المتأزم فرض على الجزائر إيجاد الحلول لها بحكم أن تداعياتها تنعكس بشكل مباشر على الأمن الجزائري في مختلف مجالاته ويهددها خاصة في ظل المشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية خاصة منطقة الساحل.

الخاتمة:

تسعى الدبلوماسية الجزائرية التي تقوم على مبادئ ثورة نوفمبر المجيدة المواثيق الدولية والإقليمية، إلى إيجاد تسوية للنزاع القائم في ليبيا عن طريق الحوار بين الفرقاء الليبيين، حيث أن صناع القرار السياسي في الجزائر على علم بأن الأزمة الليبية تمثل تهديدا مباشرا وخطيرا على حدود الجزائر وأمنها القومي، خاصة وأن العالم يعاني من انتشار رهيب للجماعات الإرهابية على المستوى الإقليمي والدولي.

وعليه فإن إستمرار الأزمة الليبية يشكل تهديدا للأمن في منطقة شمال إفريقيا، مما قد يسمح بالتدخل العسكري الغربي وهذا ما ترفضه الجزائر جملة وتفصيلا، لما قد يشكله من خطورة على دول الجوار، لهذا تعمل الجزائر على القيام بدور أكثر فاعلية لوقف الاقتتال في ليبيا، ودفع الأطراف الليبية نحو بناء مؤسسات الدولة.

وفي هذا الإطار احتضنت الجزائر جولات حوار ولقاءات لقادة أحزاب وشخصيات سياسية ليبية برعاية الأمم المتحدة لمناقشة ملف تشكيل حكومة وحدة وطنية، ووقف النزاع الليبي.

وعليه في ختام هذه المداخلة نقدم مجموعة من المقترحات:

-تثمين موقف الديبلوماسية الجزائرية الرافض للتدخل العسكري للقوات الأجنبية في ليبيا، كون التجارب أثبتت عدم نجاعة هذا الحل العسكري في العديد من الدول كما هو الحال في سوريا واليمن.

-بالنظر لما تتمتع به الجزائر من كفاءة وخبرة في مكافحة الإرهاب، ينبغي عليها التنسيق مع الحكومة الليبية لإيجاد آلية لجمع السلاح وضبط الحدود ووضع حد للجماعات الإرهابية.

-العمل على التنسيق بين مختلف الأطراف المتنازعة في الإقليم الليبي، والتشاور معهم لأجل الوصول إلى حد يضع حل نهائي للأزمة بما يسمح بتشكيل مؤسسات الدولة بصورة شرعية.

-تعزيز دور الديبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي من أجل طرح ملف القضية الليبية، وتقديم مقترحات وحلول بشأنها.

الهوامش:

1 المرسوم الرئاسي رقم 442/20 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 202، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في أول نوفمبر سنة 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر عدد 82 مؤرخة في 30 ديسمبر سنة 2020.

2 القرار 1514 (الدورة 15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1960، منشور بموقع هيئة الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/decolonization/declaration.shtml

3 الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي (كينيا) يونيو 1981، والذي صادقت عليه الجزائر في 03 فيفري 1987، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 37/87، ج ر عدد 06 الصادرة بتاريخ 4 فيفري 1987، http://hrlibrary.umn.edu/arab/a005.html

4 https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/index.html ، موقع هيئة الأمم المتحدة.

5 يخلف توري، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة تامنغست، 2018.ص289.

6 بوحملة كوثر، مسعى الجزائر في تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، الواقع والمستجدات، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 03، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2018، ص170.

7 أيت عبد المالك نادية، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد 03، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، سبتمبر 2020، ص587.

8 للمزيد حول هذا وبالتفصيل، أنظر: زايدي حميد، إسهامات مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار في تسوية نزاعات الحدود والإقليم في إطار منظمة الوحدة الإفريقية/ الإتحاد الإفريقي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وز، 2016.

9 على محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 03.

10 تصريحات وزير الخارجية الأسبق بتاريخ 22 مارس 2011 بشأن الأزمة الليبية، منشور بموقع وزارة الخارجية الجزائرية، http://www.mae.gov.dz/news_article/1110.aspx

11 محمد سبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، سلسلة دراسات، العدد 25، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2018، ص12.

12 وزير الخارجية الأسبق مراد مدلسي السيد مدلسي يكذب الادعاءات الرامية لتوريط الجزائر في الرعاية المزعومة للمرتزقة في ليبيا، بتاريخ 2011/04/17، تصريح منشور موقع وزارة الخارجية الجزائرية، http://www.mae.gov.dz/news_article/1108.aspx

13 عقد جلسة عمل بين الوفدين الجزائري والليبي، يوم 2012/04/16، منشور بموقع وزارة الخارجية الجزائري، http://www.mae.gov.dz/news_article/1138.aspx

14 البيان المشترك الجزائري الليبي، بتاريخ 2012/04/16، منشور بموقع وزارة الخارجية الجزائري، http://www.mae.gov.dz/news_article/1029.aspx

15 تصريح وزير الخارجية الأسبق رمطان لعمامرة حول أهمية دول الجوار في حل الأزمة الليبية، يوم 2014/07/30، منشور موقع وزارة الخارجية الجزائرية، http://www.mae.gov.dz/news_article/2388.aspx

16 مخرجات لقاء وزير الخارجية الأسبق رمطان لعمامرة مع ممثلي مصر وليبيا حول الأزمة الليبية في اجتماع القاهرة يوم 2014/08/25، منشور بموقع وزارة الخارجية الجزائرية، http://www.mae.gov.dz/news_article/2443.aspx
http://www.mae.gov.dz/news_article/2442.aspx

17 الإشادة بجهود الجزائر لتشجيع الحوار ما بين الليبيين بنيويورك، يوم 2014/09/23، منشور بموقع وزارة الخارجية الجزائرية، http://www.mae.gov.dz/news_article/2523.aspx

18 البيان الختامي للاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا، المنعقد يوم 2015/12/1 بالجزائر، http://www.mae.gov.dz/news_article/3557.aspx

19 http://www.mae.gov.dz/news_article/3722.aspx

20 مداخلة السيد رمطان لعمامرة، وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي أمام الاجتماع رفيع المستوى للدورة العادية الحادية و الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة جنيف، الفاتح مارس 2016، منشورة بموقع وزارة الخارجية الجزائرية، http://www.mae.gov.dz/news_article/3836.aspx

21 http://www.mae.gov.dz/news_article/4756.aspx

22 http://www.mae.gov.dz/news_article/5065.aspx

23 بيان الجزائر لدعم التسوية السياسية في ليبيا الجزائر 21 ماي 2018، منشور بموقع وزارة الخارجية الجزائرية، http://www.mae.gov.dz/news_article/5564.aspx

24 مقال بعنوان مشروع الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، التداعيات والخلفيات، صادر عن مركز الإمارات للسياسات، منشور بتاريخ 23 جوان 2020، https://epc.ae/ar/brief/algerian-mediation-project-in-the-libyan-crisis-background-and-prospects

25 مقال بعنوان **تبون يؤكد سعي الجزائر المستمر إلى حل ليبي "سليم"، منشور بموقع** https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1383147-%D8%AA%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%88%D9%94%D9%83%D8%AF-%D8%B3%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%AD%D9%84-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85

الجهود الجزائرية لتسوية النزاع في ليبيا

د./ الهادي دوش
جامعة حمه لخضر الوادي
doucban19@gmail.com

ط د/ سعيدة خ
جامعة حمه لخضر الوادي
saaidahkhz@gmail.com

****

ملخص:

بعد الحرب الباردة عرفت الدول الافريقية عموما و مناطق النزاع الحدودي خصوصا تهديدات لاتماثلية متعددة ومختلفة أدت الى تقويض الامن و استقرار الشعوب في مناطق مختلفة ومن هذه التهديدات نجد مثلا تجارة المخدرات و السلاح والاتجار بالبشر و ازدهار عمليات التهريب بين الحدود، و الأخطر هو التحالف بين هذه العصابات و الجماعات المسلحة المتطرفة وذلك بسبب غياب دور فاعل للدول بسبب النزاعات الحدودية ، و قد أثرت هذه النزاعات على الامن و الاستقرار في المنطقة والعالم برمته، ما أدى الى استحداث آليات للتدخل لفضها ، وقد تبنت دول وهيئات إقليمية وعالمية مختلفة مبادرات عديدة من بينها الحلول السلمية الدبلوماسية المتمثلة أساسا في الوساطات ، أو عن طريق التدخلات العسكرية من أجل فرض الامن و السلم في المنطقة النزاعية ، فنجد مبادرات لهيئة الأمم المتحدة وأخرى للاتحاد الأوروبي والاتحاد الافريقي أو مبادرات و وساطات ترعاها دول كالجزائر مثلا والتي احتضنت مباحثات السلام الاريترية الاثيوبية وأيضا مباحثات السلام بين الأطراف المتنازعة في مالي .

Abstract:

After the Cold War, African States in general and regions of border conflict in particular identified multiple and different symmetrical threats that undermined the security and stability of peoples in different regions. he most serious is the alliance between these gangs and extremist armed groups, owing to the absence of an active role for States because of border conflicts. These conflicts have affected security and stability in the region and the world as a whole. They have led to the development of mechanisms for intervention to resolve them. Various States and regional and global bodies have adopted initiatives, including the peaceful and diplomatic solutions, mainly those of mediation. Or through military interventions to impose peace and security in the forward-looking zone, we find initiatives for the United Nations and for the European Union and the African Union or initiatives and watches sponsored by States such as Algeria, which have embraced the Eritrean-Ethiopian peace talks, as well as peace talks between the conflicting parties in Mali.

مقدّمة:

تشكل القارة الإفريقية التي تشهد عدة اضطرابات داخلية، العمق الإستراتيجي للجزائر، من منطلق موقعها ومكانتها ودور دبلوماسيتها ساهمت في إدارة العديد من النزاعات المشتعلة في إفريقيا. وعملت على أن تكون عاملا مهما لتهدئة وتوحيد وتفاقم بين الأطراف المتنازعة.

ويشكل النزاع الليبي معضلة حقيقة بالنسبة للجزائر، خاصة مع الحالة الفريدة للنزاع الليبي وعدم تحكم النظام الليبي في الصراع الدائر مما يؤدي إلى امتداد الصراع نحو الحدود المشتركة الأمر الذي يهدد إستقرار الأمن الوطني والإقليمي، بالإضافة إلى انتشار تجارة الأسلحة والإرهاب والجريمة المنظمة الأمر الذي يهدد استقرار الامن الوطني والإقليمي.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد تسوية للأزمة الليبية، والوقوف على معرفة مدى فاعلية الدبلوماسية في لعب دور فعال في القضية الليبية من خلال التمسك بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، لمعالجة هذا الموضوع تطرح الورقة البحثية الإشكالية التالية: ما هي أهم جهود الدبلوماسية الجزائرية في النزاع الليبي في ظل المبادرات الدولية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية تقوم الدراسة على فرضية مفادها السياسة الخارجية الجزائرية ترتكز علي أسس ثابتة تتمثل في العقيدة الأمنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والرغبة الشديدة في إيجاد الحلول السلمية للأزمات في توجيه الدبلوماسية الجزائرية للعب دور محوري في الأزمات سواء كانت إقليمية أو دولية، وبالتالي فإن هذه الورقة البحثية ستعتمد المنهج التحليلي لاختبار هذه الفرضية من خلال مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية بشكل عام ومسارات التسوية المختلفة للنزاع الليبي بشكل خاص، وذلك في ثلاثة محاور أساسية :

- المحور الأول: أسباب النزاعات في القارة الإفريقية.
- المحور الثاني: المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات .
- المحور الثالث: النشاط الدبلوماسي الجزائري في تسوية النزاع الليبي .

المحور الأول

أسباب النزاعات المسلحة في إفريقيا.

تعرضت القارة الإفريقية للعديد من النزاعات الدموية الخطيرة، التي بدأت مع الصراع الدموي في رواندا بين قبائل التوتسي والهوتو، ولمّ تضع أوزارها بعد بفعل الصراعات الدموية التي لايزال بعضها مندلعاً، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغرب إفريقيا، وهي المنطقة التي بعا حلقات متداخلة تجمع بين الإتّجار غير المشروع في الأسلحة وفي معدن الماس بل وفي البشر على حد سواء.كما تعتبر ظاهرة الحروب الأهلية من أبرز النماط الإفريقية، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة من صراع أو حرب أهلية عنيفة كان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسة وإنما على كافة مناحي الحياة في القارة، وتتسم ظاهرة النزاعات والحروب الأهلية في القارة الإفريقية بأنها معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها أو فيما

يتصل بنتائجها وتداعيتها.

لذلك نجد أن عوامل الصراعات في إفريقيا متداخلة ويصعب الفصل بينها عند الدراسة إذ أن تحليل هذه الظاهرة يكشف عن تداخل العديد من العوامل منها:

أولا: العوامل الإثنية: تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت إثنية لغوية أو دينية فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة. بالإضافة إلى تعدد وتنوع في الأديان والمعتقدات فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية نجد الأديان التقليدية، والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة، إذ تتمز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع.

لقد شهدت القارة العديد من الصراعات والحروب الداخلية والاقتتال بسبب الإختلافات في الدين واللغة والعرق وغيرها قبل الإستعمار فكان لها كبير الأثر في الصراعات والحروب الأهلية التي شملت القارة ومازال تأثيرها السياسي والإقتصادي من إنقلابات عسكرية وتخلف إقتصادي يشمل كافة مجالاتها. ولقد تميزت الصراعات الإثنية في إفريقيا بعدة مميزات منها:

أولاً: أن الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة؛ ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

ثانياً: أن الجماعة الإثنية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي.

ثالثاً: تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يسوّغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.

رابعاً: تتميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

خامسا: إن بروز الاثنيات و الهويات وطغيانها في بعض مناطق أفريقيا هو الخوف من تأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية التي قد تؤدي الى تناقص الموارد المتاحة للمجموعات الإثنية [1].

وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية، فإن الاستعمار الأوروبي وبالأحرى السياسات الاستعمارية ساهمت في زيادة حدة التعددية الإثنية إلى الدرجة التي أصبحت بها هذه التعددية أحد أهم أسباب الحروب والصراعات الأهلية في القارة. ويولي دارسو الحروب الأهلية في إفريقيا أهمية خاصة للبعد الإثني باعتباره المحرك الرئيسي لتلك الحروب؛ ذلك أن الحروب الأهلية تبدأ «باستقطاب إثني» حاد داخل المجتمع يسمح بتعبئة الموارد وحشد الصفوف على أسس إثنية بالأساس.

ثانيا: الصراعات الداخلية في إفريقيا:

لقد أفرز هذا التقسيم الجغرافي الاستعماري للحدود الإفريقية بعدا للصراعات والحروب في إفريقيا، فمن الناحية جمعت الخريطة الإستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش ولا التفاعل مع بعضها البعض في إطار واحد.

ففي أوغندا مثلا فضلت الإدارة الإستعمارية قبيلة البوجندا على باقي الجماعات الإثنية الأخرى وجرى

إطلاق أسمهم على الدولة الأوغندية ككل وحصلوا على فرص تعليمية أكبر بكثير مما كان متاح لباقي الجماعات، كذلك تمتعهم بالنفوذ الكبير في المجالس التشريعية التي أقامها الإحتلال، ولعل هذا الوضع المميز لقبيلة البوجندا قد أسفر عن صعوبات عديدة في مرحلة بعد الإستعمار حيث طالبوا بإقامة دولة منفصلة يتمتعون فيها بكافة الامتيازات التي حصلوا عليها من المستعمر[2].

وفي السودان لعب الاستعمار دوراً مختلفاً، وإن كان قد أسفر عن نفس النتيجة؛ حيث قسمت الإدارة الاستعمارية السودان خلال فترة احتلالها له إلى جزأين، واتبعت في كل منهما سياسة استعمارية مختلفة. ففي الشمال كانت السياسة البريطانية تسمح بتطوير هوية قومية تتركز على الأنصار والخ تمية، وفي الجنوب اتبعت بريطانيا سياسة اللورد لوجارد الخاصة بالحكم غير المباشر، وقامت السلطات البريطانية بحظر اللغة العربية، وحالت في الجنوب دون نفاذ التأثيرات العربية الإسلامية، بل وسمحت للبعثات التبشيرية التي يتم طردها من الشمال بالعمل في الجنوب، وأصدرت السلطات الاستعمارية البريطانية قوانين: مثل قانون المناطق المغلقة وقانون المرور. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الازدواجية في التعامل مع شمال وجنوب السودان أثر على الصراع بين الشمال والجنوب، وأضفى عليه أبعاداً جديدة[3].

أما في ليبيا فيشكل النمط القبلي أحد ابرز العوامل في إذكاء الصراعات الداخلية، خاصة وأن القبيلة تعد أحد قنوات الحصول على الحقوق والعمل في مؤسسات الدولة، والحماية في هذا البلد بحسب قوتها السكانية وامتدادها داخل العمق الليبي، حيث تضم ليبيا حوالي150 قبيلة ومجموعات عائلية لها إمتدادات وتداخلات جغرافية داخلية، وعابرة للحدود مع دول الجوار وخاصة مصر، تونس والجزائر والتشاد، غير أن هناك 30 قبيلة وتكتل عائلي كان لها التأثير الفعلي خاصة مع ارتفاع عنصر التمدن والتحضر لدى أفراد القبائل وإنضوائهم تحت لواء إما ميليشيات جهادية أو أحزاب سياسية متمركزة جغرافيا في أربع أنماط رئيسية:[4]

-قبيلة الورفلة: وهي أكبر القبائل في هذا البلد بتعداد سكاني يقرب المليون نسمة من مجمل سكان ليبيا، ويتمركزون بمنطقة فزان في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما لها إمتدادت في بنغازي وسرت، وتعد أحد دعائم المواجهة للإسلاميين بسبب تعرضها للإضطهاد والظلم. قبائل المقارحة ويتمركزون بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي. وقبائل الترهونة وتظم مايقرب 60 قبيلة فرعية وتتمركز في الجنوب الغربي لليبيا ومصراته وهي أكبر القبائل المعارضة للنظام القذافي تاريخيا في منطقة شمال غب ليبيا ولها تأثيرات على درنة وبنغازي والزنتان، وهي قبائل تقطن في منطقة الجبل الغربي.

-قبائل المنطقة الشرقية: ومن أبرزها العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير، وهي قبائل تعيش في الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر، وطبرق حتى نواحي بنينة بالقرب من بنغازي.

-قبائل الجنوب الليبي: وتظهر هنا، صراعات بين القبائل ذات الأصول الإفريقية وخاصة التبو الذين يعانون من اضطهاد السلطات الإنتقالية بعد الثورة والقبائل العربية مثل الزوي وهي صراعات تدور حول التجارة غير الشرعية عبر الحدود مع التشاد بالضافة إلى الطوارق وهي قبائل أمازيغية تتركز في مدينة غات بأقصى الجنوب وقد حرمت من أبسط حقوقها الطبيعية، كما تتواجد أيضا في الجنوب والشرق قبيلة أولاد سليمان، وهي مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرتوفزان، ولها فروع في كام نمصر

وتونس وتشاد والنيجر [5].

المحور الثاني

المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجمعة من الثوابت ترسخت منذ إندلاع الثورة التحريرية، والتي من خلالها تناضل الدبلوماسية الجزائرية من أجل إثبات مواقفها في حل الأزمات على المستوى الدولي والإقليمي .

أولا: لمحة تاريخية عن الديبلوماسية الجزائرية:

تعد الدبلوماسية إحدى أوجه السياسة الخارجية للدول، حيث تشكل أداة تواصل وتفاعل بين الدول، وتؤطر للعلاقات الدولية سواء لتسوية النزاعات القائمة بين الدول أو لدعم التعاون إلى جانب توطيد معاملاتها ومصالحها، وتقوم بها أجهزة معينة من طرف الدولة، تقوم بوظائفها زمن السلم أو الحرب، وهي على ذلك دعامة أساسية للسياسة الخارجية للدول.

تمتد جذور الدبلوماسية الجزائرية الحديثة إلى دولة الأمير عبد القادر، حيث أدرك هذا الأخير إقامة العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار مثل المغرب وتونس. كما ربط الأمير عبد القادر علاقات دبلوماسية جد متطورة مع الفرنسيين رغم حالة الحرب القائمة بينهم، كذلك مع العثمانيين سعيا منه إلى جلب الدعم الدولي لتأسيس دولته الفتية (العربي، 1982). وفي عهد التيارات الإندماجية نشطت الدبلوماسية الجزائرية مرة أخرى في مساعي لفرض المساواة بين الجزائريين والفرنسيين للتخلص من التفرقة العنصرية، ومع ظهور جمعية العلماء المسلمين إتجهت الدبلوماسية الجزائرية نحو الدول العربية والإسلامية للتعريف بالقضية الوطنية وطلب الدعم والمساندة[6] .

اهتمت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال بالبعد الإفريقي حيث ساهمت في تكريس حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو الحال بالنسبة للعديد من الدول كمساندة أنغولا في استقلالها، كذلك الموزمبيق وغينيا بيساو والرأس الأخضر...إضافة إلى دورها البارز في قضايا التمييز العنصري في جنوب إفريقيا حيث تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من تحرير إفريقيا سياسيا وإقتصاديا، فضلا عن دورها الكبير في وضع حد للنزاعات الإفريقية المتعلقة بالحدود وصولا إلى مكافحة الإرهاب والهجرة الغير شرعية والإتجار بالبشر.

ثانيا: مبادئ وأسس الدبلوماسية الجزائرية.

اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من المبادئ والسمات طيلة مسارها، سواء كانت موروثة عن العمل الثوري او مستمدة من الممارسة بعد الإستقلال، فالجزائر دولة لها شخصيتها، فهي دولة غير منحازة، وتملك خبرة كبيرة في فض النزاعات وحل الازمات. فقد كان للدولة الجزائرية الوطنية دوما مكانة بارزة وتأثير فعال عربيا وإفريقيا وإسلاميا، وكانت من أقطاب دول عدم الانحياز، ومن أهم مكونات المحور المناهض للإمبريالية والاستعمار والصهيونية. إن المتابع للسياسة الخارجية الجزائرية يعلم جيدا أن للديبلوماسية الجزائرية دائما بعدا مغاربيا وآخر عربيا يكادان لا ينفصلان إلى جانب البعد الإفريقي. ولا شك أن البعد القومي العربي ظاهر وجلي. وتعتبر محددات ثورة أول نوفمبر 1954 أهم الثوابت في مرجعية الدبلوماسية

الجزائرية بما يجعلها دائما في صف الثورات والداعمة لحركات التحرر في العالم ومن هذه المبادئ نذكر مايلي:

•مبدأ التعاون بين الدول المجاورة: يقوم هذا المبدأ على مسلمة ثابتة في السياسة الخارجيةالجزائرية تقوم على تفعيل مبدأ حسن الجوار الإيجابي، لأجل بعث التعاون الثنائي أو الجهوي لصالح أطرافه، ويتم ممارسة عبر الحدود عن طريق تبادل وجهات النظر قصد الوصول إلى تنمية علاقات الجوار بين الجماعات المحاية أو السلطات التابعة للدول المتجاورة وذلك عن طريق إبرام إتفاقيات ومعاهدات الضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول [7].

•مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها: يعد هذا المبدأ من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية بسبب إنبعاثه من نضال طويل ضد الإستعمار الفرنسي للحصول على حق تقرير المصير قبل وأثناء الثورة التحريرية، لذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن مع حركات التحرر في العالم دون تمييز وأصبحت الجزائر من وراء ذلك الوجهة للعديد من زعماء حركات التحرر في العالم فقد وصفها أحد زعماء إفريقيا قائلا:" إذا كانت مكة قبلة المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحيين فإن الجزائر تبقى قبلة الاحرار والثوار[8]. هذا ما نصت عليه 92 من الدستور التي تتحدث عن تضامن الجزائر مع كل شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل التحرير السياسي والإقتصادي لتتمكن من تقرير مصيرها والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.

•مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: باعتبار الجزائر عضوا فيمنظمة الاتحاد الإفريقي فإنها طبقت هذا المبدأ سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية، إن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الأقاليم المجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها هذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار .

•حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة: استمدت الدبلوماسية الجزائرية هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة الذي حث على اللجوء للطرق السلمية في فض النزاعات ضمن الفصل السادس منه[9] إن مبدأ حل النزاعات سلميا ليس بالمبدأ الحديث، لكن تطبيقه هو ما بعد حديثا مقارنة بوقت ظهوره، حيث يعتمد على ليونة المعاملات بين المتنازعين ومدى تقبلهم للحلول السلمية. في إطار الدبلوماسية الجزائرية يمكن الاستشهاد بمثال عن تطبيق هذا المبدأ مع المملكة المغربية، حيث أثير مشكل حدودي غداة الإستقلال وإتفقت الحكومة المؤقتة آنذاك ممثلة في فرحات عباس مع العاهل المغربي الحسن الثاني على اللجوء للحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، كذلك غاداة الإستقلال فإنه، وبرغم المشاكل الحدودية التي لاتزال قائمة، فإن الجزائر توجهت لمنظمة الوحدة الإفريقية ولم تلجأ لإستعمال القوة مفضلة الحلول السلمية، حيث عملت الجزائر على التمسك بمادئها الثابتة ورافعت من اجل القضايا العادلة في العالم دون التخلي عن الدور العملي الفاعل المتوقع منها في الأزمات الدولية خاصة الإقليمية والعربية.[10]

المبحث الثالث

النشاط الدبلوماسي الجزائري في تسوية النزاع الليبي

مقابل التهديد الأمني في ليبيا والمخاوف من إنتقاله للداخل وتفاديا لحدة تأثيره على الامن الوطني خاصة مع ارتفاع وتيرة وحدة الأحداث الجارية، سعت الجزائر الى تفعيل نشاطها الدبلوماسي لأجل التوفيق بين أطراف النزاع الليبي بغية إيجاد تسوية للأزمة في ليبيا .

أولا: الجذور التاريخية للأزمة الليبية.

المجتمع الليبي مجتمع قبلي بطبيعته، تلعب القبيلة فيه الدور الرئيسي في تشكيل خارطة الولاءات والانتماءات. وبالرغم من أن سيطرة التحالفات القبلية على العقل المجتمعي الليبي بدأت مع ثورة العقيد معمر القذافي 1969، حين ألغيت الأحزاب السياسية المدنية فاتحةً المجال للفكر القبلي للتمدد والانتشار، إلا أن معاداة الليبيين للفكر الحزبي بدأت عقب الاستقلال بعام واحد فقط، تحديداً في 1951 في عهد الملك إدريس السنوسي، ثم جاءت أحداث ما بعد 2011 لترسخ مبدأ القبلية وسيطرتها بصورة كبيرة. اعتمدت كافة الأنظمة السياسية التي حكمت ليبيا، بدءاً بالملكية وصولاً إلى مرحلة الثورة مروراً بالجمهورية، على القبلية وما لديها من ميليشيات مسلحة في بناء تحالفاتها. استغلت القبائل الغياب شبه الكامل لدور الجيش والشرطة والمنظومة المؤسسية لصالحها من خلال الحصول على النفوذ والمكاسب المادية. ولقد ظهرت عدة صور في المجتمع الليبي توضح ذلك.

اتسعت دائرة التصادم في أواخر 1975م عندما قررت الدولة احتواء الاتحاد العام لطلبة ليبيا والسيطرة عليه، وتحويله إلى هيئة تابعة للدولة، وذلك عن طريق ترشيح أعوانها لاستلام الاتحاد. وفي يناير 1976م، نجحت السلطة في تشكيل اتحاد من بعض أعوانها، فما كان من الطلبة إلا أن أصروا على تشكيل اتحادهم المستقل. الأمر الذي جعل السلطة تتدخل بشكل عنيف ضد المظاهرات. مما زاد تضامن طلبة جامعة طرابلس مع زملائهم في بنغازي ليوسعوا دائرة الإحتجاج على ممارسات السلطة.

ولكن في إبريل من نفس السنة (1976م)، وبالتحديد بعد أربعة أشهر من موافقتها على مطالب الطلبة اقتحمت مجموعة مسلحة من أعوان النظام الجامعة الليبية في طرابلس وبنغازي، مطالبين بتطهير الجامعة ممن أسموهم بالرجعيين والمتعفنين وغيرها من الصفات. وتم خلال هذه الأحداث القبض على أكثر من (100) مائة طالب وطالبة، وفصل (59) تسعة وخمسين طالبا، فصلا نهائيا، وطرد ثلاثة وعشرين (23) لمدة سنة واحدة. وكانت أكبر خسارة أصابت النظام من جراء هذه الأحداث، أن أخذ يفقد رصيده الذي اكتسبه في فترة التمكين شيئا فشيئا..

بعد أربعة سنوات من إعلان الثورة الشعبية، أي في مارس 1977م، أعلن العقيد القذافي بيان "سلطة الشعب"، والذي تحولت ليبيا بمقتضاه إلى "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية"، بدلا من "الجمهورية العربية الليبية". ومن النقاط التي جاءت في ذلك البيان:[11]

- يكون الاسم الرسمي لليبيا "الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية."
- القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

- السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبيةالاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها.

بعد شهر واحد من إعلان سلطة الشعب، صعدت السلطة موقفها مع الطلبة بصفة خاصة، ومع المدنيين بصفة عامة، عندما قامت في إبريل 1977م، بإعدام ثلاثة من شباب ليبيا في إحدى ساحات مدينة بنغازي، بالإضافة إلى عامل من جمهورية مصر العربية، وبُثت العملية مباشرة، عبر أجهزة التليفزيون، إلى كل بيت في ليبيا، فكانت هذه العملية بداية فتح بوابات العنف العلني ضد المدنيين. وأيقن الناس أن هذا النظام لم يعد نظاما شعبيا مقبولا .

بعد محاولات انقلابية بلغت ما لا يقل عن ثلاثة عشر محاولة، كان أولها عام 1970م، وكان اهمها ذلك الذي حدث في أغسطس 1975م (4) وقاده بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم، وراح ضحيته عشرات من "الضباط الوحدويين الأحرار" من الذين قاموا "بالثورة" في 1969م. وقد هدف الانقلاب إلى تصحيح الأوضاع، والعودة بالهيكل السياسي للدولة، إلى الشكل المتعارف عليه والأكثر تنظيما واستقرارا. وتطور الانفصام بين السلطة والجيش إلى أعلى درجاته، بظهور مشروع حل الجيش، ومحاولة تطبيق مشروع تجييش المدن أو مشروع الشعب المسلح، الذي سيحل محل الجيش التقليدي. وكان ميزان القوى يسير بعلاقة عكسية بين اللجان الثورية والجيش، فكلما قلت سلطات الجيش ومكانته، كلما ازدادت قبضة اللجان الثورية قوتها، إلى أن حلت اللجان الثورية أخيرا، محل الجيش، وأصبحت القوى التي يعتمد عليها النظام في السيطرة على البلاد [12].

عقب إنهاء حكم معمّر القذافي عام 2011تعود وتتفجر الأزمة في ليبيا إثر ما اجتاح البلاد من امتداد لما سمّي بـ"الربيع العربي"، وأبرز سمات الواقع الليبي بعد حقبة القذافي، ضعف مؤسسات الدولة عن القيام بواجباتها، مع تزايد في وجود جماعات مسلحة عديدة خارج سيطرة الحكومة، بعضها إسلامي، وبعضها قبلي، والبعض الآخر وظيفي. أدار المجلس الوطني الانتقالي، هذه المرحلة بداية من 27 شباط (فبراير) 2011، برئاسة الوزير السابق في نظام القذافي، مصطفى عبد الجليل، حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام، المنتخب في آب (أغسطس) 2012، قبل أن يقوم المجلس بحلّ نفسه[13]. وفي خطوة سياسية أقر المؤتمر الوطني العام في سبتمبر2014 تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة عمر الحاسي والمدعومة من أطراف إقليمية، وبدعم من رئاسة الأركان العامة بقيادة العميد جاد الله العبيدي، والتي تعمل تحت إمرته قوات الدروع، وهي أكبر عمل مسلح في ليبيا حيث كانت تنتشر في معظم أرجاء البلاد وبالتوازي مع هذه الخطوة السياسية قامت مجموعات من التشكيلات المسلحة بعملية عسكرية أطلقت عليها اسم "فجر ليبيا" في غرب البلاد ضد قوات القعقاع والصواعق والمدني التي أجبرت على الانسحاب من طرابلس وحصرت في مدينة الزنتان، وبذلك سيطرت قوات الدروع على غرب ليبيا.[14]

ثانيا: مسار التسوية الجزائرية للنزاع الليبي.

إنطلاقا من مبدأ حل النزاعات الداخلية بالطرق السلمية أشرفت الجزائر على العديد من اللقاءات بين الفرقاء الليبيين حيث عملت على تقريب وجهات النظر وذلك بإيجاد فرص حقيقية لتسوية الأزمة الليبية :

أ-موقف الجزائر من النزاع الليبي:اتسمالموقف الجزائري في المرحلة الأولى من بداية الازمة في ليبيا وبطريقة رسمية أن القضية داخلية تهم الشعب الليبي بالدرجة الأولى [15]، ونظرا لحساسية الأزمة الليبية بالنسبة للأمن القومي الجزائري فقد كان موقف الدبلوماسية الجزائرية واضحا وفقا لمبادئ سياستها الخارجية القاضي بعدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي وتأييد الحل السلمي كأفضل وسيلة لمعالجة الأزمة احتراما لسلامة التراب الليبي وسيادته ووحدة شعبه[16] ، فقد نددت الجزائر العنف في ليبيا منذ بدايته، وسجلت على نفسها موقف عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مهما حصل... وبالتالي بقينا ملتزمين بموقعنا المبدئي مادام الامر يعني الليبيين فقط، وليس للجزائر أن تختار الوقوف مع الليبيين ضد بعضهم البعض[17] .

ب- جهود الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الليبية:أن الأزمة الليبية دفعت بالجزائر للعب دور محوري في منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، مستغلة بذلك ثقلها السياسي والإقتصادي، فضلا عن الاستقرار الذي تميزت به في تلك الفترة، دفع ببعض الدول الغربية والهيئات الدولية للارتكاز عليها للعمل على إيجاد حلول سياسية لأزمات المنطقة: مالي، النيجر ، وتونس، إضافة إلى الأزمة في ليبيا [18]، فقد أكدت الجزائر على دعمها الدبلوماسي للانضمام الى المجهودات المبذولة من قبل المجتمع الدولي التي تهدف الى الوقف الفوري لأعمال العنف، بما يضمن عودة الامن والاستقرار لليبيا، والدعوة الى فسح المجال امام حوار وطني مفتوح ، وبدون شروط مما يسمح للشعب الليبي لايجاد حلول تتماشى مع تطلعاته وطموحاته، وورد ذلك في اجتماع اللجنة رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الافريقي المنعقد في أديسا بابا في 2011/03/25الموسع للشركاء، لاسيما منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوربي والأعضاء الدائمين لمجلس الامن الدولي والدول المجاورة لليبيا، فقد اقترحت الجزائر مشروع حل للأزمة الليبية تمثل في[19]:

- تجديد الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار على كامل التراب الليبي والكف عن كل الأعمال العسكرية.
- الدعوة الى إنشاء آلية لرقابة والتأكد من وقف إطلاق النار.
- إعطاء أولوية عاجلة للمساعدة الإنسانية للشعب الليبي، ومساعدة اللاجئين.
- دعوة منظمة الى التعاون وتنسيق الجهود مع منظمة الاتحاد الإفريقي.
- السماح بتنقل وفد اللجنة رفيعة المستوى الى ليبيا من أجل ربط الحوار بين أطراف الأزمة.
- إنشاء فريق عمل من الاتحاد الإفريقي يتولى مقترحات السبل والوسائل الكفيلة بإيقاف حركة الأسلحة التي تتسبب في استقرار المنطقة [20].

لقد حرصت الجزائر على تنفيذ هذه المقترحات وذلك بإخطار أعضاء مجلس الامن من اجل التوصل للحلول الجذرية للازمة وإقامة حوار دبلوماسي بين اطراف النزاع الليبي [21]، وقد انطلقت الجولات الأولى للحوار الليبي برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة شخصيات سياسية وقادة أحزاب ليبية لمناقشة مسار المصالحة الوطنية في ليبيا.

•الجولة الأولى من الحوار ليبيا في الجزائر: انطلقت أولى جولات الحوار الليبي في الجزائر برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة اطراف الازمة الليبية [22]، حيث أعربت الدبلوماسية الجزائرية عن مساعدة أشقائها في

ليبيا وانها لن تتركهم يعانون من ويلات الفتنة، إذ ركزت جل اهتمامها على لم شمل الأطراف المتصارعة، واليقين بأن حل الازمة في يد الليبيين أنفسهم، وما واجب الوساطة إلا لتوفير وسط يساعدهم على اختيار الحل الأنسب وذلك بالصبر والمثابرة والحرص على الإنخراط في المسار بكل جدية للوصول لحل سلمي. وقد شارك في اجتماع الجزائر من الجانب الليبي رئيس حزب العدالة والبناء" محمد الصوان"، ورئيس حزب الوطن "عبد الكريم بلحاج"، ورئيس حزب التغيير "جمعة القماطي" و" جمعة عتيقة" نائب رئيس المؤتمر الليبي العام سابقا، وتعد جولة الجزائر استكمالا لجولات الحوار السياسي التي أعلنت عنها الأمم المتحدة، في المغرب وبروكسل ومصر [23].

توجت المرحلة الأولى من الحوار الذي احتضنته العاصمة الجزائرية يومي10و11 مارس 2015 وبمشاركة عديد الأحزاب الليبية والنشطاء السياسيين والدبلوماسيين الليبيين بـ "إعلان الجزائر" الذي أكد على حماية التراب الليبي وسيادته وإستقلاله، ورفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، فلا عن مكافحة الإرهاب داخل وخارج ليبيا.

•الجولة الثانية من الحوار الليبي في الجزائر: استأنف الحوار الذي تمت مباشرته بين قادة الأحزاب السياسية والمناضلين الليبيين تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة في يوم2015/04/14 بإرادة حازمة لوضع حد للأزمة على خلفية اجتماع حول الحفاظ على وحدة ليبيا، وهي تكتسي أهمية كبيرة لحل الأزمة، وهذا لدور الجزائر وموقفها الإيجابي للم شمل الفرقاء الليبيين، في ظل تفاقم حدة الأزمة في ليبيا حول سباق الريادة الذي تتنازع فيه حكومة وبرلمان السلطة[24]. حيث توجت هذه المرحلة بمجموعة من المفاوضات الإيجابية تبعث على تواصل الحوار بين الأشقاء الليبيين من اجل الحد من الازمة بإتفاق وإجماع حول تشكيل حكومة وحدة وطنية وحول الترتيبات الأمنية التي ستسمح لليبيا بالمضي قدما نحو دستور وإنتخابات وطنية يسودها السلم والأمن الدوليين.

•الجولة الثالثة من الحوار الليبي في الجزائر: تواصلت المشاورات الخاصة بالحوار الليبي يومي 2015/07/31/30، وذلك بحضور مثل الأمم المتحدة في ليبيا "ليون برناردينو" الذي عقد مشاورات مع ممثلين عن المؤتمر الوطني العام الليبي لمناقشة سبل تعزيز الحوار والمضي به قدما مبرزا الجهود الجزائرية وامتنانه لاستضافة وتسيير هذا الاجتماع من خلال الحوار الشامل للأزمة الليبية والذي يرى في وساطة الجزائر الفرصة لايجاد الحل. حيث اختتمت الجولة الثالثة من الحوار الليبي المنعقد في الجزائر وقد شارك في الجلسات عدد من الفرقاء الليبيين، وفي وقت عقدت فيه جلسات حوار أخرى في كل من المغرب ومصر برعاية الأمم المتحدة[25] .

لتعود الدبلوماسية الجزائرية لتُكثِّف من تحركاتها لتسوية الأزمة الليبية، من خلال تواصلها مع أطراف الأزمة خاصة بالمنطقة الشرقية بعدما كانت تُركز تحركاتها في السابق على قوى الغرب في هذا البلد. كما رفعت أيضًا مستوى التنسيق السياسي والأمني مع تونس لتسويتها، حيث أعلنت الدولتان في (6 مارس 2017) عن توصلهما إلى اتفاق للتعاون الأمني بشأن ليبيا، وتعزيز التشاور بينهما فيما يتعلق بتسوية الأزمة هناك.و تستهدف الجزائر من تحركاتها المكثفة لحلحلة الأزمة الليبية ترجمة رؤيتها لدفع عملية الحل السياسي على أرض الواقع بما يحول دون تجدد الحرب الأهلية وعودة الأزمة إلى مربع الصفر، والتي ستكون لها آثار

سلبية على الجزائر، وذلك بعد مرور أكثر من عام على الاتفاق السياسي الليبي المُوَقَّع عليه من قبل أطراف الأزمة الليبية في (17 ديسمبر 2015) بمدينة الصخيرات دون تنفيذ بنوده على أرض الواقع [26].

استمرت مساعي الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة بين الفرقاء الليبيين بعد وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى السلطة في الجزائر في ديسمبر 2019، حيث حرصتالجزائر على ضرورة إقامة مشروع للحل السياسي التوافقي في ليبيا، لتبرز ملامح هذا المشروع في ظل موقف إقليمي ودولي واسع ضاغط من أجل الحل السياسي في الوقت الذي لا يزال مسار الصراع العسكري مفتوحاً، ففي مقابلة مع وسائل إعلام محلية في 12 يونيو صرّح الرئيس تبون أن بلاده عرضت الوساطة بين فرقاء الأزمة الليبية من أجل إيجاد حل للأزمة ووقف إطلاق النار، مؤكداً أن دور الوسيط الذي تقترحه بلاده "لا يعترض عليه فائز السراج (رئيس حكومة الوفاق الوطني)، ولا خليفة حفتر (قائد الجيش الليبي) ولم تعترض عليه القبائل الليبية"، وفي اليوم التالي قام رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح بزيارة مفاجئة للجزائر كما زار رئيس حكومة الوفاق فائز السراج العاصمة الجزائرية أيضاً، في 20 يونيو التقى الرئيس الجزائري[27] ، ما يُدلل على جدية الوساطة الجزائرية وحركية الدبلوماسية في حل النزاع الليبي، إلا أنه ورغم هذه المحاولات الجادة من قبل الجزائر وبعض أطراف المجتمع الدولي ما تزال الأطراف الليبية متمسكة ببعض المطالب التي لم توافق عليها بقية أطراف النزاع الأخرى.

الخاتمة:

رغم التأخر الكبير للدبلوماسية الجزائرية للدخول في الازمة الليبية، وذلك يعود إلى تمسكها بمبادئ سياستها الخارجية الرافضة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل العسكري في حل الازمات. إلا أن الأوضاع التي آلت إليها الأزمة في ليبيا التي أصبحت تشكل قلقا للدولة الجزائرية خاصة على مستوى أمنها القومي، وفي ظل الظروف الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل،وهشاشة الدولة في ليبيا، فقد سعت الدبلوماسية الجزائرية في إطار جهودها الفردية من جهة، وفي إطارالمجتمع الدوليمن جهة ثانية من تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية لإيجاد توافقلتحقيق وحدة وطنية وإقامة مؤسسات الدولة الليبية بمشاركة جميع الشركاء الليبيين، وهذا ما أثبتته الجهود الفعلية على مستوى المجموعة الدولية وعلى مستوى القبائل والعشائر الليبية المتنازعة، وهذا ما يجيب عن الإشكالية ويثبت صحة الفرضية المطروحة في بداية هذه الورقة البحثية.

النتائج:

-ارتكزت الدبلوماسية الجزائرية على رفض التدخل العسكري لحل الأزمة في ليبيا، تمسكا منها بمبادئ سياستها الخارجية وتعزيزا لموقفها الدبلوماسي.

-عمل الجزائر على حفظ جميع مصالح الأطراف الإقليمية الحاضرة في الساحة الليبية.

- قدرة الدبلوماسية الجزائرية على ضمان تمثيل شامل وناجح لجميع القوى السياسية والقبلية والجماعات المسلحة الليبية وذلك عن طريق جمعهم حول طاولة المفاوضات.

- انتشار رقعة الصراع الليبي الى دول الجوار وما ينجر عنه من ظواهر تهدد الأمن والسلم في المنطقة كالإرهاب

وتهريب الأسلحة والهجرة الغير شرعية كلها عوامل سرعت من التدخل الدبلوماسي الجزائري .

توصيات للبحث:

-على الدبلوماسية الجزائرية التمسك بموقف سياستها الخارجية بموقف سياستها الخارجية الرافض للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة لرفض التدخل العسكري لعدم نجاعته في حل الازمات.

- على الجزائر تكثيف جهود الوساطة في الحالة الليبية بإستخدام خبراتها الدبلوماسية لإيجاد تسوية فعلية للأزمة بين الأطراف الليبية في ظل الظروف الدولية والإقليمية الحالية ومع إنتشار الظواهر المهددة للأمن القومي الوطني.

الهوامش:

1- بول د, وليامز، خلفية الحروب الأهلية في أفريقيا،مجلة البيان، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2020/05/10 على الرابط: https://al-maktaba.org/book/1541/4429

2-مركز الدراسات الإفريقية، واقع ومستقبل السيادة الوطنية في أفريقيا، مجلة دراسات إفريقية، نيسان2017، ص ص 21-24

3- رانيا حسين، خلفيات الحروب الأهلية في افريقيا،أطلع عليه بتاريخ2020/05/10 على الرابط: http://islamport.com/w/amm/Web/135/4429.html

4- عزو محمد عبد القادر ناجي، أثر العوامل الداخلية والخارجية فى عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا، الحوار المتمدن، بتاريخ2008/08/17 تاريخ الإطلاع 2020/05/11 على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144192

5- بوحنية قوي، المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة (الجزء الثالث)، مركز الجزيرة للدراسات،23أبريل2014، ص2

6- خالد حنفي علي، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة،مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد64،سبتمبر2014، ص ص46-47.

7- عمار بوحوش، التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى غاية1962، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1997،ص93.

8- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير،كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011،ص 27.

9- مصطفى بوتيري، سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات، حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،21مارس2015 من الموقع: https://bit.ly/3hgN9Jg

10- تنص المادة 33 من الفقرة 1من ميثاق الأمم المتحدة على: يجب على أطراف أي نزاع من شأن إستمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر ان يلمسوا حله بادئ ببدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا الى الوكالات الدولية والإقليمية وغيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها إختيارها.

11- رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد التاسع،جوان 2016،ص160.

12- فتحي الفاضلي، جذور الصراع في ليبيا"، تاريخ النشر:2016/06/25 أطلع عليه بتاريخ2021/05/10على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org

13- طارق أبو السعد، أبرز ملامح الأزمة الليبية وجذورها وأهم القوات المتصارعة، موقع حفريات، تاريخ النشر2019/04/09تاريخ الإطلاع2021/05/11 على الرابط: https://www.hafryat.com/ar/blog

14- شريفة كلاع، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الإجتماعي - حالة ليبيا-، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد5 فيفري2014،ص76.

15- أمير مشيد، السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في المحددات والأدوات والأبعاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،2014/2015، ص955.

16- عبد اللطيف حجازي، لوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات، تاريخ النشر2019/03/09 أطلع عليه بتاريخ 2021/05/10 على الموقع:

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562

17- عثمان ليحاني، الجزائر... دبلوماسية الازمات وخسارة المصالح،تاريخ الإطلاع:2021/05/10 على الموقع:

http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/8

18- حفيظ صواليلي، تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، تاريخ الإطلاع:2021/05/10 على الرابط:

https://www.elkhabar.com/press/article/67227

19- نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص 81.

20- . Imad Stitou, (2015). Morocco, Algeria Compete over Libya.

http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2015/04/morocco-dialogue-libya-algeriadiplomacy-competition

21- ثابت العمور، الدور الجزائري في الأزمة الليبية: دبلوماسية نشطة تسابق نظيرتها المصرية.

بتاريخ:11حيزيران 2015 على الرابط: www.el.akhbar.com

22- الإذاعة الجزائرية ،الجولة الثانية من الحوار الليبي سترسم آليات تفعيل " إعلان الجزائر"

بتاريخ 14 أفريل 2015 على الموقع: https://www.radioalgerie.dz/news

23- عبد اللطيف حجازي، لوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات.

المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، بتاريخ 2017/03/09 على الموقع:

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562

24- مركز الإمارات للسياسات، مشروع الوساطة الجزائرية في الازمة الليبية: الآفاق والخلفيات.

بتاريخ23 يونيو2020 على الرابط:

https://epc.ae/ar/brief/algerian-mediation-project-in-the-libyan-crisis-background-and-prospects

قائمة المحتويات

عنوان المداخلة	المتدخل	الصفحة
النزاع الحدودي الإقليمي بين السودان وجنوب السودان حول منطقة أبيي: نزاع متأزم وجهود أممية محدودة	د. مريم لوكال	07
التكامل كآلية لفض وتسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا	أ. ياسين شكيمة	20
آلية الإنذار المبكر "السيوارن" وجهود تفعيلها في الاتحاد الإفريقي من اجل درئ الأزمات في القارة	د. سميرة ناصري ط. د. هدى بهلول	41
نجاعة الطرق القضائية كآلية لتسوية النزاعات الحدودية البرية والبحرية في افريقيا – دراسة في المضمون والنتيجة	د. سفيان عبدلي ط. د. عبد الرحمان رفرافي	51
المدركات الاستراتيجية الجزائرية لطبيعة التهديدات الامنية في الجوار الاقليمي واليات المواجهة	د. عمار بالة	66
تقييم تجربة الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية: مبادرة اسكات البنادق	د. الهام بن خليفة ط. د. سليمة عطية	79

التهديدات اللاتماثلية والتهديدات الهجينة: مقاربة مفاهيمية	د. راضية لعور د. لزهر بن عيسى	94
إشكاليـــة النزاع الحدودي التاريخي الجزائري المغربـــي	د. عائشة عبد الحميد	109
أسباب النزاعات الحدودية في أفريقيا وجهود حلها: دور الاتحاد الافريقي والدبلوماسية الجزائرية	ط. د. عبد الكريم فني	119
برنامج الاتحاد الإفريقي حول الحدود	د. عزيزة بن جميل	133
الدبلوماسية الجزائرية في النزاعات الإفريقية: ثبات رغم التحديات	أ. فلة مزود	140
الجهود الجزائرية لتسوية النزاع في ليبيا	د. الهادي دوش ط. د. سعيدة خباز	152
قائـــــــــــــمة المحتويـــــــات		166

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty of Law and Political Science

جامعة الشهيد حمة لخضر

الوادي-الجزائر

9 789931 983705

imp mansour